جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الموقف التركي من الأزمة السورية

إعداد الطالبة
أمل عبدالكريم عاشور

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2014 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة امل عبدالكريم عاشور الموسومة بـــ:

الموقف التركي من الازمة السورية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. صداح أحمد الحباشنة		٢٠١٤/٨/١٤	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فوزي احمد تيم		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً
أ.د. فايز شراري الزريقات		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

د. علي الضـــــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي الذي لم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة).

إلى زوجي الذي علمني، وأخذ بيدي، وأنار لي طريق العلم والمعرفة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (أولادي).

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة سرت (إخوتي)

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح.

إلى كل من ساندني، ووقف بجانبي.

إلى كل من قال لي: لا ، فكان سببا في تحفيزي.

إلى كل من كان النجاح طريقه ، والتفوق هدفه ، والتميز سبيله.

إلى شهداء الأمة العربية والإسلامية والى كل العرب الشرفاء الأحرار.

والاحترام إليكم جميعاً الشكر والتقدير

أمل عبد الكريم عاشور

الشكر والتقدير

{ ربّ أوزعنـي أن أشـكر نعمتـك التـي أنعمـت علـيّ وعلـى والـدي وان اعمـل صالحا ترضاه } (15 "الاحقاف")

لا يسعني بعد الانتهاء من كتابة هذه الرسالة إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنـان إلـى أسـتاذي الفاضـل الـدكتور صـداح الحباشـنة الـذي أشـرف علـى هـذه الرسـالة، منـذ أن كانـت فكـره، وأولانـي جُل اهتمامـه وتفانيـه فيمـا قدمـه مـن أراء قيمـة وإرشادات سديدة، ما كنت احصل عليها لوحدي ، وبنور علمه كشف الغموض الذي اعترانـي أثنـاء الكتابـة والبحث، إلـى أن خرجت هذه الدراسـة إلـى حيز الوجود، اشكره جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل وعلى رأسهم أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة الذين لم يتوانوا عن تقديم النصح والمشورة والمعلومة وتوجيهاتهم وأرائهم القيمة.

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلـى أعضـاء لجنـة المناقشة الكريمـة، علـى تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسـلة وتحملهم عنـاء قراءتها ومراجعتها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

أمل عبدالكريم عاشور

فهرس المحتويات

الملخص

الموقف التركي من الأزمة السورية

أمل عاشور

جامعة مؤتة، 2014

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقات المتبادلة بين سوريا وتركيا، من الفترة (2003–2014). وقد استخدمت الدراسة منهج البحث التحليلي التاريخي، ومنهج التحليل الوصفي. كما اعتمدت على نظرية اتخاذ القرار ونظرية النظم؛ لمناقشة هذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لقد شكل العامل الجغرافي والأمني محدداً مهماً ومؤثراً في سير العلاقات بين الدولتين.
2. شهدت العلاقات التركية السورية تطور ملحوظ منذ تولي حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية للسلطة عام 2002م، بسبب تبنيه سياسة تعدد البعد الذي كان له مفاعيل مثيره على علاقة تركية مع العالمين العربي والإسلامي.
3. عانت سورية منذ احتلال العراق من عزلة دولية، فوجدت في الإنفتاح التركي عليها فرصة لتتخلص من عزلتها؛ فقد لعبت تركيا دوراً مهماً في فك العزلة الدولية عن سورية وتهيئة المناخ لعودة العلاقات السورية الأمريكية، كما تزامن هذا التطور والتحسن في العلاقات التركية السورية مع تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية.
4. على الرغم من التحسن الملحوظ في العلاقات التركية السورية إلا أن هناك العديد من القضايا العالقة، مثل مشكلة المياه ولواء الاسكندرونة والتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل. كما جاءت الثورة السورية لتحدث تدهوراً في العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب الموقف التركي المؤيد للثورة.

Abstract

The Turkish Position from the Syrian Crisis

Amal Ashour

Mutah University, 2014

This study aims to discuss the Turkish position from the Syrian, during the period (2003-2014) The study mobilizes the analytical historical and descriptive approaches. It also relies on the theory of decision – making and the systems theory to investigate this relationship. The most important findings of this study were the following:

1. The political and geographical factors play an important role in advancing this relationship.
2. The Turkish-Syrian relations have witnessed a remarkable development after the coming to power in Turkey of the Justice and Development Party, with its Islamic background. AKP has adopted a multiple-dimension policy which has had influential effect on the Turkish relation with the Islamic and Arab worlds.
3. Since the occupation of Iraq, Syria suffered from international isolation and found open the opportunity to rid Turkey of its isolation, the Turkish has played an important role in the international isolation of Syria and to the climate for the return of Syrian-American relations, and the development and improvement in Turkish-Syrian relations worsened and the continuing tension in Turkish-Israeli relations.
4. Despite the marked improvement in Turkish-Syrian relations but there are many unresolved issues, such as the water problem and the Brigade Iskenderun and the military cooperation between Turkey and Israel. The Syrian revolution which led to the deterioration of relations between the two countries and that because the Turkish position in favour of the revolution.

الفصلُ الأولُ

خلفيةُ الدراسةِ وأهميتُهَا

1.1 خلفيةُ الدراسةِ:

اتسمت العلاقةُ بين سوريا وتركيا منذ سنوات ما قبل استقلال سوريا عام1946م، بحالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة، وذلك على خلفية أسباب عديدة، أهمها مسألة لواء الاسكندرونة الذي تم اقتطاعة وضمه إلى تركية عام 1939م، ومشكلة مياه دجلة والفرات، والتحالف التركي الإسرائيلي، وتُعد سوريا القناة الرئيسية لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية والفلسطينية، وكذلك علاقتها بالمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق ودعمها للمقاومة الوطنية اللبنانية، ويعود الاهتمام التركي بالعلاقة مع سوريا لعاملين أساسيين؛ أولهما: قوة سوريا الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة، ولديها طاقات كامنة وعوامل قوة تجعلها القوة العربية القادرة على الصمود أمام إسرائيل والتصدي لها. وثانيهما: دور سوريا العربي والإقليمي الذي مكنها من تبوّء قيادة العمل العربي المشترك لفترة طويلة.

وحقيقة الأمر، لقد شهدت العلاقات التركية تطوراً ملحوظاً وفي مختلف الجوانب منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002م، حيث أنشأت تركية وسورية المجلس الاستراتيجي الأعلى للتعاون بين الدولتين، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. والأهم أنهما شرعتا في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، حتى أنهما اختارتا الإعلان عن إجراء مناوراتهما في عام 2009م مع إلغاء المناورات الدولية التي كان من المقرر أن تشترك فيها إسرائيل، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي.

من ناحية أخرى بالرغم من حرص حزب العدالة والتنمية على الوصول إلى درجة ممكنة من التوازن في علاقاته الإقليمية والدولية؛ فإن علاقات أنقرة مع تل أبيب تعاني تراجعاً ملحوظاً وتوتراً ملموساً، وقد تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع سورية التي كان توتر العلاقات بين أنقرة ودمشق أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى.

وحقيقة الأمر، بالرغم من تطور العلاقات التركية السورية إلا أن هناك العديد من القضايا العالقة مثل قضية لواء الاسكندرونة وقضية المياه والتحالف العسكري بين تركية وإسرائيل.

من ناحية أخرى، بالرغم من تحسن العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي إلا أن ذلك لن يكون على حساب العلاقات مع الغرب وإسرائيل، فتركية تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أن حزب العدالة والتنمية لم يتنازل عن حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن، كما أن تركيا لا تسعى استبدال تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، بل تعمل على تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية مع منح قدر من الاهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي اللذين تم تجاهلهما لفترة من جانب أنقرة.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة للتعرف على الموقف التركي من الأزمة السورية للفترة من (2003-2014) وذلك من خلال قدرة الدولتين على خلق حالة من التوازن والتوافق الإقليمي والدولي مع بعضها بعضاً ومع الدول الأُخرى، بمعنى كيف يمكن للدولة التركية أن تخلق حاله من التوافق وتوطيد العلاقات مع سوريا في ظل وجود تعاون تركي أمريكي، ووجود قواعد عسكرية أمريكية في الأراضي التركية، وكذلك توجه تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بوصفهِ أكبر تكتل اقتصادي في العالم.

وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها القيام بإعادة تركيب للعناصر التي ترتكز عليها تلك العلاقات، وتحليلها لمعرفة آثار المتغيرات الدَّوليّة والإقْلِيمِيَّة والعَرَبِيّة عليها، وهل ستستمر وتتطور، أم أنها سوف تنحسر وتتراجع؟ إضَافَةً إلى البحث في الآثار التي ستسفر عنها تلك العلاقات على الصعيدين العَرَبِيّ والدَّوليّ. وما هو موقف تركيا من الأزمة السورية؟.

1. 3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على محددات العلاقات للعلاقات التركية السورية كجارتين انتابهما الكثير من المتغيرات منذ قرون، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين وهما:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية من واقع العلاقات التركية السورية خلال الحقبة الزمنية المحددة في الدراسة من 2003 . 2014 م، وهما دولتان ذوات وجود دولي وتأثير واضح في الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وكذلك تناول هذا المحور لمرتكزات أساسية تتمثل في اتجاهات ومحددات للسياسة الخارجية لكلا البلدين، وتعرف بعض المتغيرات السياسية في علاقة الدولتين.

الأهمية العملية: تكمن بالمساهمة في تفسير الكثير من جوانب العلاقات التركية السورية للحقبة التاريخية المحددة للدراسة ومراحل تطورها واتجاهاتها ومحدداتها، كونها شهدت متغيرات دولية وإقليمية كثيرة. حيث أخذت تلك العلاقة تتطور بِشَكْلٍ تصاعدِيٍّ، شاملةً مختلف المجالات خاصة العَسْكَرِيّة منها والأَمْنيّة، وهو ما ساهم في حدوث تطورات دَوْليَّة وإِقْلِيْمِيَّة قد تَكُوْن أسهمت بِشَكْلٍ أو بآخر في تنمية العلاقات بين البلدين، فجاءت هذه الدراسة لإيضاح هذا التطور في العلاقات بين الدولتين. كما إن موضوع البحث أكاديمياً لم تسجل فيه إلا القليل من الدراسات وتحديداً العربية منها.

1. 4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات التركية السورية ومراحل تطورها، وتسعى أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. التعريف بطبيعة العلاقات التركية السورية وذلك بالتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل محور هذه العلاقات.
2. تبحث في أهم الأسس والمحددات والقضايا العالقة في هذه العلاقات.
3. التعريف بمجالات التعاون بين تركيا وسوريا، وأهم التطورات والأحداث والمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات التركية السورية ومستقبل هذه العلاقات.
4. بيان محددات العلاقة التركية السورية (الدَّوليّة والإِقْلِيْمِيَّة والمحليَّة).

5. بيان الموقف التركي من الأزمة السورية.

5.1 أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما هي أسس ومحددات العلاقات التركية السورية، وأثرها بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟

وعدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي محددات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا؟

2- ما هي محددات السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا؟

3-ما هو واقع العلاقات التركية السورية في ضوء التحولات التي طرأت على الساحة في منطقة الشرق الأوسط؟

4- ما هو موقف تركيا من الأزمة السورية؟

5-ما هي السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية السورية؟

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج الآتية:

1- المنهج التاريخي:

تم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة لتتبع الجذور التاريخية للعلاقات التركية السورية والوقوف على تطور السياستين التركية والسورية، ووصف تطور العلاقات التركية السورية.

2-المنهج الوصفي التحليلي:

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال النظر إلى الجوانب التعاونية والتنافسية بما يتماشى مع المصلحة الوطنية لكل منهما.

ويقوم هذا على فهم طبيعة العلاقات التنافسية بين تركيا وسوريا سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وما يرافق ذلك من تصريحات وتهديدات تتعلق بمصالح ومخاوف كل منهما.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على نظريتي النظم والنظرية الخاصة باتخاذ القرار بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة التي أثرت على العلاقات بين سوريا وتركيا، حيث وضحت الدراسة المؤشرات التي طرأت على تطور وتحسن العلاقات بين الدولتين، وفي هذا الجانب تضمَّن الفصل الثاني تحليلاً للإطار النظري للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة التي تم رصدها في هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

1.2 محددات السياسة الخارجية بشكل عام:

تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية هي الطريق الوحيد إلى معرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها، والمعيقات التي تحول دون تحقيق الدولة لتلك الأهداف؛ لهذا يمكن الحديث عن عوامل/ محددات/ متغيرات السياسة الخارجية والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1. المحددات الموضوعية
2. المحددات المجتمعية.

1.1.2 المحددات الموضوعية:

تتكون المحددات الموضوعية موارد وإمكانيات الدولة الدائمة التي تتميز بها، والتي تكون أساس قوتها الكامنة، وتتوزع هذه المحددات على عدة مجموعات أساسية ذات تأثير مستمر أو شبه مستمر، وهي: المحددات الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية أو العلمية(الرمضاني،1991). وستناقش الدراسة هذه المحددات وبشيء من الإيجاز:

1-الموقع الجغرافي:

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من نواحي جمّة؛ فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنّه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما إن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة. وفي ضوء موقع الدولة على الخريطة الجغرافية تتوزع الدول ثلاثيا إلى دول برية، أو بحرية، أو برية –بحرية في آن واحد، ولهذا التباين تأثير مختلف على حركة وأداء نظامها السياسي(الخزرجى، 2005).

وللتضاريس الجغرافية للدولة تأثيراً في مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها. فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، وعلى العكس فإنّ التضاريس الجغرافية السهلة كانت من العوامل التي أغرت القوى الخارجية على غزو هذه الدول والسيطرة عليها بسهولة (الجودر، 2012).

وتثير قضية التضاريس قضية الحدود؛ فعدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى توجيه جزء أساسي من سياستها الخارجية نحو حماية أمن حدودها، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الانخفاض الموسمي الشديد في درجة الحرارة في بعض الدول قد يؤدي دوراً إيجابيا في حماية الدولة من الغزو الخارجي؛ من ذلك أن الثلوج قد شكلت عائقا أمام تقدم بعض الجيوش مثل ألمانيا في حربها مع روسيا خلال الحرب العالمية الثانية (توتشى، 2010).

2-المتغير الاقتصادي

أ-الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية فبعض الباحثين يعد الموارد الاقتصادية جزءاً من المتغيرات الجغرافية، والبعض الأخر يفرد لها تقسيماً مستقلاً، وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة (كالبترول، والفحم، والغاز، والموارد النووية)،

والمعادن الخام (كالحديد الخام، والقصدير، والبوكسيت)، والموارد الغذائية (كالقمح، والذرة)، والمواد الزراعية(كالقطن) ومصادر المياه.

فتوافر هذه الموارد للدولة يضمن لها الأساس المادي للنمو الإقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح، كما إن افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب الكثير من الحروب الدولية ويؤثر على قراراتها السياسية والاقتصادية(كاظم، 1979). وفي السياق نفسه تجدر الإشارة إلى أنّ الموارد البشرية تشمل السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم؛ فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء قوة عسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية وبتوافر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من الحجم السكاني، ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكان عن "الحجم الأمثل للسكان"، وهو ذلك الحجم الذي يتحقق من التوازن بين السكان وبين الموارد الطبيعية للدولة، إلا أنّه يمكن القول بصفة عامة إن الحجم الصغير للغاية أو الكبير للغاية يعد عبئاً أكثر منه ميزة للدولة، وذلك لأن الانفجار السكاني يعطل مسيرة التنمية، وعدم توفر عدد سكان كاف يؤدي إلى قتل عملية النمو ويجعلها مستحيلة دون استيراد العمالة الأجنبية (تركماني، 2010).

وبالإضافة إلى الحجم، فإن هناك قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية قد يؤدي وجودها إلى التأثير على السياسات الخارجية؛ فالأقلية عادة لها مصالح، وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية.

أضف إلى ذلك، إن الدور الإنتاجي للسكان يختلف باختلاف توزيعهم العمري، وعلى وجه الخصوص باختلاف نسبة السكان النشيطين اقتصاديا والقادرين على بذل الجهد والعمل لزيادة الطاقة الإنتاجية، ودعم القدرات العسكرية للدولة (عليوة، 2002).

ب. النمو الاقتصادي:

يجسد النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية متعددة الأبعاد في عملية التحديث وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب، وإنما كذلك عمليات سياسية، واجتماعية، وثقافية (John, 1987).

فعلى العكس من حالة التخلف الاقتصادي التي تؤدي إلى ديمومة تبعية الدولة المتخلفة، والحيلولة دون نموها، وتطورها، وانعكاساته السلبية على فاعلية نظامها السياسي، يرتب النمو الاقتصادي مجموعة نتائج على قدر كبير من الأهمية، وتمتد هذه النتائج إلى عدة محاور أساسية ذات علاقة بعملية صنع السياسة، وأهدافها، وتنفيذها، وصيانة عناصر الأمن القومي (آراس، 2012).

ذلك لأن أبعاد النمو الاقتصادي لا تتجسد في تأثيره النفسي فقط، بل في نوعية إدراك النظام السياسي لمكانته وهيبته الدولية، ومن ثم في نوعية تأثيره الإيجابي في سياسات الدول الأخرى، كذلك دوره الذي يتمثل في قيادة الدولة لاستخدام قدراتها التقنية باتجاه استثمار أقل لمواردها المتاحة وتطويرها، وفي ضوء هذا التشابك القوي بين نسبة النمو الاقتصادي، والنظام السياسي، لم يعد بوسع أي نظام سياسي يريد تطوير إمكانياته أن يركز في جانب كبير من قدرته على تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وتوظيف نتائجها، وأهدافها، بما يخدم مصالح النظام، ويوفر له فرصة البقاء والاستمرار، وإن تحسين الظروف السياسية يؤدي إلى الإسراع في النمو المستدام. وعلى سبيل المثال ، عندما تزيد أمة حريتها الاقتصادية من القيود الكاملة إلى طاقة متكاملة، فسيتم خلق مساحة كبيرة على المدى الطويل للنمو الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، فإن الدور الذي لعبته السياسة يعد أمرا حاسما في التأثير على النمو الاقتصادي . إن الانماط المختلفة بين المجموعات الأربع من البلدان المختارة يمكن تفسيرها من خلال أسس مؤسساتهم السياسية. فالاختلاف فيما بين هذه الاقتصادات يعكس خلافاتهم في النظم السياسية (الرمضاني،1991).

ج- المتغير العسكري:

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في أوقات السلم والحرب؛ ففي السلم يتجسد تأثيرها في سلوك

صانع القرار، كونه باعثاً على الاستقرار النسبي داخليا وعاملاً للترهيب والتهديد باستخدامه، بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى (الخزرجى، 2004).

وانطلاقاً من ذلك يتجسد تأثير العامل العسكري من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في آن واحد؛ ففي الوقت الذي يعد أحد المسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم والحرب، فإن غايته تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر الأساسي لقوتها، وإحدى أبرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات، لهذا يتوجب على الدولة بناء مؤسسة عسكرية، تستوعب أحدث التطورات التقنية وأسباب العلم العسكري في قيادة الجيوش والتدريب والتسلح وأساليب القتال، حيث أنه لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وإنما أيضا كيفية استخدامه، وهو ما يتطلب إعداد خطط عسكرية لأغراض الدفاع والردع في حالة تعرض الدولة إلى ما يهدد مصالحها وأمنها القومي وقدرة نظامها أساسا على اتخاذ القرار المستقل، بما يخدم مصالحها الوطنية (الخزرجى، 2005).

2.1.2 المحددات المجتمعية

تنبع أهمية المحددات المجتمعية في تأثيرها على السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال طبيعة الربط وعدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبالاتجاه الذي جعل الأخيرة امتداداً وانعكاسا للأولى، ونظراً لأن العوامل المجتمعة تمثل حجر الزاوية في السياسة الداخلية وجعلها ذات أبعاد سياسة خارجية؛ لذا فإنها تمثل جانباً من المحددات أو المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية بالنتيجة.

والسؤال المهم هنا:ما المحددات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟وهل يمكن تصنيفها؟ ويجيب عن ذلك "كيسنجر" بقوله:أنها تقتصر على الهياكل الحكومية، بينما يرى "روزناو":بأنها تشمل كافة تلك المتغيرات غير الحكومية المؤثرة في السلوك

السياسي الخارجي، وهناك من يربطها بمتغيرات موضوعية واجتماعية في آن معا(عبدالفتاح، 2010).

وبشكل عام فإن المحددات المجتمعية تشمل تلك الجوانب من حركة المجتمع الذي تتعلق بتجاربه وبطبيعة وحدته الداخلية، إضافة إلى هياكله السياسية وطبيعة نظامه الحكومي، وتأثير ذلك على سياسته الخارجية(الخزرجى، 2005).

أما المحددات المجتمعية فتقسم كما يلي:

1- التوجهات المجتمعية(البنية الإجتماعية-الثقافية):

يقصد بالتوجهات المجتمعية مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي. فالتوجهات المجتمعية ليست مجرد آراء عابرة، ولكنها تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع، وعمق ارتباط هؤلاء الأفراد بتلك الأفكار، وتشمل التوجهات المجتمعية مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية، والنسق العقيدي الوطني، والأيديولوجية. فالثقافة السياسية تمثل البعد الذاتي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دوراً في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي؛ كذلك تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية، ويرتبط بمفهوم التوجهات المجتمعية مفهوم النسق العقيدي الوطني، ويتألف هذا النسق من العقائد الأساسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل لما ينبغي أن يكون (الأسود، 1991).

ويختلف تأثير الأيدلوجيا على السياسة الخارجية باختلاف مرحلة التطور السياسي ودرجة التطور الاقتصادي للدولة، والمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها. فمن ناحية يزداد تأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية في المراحل الأولى للثورات الاجتماعية، وفي النظم السياسية التي تنشأ متحدية الأوضاع الدولية الراهنة ساعية إلى تغييرها.(E.Krippentorff, 1975)

ومن ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ أن تأثير الأيدولوجية على السياسة الخارجية يقل كلما ازدادت درجة التطور الاقتصادي، وبخاصة درجة التطور الصناعي فمع ازدياد درجة التطور الاقتصادي وازدياد الارتباطات الاقتصادية الخارجية للدولة

تظهر مشكلات جديدة يصعب على الأيديولوجية أن تقدم حلولا لها. ومن ناحية ثالثة، فإن تأثير الأيدلوجية على السياسية الخارجية يزداد كلما قل تأثير الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تؤثر مباشرة على مصالحها في إطار إيديولوجي، ولكنها لا تستطيع أن تلتزم بأيديولوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة، وتتعامل معها طبقا لما تمليه الاعتبارات العلمية (William, 2006).

2- النخبة السياسية:

يقصد بالنخبة السياسية مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع. ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل هي: شكل النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة السياسية، واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، وأصول تكوين النخبة السياسية (الشيخ، 2011).

حيث يؤثر شكل النظام السياسي على قدرة النخبة السياسية في التأثير على السياسة الخارجية، فتأثير النخبة على السياسة الخارجية يزداد كلما ازدادت درجة مؤسسية النظام السياسي، أي أنه كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار، فالنخبة السياسية تحتل المواقع الرئيسة في تلك المؤسسات، وتلعب دوراً فعالاً في رسم السياسات الخارجية (كوشي، 2009).

أمّا من ناحية تجانس النخبة السياسية، فيميز الدارسون بين نموذجين للنخبة السياسية: نموذج النخبة الموحدة، ونموذج النخبة المتعددة. فالنخبة السياسية الموحدة تتسم بتشابه الأصول الاجتماعية سواء أكانت عسكرية أم مدنية دينية للأشخاص الذين يكوّنونها، وبوجود قدر كبير من الاتفاق بينهم على السياسة العليا للنظام السياسي، بحيث يقوم الاتفاق بين أفراد النخبة إلى حد كبير. أما النخبة السياسية المتعددة فإنها تتميز بعدم تجانس الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة السياسية أو بوجود قدر كبير من الاختلاف بينهم حول السياسات العليا الواجب إتباعها (D.C. Broovings, 1981).

3- الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي:

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه(الخزرجى،2004).

ويقصد بالاستقرار السياسي على وجه العموم مدى التجانس والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، فالدولة التي يتمتع نظامها السياسي وصانع القرار السياسي الإمكانية والكفاءة لصنع سياسة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، وفي حال عدم توفر مثل هذا الدعم الداخلي ينعكس سلبيا على فاعلية السياسة الخارجية في صنع سياسة خارجية فاعلة، بمعنى أنّ المجتمعات الممزقة داخليا؛ عرقيا، أو طائفيا، أو فيها أحزاب، ورأي عام، وجماعات مصالح، أو حركات متنافرة، تحول دون تجميع القوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصنّاع القرار، وبالنتيجة إضعاف حركة الدولة سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وتسهل على القوى الخارجية استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي والاستقطاب ضمن البيئة الداخلية، أو العبث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة، أو جماعات داخلية معارضة للنظام السياسي لأغراض متعددة خاصة بها؛ كما هو الحال مثلا في استنزاف القوة الذاتية لإحدى الدول، باتجاه إسقاط نظامها السياسي، أو الحد من فاعلية سياستها الخارجية (الخزرجى، 2005).

2 .2 توظيف النظريات

يتضمن هذا المسار اعتماد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم بشكل رئيس، وكذلك النظرية الخاصة باتخاذ القرار، وهما يعدان الجزئين الرئيسيين، اللذين يمكن من خلالهما التمعن، وحصر أهمية المحددات والمرتكزات الأساسية في العلاقات السورية التركية والتي جاءت على النحو الآتي:

أولاً: نظرية النظم:

يستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكل أساسي في الحكم والتطبيق لتفاعلات النظام الدولي، ومما لاشك فيه فإن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يمكننا من فهم

السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها المتعددة ومدى تميزها، وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية، إن هذا التصور، أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة ساهمت في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة،ولهذا السبب الرئيس فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدراً أساسياً جاذباً للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية.

وتعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فون برتالنفي "حيث تشكل امتداداً لطروحاته وأفكاره ضمن هذا المجال، كما كان لـ "ديفيد ايستون "وتالكوت بارسونز "الخوض في بناء أفكار بناءة لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج السلوكي، والتي تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الافتراضات حول النظام ومنها (طعمة، 2010):

1. إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
2. إن النظام تشكله مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.
3. إن لكل جزء من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصيةً واستقلالية تامة عن باقي أجزاء النظام.

وبعد إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن سبب، أو وجود مدخلات تستوجب إيجاد المخرجات لها.

إن المتتبع لكافة كتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية، أو العاملين على تطويرها كجانب مهم في العلاقات الدولية، ومن أهمهم: "جورج موديلسكي"و "ريتشارد روزكرانس "و "إندرو سكوت "وكذلك "مورتون كابلان "الذي يعدُّ من أهم الباحثين فيها، وهو أبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وإلى تحديد الأهداف التي يطمح إلى الوصول إليها في هذه النظرية ومنها، إيجاد القوانين وتحديد المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعي إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم

الدولية سواء أكانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر(كرامر، 2010).

لذلك فإن نظرية النظم في التحليل الدولي لاقت استحساناً وتقبلاً لدى أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعدُّها بعض الباحثين أنها تشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحد أو إطار عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي عادةً ما تكون في ظروف طبيعية، أو في تطور الأزمات، وظروفها المتعددة،وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى، والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي، وانتقاله من مرحلة إلى أُخرى (مقلد، 1987)

وكان مورتون كابلان ممن عرَّفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقاً لمتغيرات وعوامل محيطة بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتالي عندما يتم التطرق التي التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام الدولي في توازن علاقاتها، واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديد جوانب الانتظام، أو عدم الانتظام في أنشطتها، وعملياتها (مقلد، 1987).

ثم جاء تشارلس ماكليلاند ليعطي انطباعاً لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور، أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير تشارلس إلى أن هذه التصورات، أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية، والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (MacCIIeand, 1967, 113-116)

وفي تحليل مود لسكي للنظام الدولي أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية، والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة،

ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً، وأنماطاً متعددة، ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها (Snyder,1962).

ويذكر إن "مود لسكي" استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات، والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزاً بين عناصرها الآتية :(Snyder,1962)

مدخل القوة:

يعني الموارد المتاحة لدى صانعي السياسية الخارجية، والتي تكون بشقين: خارجي وداخلي، ويتضمن هذا المدخل الجزء الداخلي مجموعه من المؤسسات الحكومية والأجهزة الخاصة والمرتبط عملها بسياسة الدولة الخارجية، كما يشمل معايير رئيسة لقياس مدى الخبرة والكفاءة، وحصر الثروات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة، وهناك مدخل قوة خارجي، وهي تعنى بكل الموارد المتاحة للدولة، والتي تنبع من الخارج ومن ذلك مجموعة الفوائد، والحوافز، أو المزايا، والمساعدات التجارية وغيرها، والتي تبنى على نتيجة التزامات، أو تعهدات بين الدول الموقعة للالتزام، أو التعهد، أو الاتفاقية بينهما(مقلد، 1987).

مخرج القوة:

وهنا يشار إلى أن المحافظة على الموارد الموجودة، أو إيجاد منافذ جديدة لهذه الموارد، وهي مجموعه السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي (عليوة، 2002).

مجموعة الأهداف والمصالح:

والتي تحتوي في مضمونها مجموعة المصالح والمطالب للجماعات المختلفة في الدولة (الخزرجى، 2004).

صانعو السياسة:

وهم المنفذون للتوجهات السياسية، والذين يشكلون حلقة الوصل الفاعلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، ولذلك فإن التغيير في سياسة الدولة الخارجية ممكن في حالة حدوث أي تغيير في عناصر هذه السياسة، والذي قد يكون هذا التغيير خارجياً، أو داخلياً، كما أشار "مود لسكي ". وهنا فان اعتبار نظرية النظم معتمده لهذه العلاقة

التي شملتها الدراسة كون هناك مجموعة أسباب يمكن اختصارها بالجوانب الآتية: (العلي، 1984)

1. شمول هذه الظاهرة من الدراسة للتحليل النظمي، والذي يشمل كافة عناصرها وجوانبها، ويتطرق بالتفصيل لهذه العلاقات العضوية بين السياسات الخارجية، والداخلية، ودراسة عناصر بيئة العمل السياسي بشقيه الداخلي، والخارجي وكذلك دراسة مضمون السياسية ذاتها.
2. إن وحدة التحليل في هذا الإطار أو المنهج هي مفهوم "النظام "بعد تحوله من الخوض في العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، ويتم استعارته لعلم السياسية، ويستخدم التحليل النظمي أدوات متعدد لتحليل المعلومات التي ترتكز على النظام، ومفاهيمه، وعلاقاته.
3. إن هذه النظرية تسمح بالتحليل الحركي، والتفاعلات في بعضها بعضاً ومجموعة المدخلات، والمخرجات لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.
4. إن هذه النظرية ومنهاج تحليلها، تمتاز بتعدد المداخل، الأمر الذي يسمح بالاستعانة، والاستخدام للمناهج الأُخرى في تحليل الكثير من الظواهر، سياسية أكانت أم اجتماعية، ومثل منهج صنع القرار.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار:

وكذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة، وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كجزء أساسي بل رئيسي لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي(طعمة، 2010).

وتأتي أهمية هذه النظرية أنها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئاً لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على

صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسئولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ، والنظريات في علم النفس والتوصل إلى طروحات جديدة أو فرضيات بناءً على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني (مقلد، 1987).

مقولات النظرية

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

أهم عناصر النظرية:

أ. يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

ب. تقوم صانعي القرارات كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء المتعلقة بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ج. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها، ومناقشتها، وتقويمها.

د. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

هـ. البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها(عليوة، 2002).

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع.

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيثُ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية؛ وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنا يدر: بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال، وردود الأفعال، والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول (مقلد، 1987).

ثالثاً: توظيف النظرية في الدراسة:

إن المضمون الرئيس لنظرية النظم، ونظرية اتخاذ القرارات التي تشكل إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، والتي تشكل الإطار النظري لهذه الدراسة يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة، وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من سوريا، وتركيا، والى طبيعة العلاقات الثنائية بينهما خلال فترة الدراسة، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، وما أثر ذلك على علاقتيهما وعلى

سياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية. كما إن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر العملية السياسية في العلاقات السورية التركية، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف إلى قدراتها وإمكانياتها، والدوافع الرئيسة خارجية كانت أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها.

3.2 الدراسات السابقة:

لقد تناولت الكثير من الدراسات (العلاقات السورية التركية)، وفي بعض فصولها. ولكنها لم تتناول كافة مواضيع وعناصر هذه الدراسة والتي سوف يوجز البحثُ أهمها:

دراسة، (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، دمشق، دار الفكر.

شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام2000 م إلى عام 2006م بما فيها من أحداث اعتبارا من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية، مروراً بأحداث11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، ثم احتلال العراق، وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق، والجولان، والجنوب اللبناني، وفلسطين.

دراسة، (عبدالنبي ،2006)، السياسة السورية العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

تناولت الدراسة طبيعة ومبادئ ومحددات السياسة السورية، وكيفية تطور السياسة السورية تجاه الدول العربية بشكل عام، والموقف السوري في العديد من القضايا العربية، ومنها حرب عام 1967م، وانعكاساتها على السياسات العربية والوحدة مع مصر، وانعكاساتها على العلاقات مع السعودية، وتطرقت الدراسة إلى الموقف السوري من التقارب المصري السعودي الأردني وتأثير هذا التقارب على العلاقة مع سورية.

جراهام أي فوللر، الجمهورية التركية الجديدة 2008، دار النشر تيماش إسطنبول، تأليف معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام 2008 مناقشة طارق عبدا لجليل، 2008.

يتحدث الكتاب عن مكانة تركيا ووضعيتها الجديدة في ظل متغيرات الداخل التركي والتحولات الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة، وتاريخ تركيا السياسي الكبير إلا أن الكاتب لم يغطِّ جوانب كثيرة في هذا الكتاب، حيث ركز على الواقع السياسي لتركيا منذ النشأة ولغاية عام 2008، ولم يغطِّ جوانب حالة الدراسة المقصودة في علاقاتها مع روسيا.

وفي دراسة (أوغلوا، 2010)، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

تركز الدراسة على دور تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين. وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة، توظف فيها موروثاتها التاريخية، والجغرافية التوظيف الأمثل. ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية، وفعَالة. إلا إن الدراسة تتطرق إلى العلاقة مع روسيا بشكل جزئي ضمن فصل محدد.

وفي (تركماني، 2010) تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، ط1 دار النقوش العربية، تونس.

تؤكد هذه الدراسة على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق، ويرى الباحث أن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية، والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي، وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدوداً لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة، والتصميم، والهدف الواضح، والرؤية

الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة، إلا أنّ هذه الدراسة لم تغطِّ العلاقة مع روسيا الاتحادية إلا بشكل جزئي وفي بعض الجوانب البسيطة.

(الشيخ،2011)،"الخوف من التغيرات" :محددات سلوك الفواعل الدولية للنظام السوري

تناولت هذه الدراسة تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع الدولة السورية سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي ولا سيما تغير النظام السياسي العالمي وعلى توجهاته الخارجية، حيث تتناول العلاقة مع دول الجوار ولم تغطي هذه الدراسة الكثير من الجوانب على المستوى السياسي والاقتصادي.

(المحجوب، 2011)، "معادلات متشابكة": المسالة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة. وتؤكد هذه الدراسة على أن المصير الذي يمكن أن تنتهي إليه الأزمة في سوريا سيطرح تأثيرات بعيدة المدى علي الخريطة الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل. ويعرض لأربعة سيناريوهات محتملة سيكون لكل منها تأثير مختلف على شبكة التحالفات الإقليمية والدولية القائمة حاليا، لكنها تصب جميعا في نتيجة واحدة وهي سحب إرادة القرار من أصحابها الحقيقيين لصالح أطراف هذه التحالفات، والتي قد تتوافق جميعها علي هدف واحد، وهو فصل سوريا عن الجسد العربي، وتقوية الحاجز بين شرق المتوسط وجنوبه، لتوفير مزيد من الحماية لإسرائيل. وفي مواجهة ذلك، يشدد المحجوب على أهمية مهمة المبعوث العربي/الدولي الأخضر الإبراهيمي، والمبادرة المصرية، للمحافظة علي هوية سوريا العربية ودورها الحيوي في المنطقة العربية.

دراسة (آراس وآخرون، 2012) بعنوان: التحول التركي تجاه المنطقة العربية.

حيث استعرضت هذه الرسالة الأهمية التاريخية في العلاقات العربية–التركية والتي ساهمت في توجيه النظر إلى تركيا من قبل العالم العربي، وانتظار دور فاعل من تركيا تجاه المنطقة العربية، وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام2002، بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووجود شخصية أحمد داوود أغلو وزيراً للخارجية، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر تحولاً بارزاً وقوياً في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر

بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى رأسها المنطقة العربية، بقضيتها الفلسطينية وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، وتعرض الدراسة أيضا موقف تركيا من الربيع العربي والمستجدات على المنطقة العربية من خلال التحول في سياستها الخارجية وتأثير الداخل التركي على صانعي القرار السياسي في تركيا.

ما يميز هذه الدراسة:

عند التمعن في هذه الدراسات السابقة، يلاحظ إنها دراسات جزئية لم تغطِّ مجالات العلاقات بين الدولتين كافَّةً، كما إنها ركزت على حقبة تاريخية معينة ومحددات معينة أيضاً، أي إنها لم تمتد للحقبة التاريخية المحددة لهذه الدراسة، حيثُ خاضت في مجالات تاريخية لحقبٍ متعددة دون حصرها في مراحل، كما إن معظم الدراسات أسهبت في التركيز على المحددات، والمرتكزات الخارجية أكثر منها داخلياً، على اعتبار إنهما ذواتا تأثير سياسي في محور العملية السياسية الدولية.

أما هذه الدراسة فإنها تناولت موضوع العلاقات السورية التركية خلال حقبة زمنية حديثة ومليئة بالإحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك الوقوف على أثر هذه المتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات وأهمها العوامل الاقتصادية، والجغرافية، والأيدولوجية، والعسكرية التي ارتبطت جميعها بأهمية المتغيرات على النظام السياسي الذي شهدته هذه الحقبة تحديداً، وساهم بتحسن العلاقات السورية التركية، وتطورها بشكل ملحوظ إقليمياً ودولياً.

الفصل الثالث

مراحل تطور العلاقات العربية–التركية

3. 1 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية–التركية:

يهتم الباحثون عموماً بالعلاقات العربية التركية، ذلك لأن تركيا تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ممّا يجعلها إيجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية وبالأخص دول الخليج العربي، فالموقع الجغرافي، والسياسة المعتدلة، والرؤية الموضوعية في العلاقات العربية–التركية هي أبرز محاور الشراكة التركية الخليجية في المجالات كافة، ومع هذا المشهد الإيجابي، والتفاؤل بالانتقال نحو التكامل الإقليمي الخليجي التركي لكننا نجد قلة الاهتمامات في الدراسات الأكاديمية، والبحثية نحو التركيز على هذا المنحى الحيوي في العلاقات العربية– التركية خصوصا ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات أخرى في العلاقات بين الجانبين.

ولعل الدارس للعلاقات العربية التركية يجد أن هنالك امتداداً طويلاً لهذه العلاقة، حيث نشأت بين الطرفين علاقة متبادلة منذ سنوات طويلة، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معاً ردحاً من الزمن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ومن خلال ذلك يتبين لنا عمق العلاقات العربية التركية وتنوعها وأصالتها(الكيلاني، 1996، ص7)، حيث كان العالم الإسلامي يعاني من الانحطاط السياسي والعسكري نظراً لما تعرّض له على أيدي المغول من تدمير شمل جميع مقومات الحياة كحرق المكتبات والمدارس والجوامع (الطوير،1982،ص340)، حيث حملت الدولة العثمانية راية الخلافة الإسلامية بعد ضعف الدولة الإسلامية في عهد آل العباس–عام 656هـ، وتنازل الخليفة العباسي محمد المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية هي المسؤولية رسميا عن حماية العالم الإسلامي وحمل دعوة الإسلام إلى باقي المعمورة (بووانو، 2005، ص24).

اعتمدت الدول العربية والإسلامية خاصة على دولة الخلافة معتقدة أنها الإمتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، وذلك لأن الأتراك حملوا على عاتقهم راية الدين الإسلامي، والدفاع عنه، وكان البيزنطيون أول الأعداء الذين تصدى السلاجقة لهم، وذلك أنهم زحفوا على بلاد الشام واحتلوا بعضها، وقد استطاع السلاجقة تحرير تلك البلاد، وانتزعوا أجزاء من الأراضي البيزنطية حتى وصلوا إلى قيصرية(1067م)، وكان لاشتراك السلاجقة الأتراك في الجهاد ضد الحملات الصليبية مع أقربائهم من التركمان، والأكراد الأثر الكبير في محاربة هذه الحملات ثم في تحرير الأراضي الإسلامية، وإزالة آثار الغزو (الكيلاني،1996،ص11).

وتمتع العالم العربي في ظل العثمانيين بسلام خارجي استمر حتى آخر القرن الثامن عشر، وتعرض العراق وحده لغزوات خارجية فاشلة قادها الإيرانيون، وبسط العثمانيون على العراق حماية فعالة لولاها لما كان العراق الآن عربيا، ولكان حتما جزءاً شيعيا من إيران لا يختلف مصيره عن مصير عربستان (غرايبة، 1998، ص12).

لا خلاف في أن الأمتين العربية والتركية قامتا بدور كبير في التاريخ الإسلامي، هياكله ودوله ومؤسساته، مع الإشارة إلى الإختلافات التي ميزت كل دور عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول بأن الدور العربي أسس "العالم الإسلامي"، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم الذي ضم شعوبا وحضارات وثقافات، استقت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، ومن معطياتها الإنثولوجية العرقية من جهة أخرى(الكيلاني،1996،ص14).

ومن خلال بيان التوجهات العثمانية في الخليج العربي حيث بدأوا بالعراق من خلال احتلال الموصل 1516، وبغداد 1534م، ودخولهم مصر منذ 1522-1520، ثم سيطرتهم على البصرة 1546 ليصبحوا على رأس الخليج العربي، وبعد أن تم التحرك العسكري العثماني من خلال الإحساء، عندما أرسل سليمان القانوني 1520-1566 لانتزاع الإحساء من أيدي البرتغاليين، واحتلت قواته القطيف 1550، ثم زحفت نحو الهفوف (عاصمة الإحساء)، ولتتوالى سيطرتهم بعد ذلك على مسقط ومضيق هرمز، ثم ليضربوا الحصار على المنامة في البحرين، عام1559.

وكانت الفائدة الاقتصادية للعثمانيين جراء سيطرتهم على الإحساء، وبعد أن سيطروا على النقل البري بينها، وبين حلب، حيث انتعشت تجارة التوابل في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعجز العثمانيون عن بسط سيطرتهم الكاملة، والمستمرة على الخليج العربي، إذ لم يدعوا أساطيلهم حتى في المناطق التي سيطروا عليها وكان لبريطانيا دور كبير في تحجيم العثمانيين في الخليج، من خلال سياستهم في المنطقة ودعمهم للتوازنات الداخلية (النعيمي، 2008).

أما بالنسبة للعلاقات التاريخية بين دول الخليج العربي وتركيا فهي قديمة وأزلية، وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، فقد دخل العثمانيون بلدان دول المجلس قبل قرون من الزمن، وذلك زمن السلطان سليمان القانوني، الذي استطاع أن يجعل تركيا الحديثة التي ورثت أرشيف الدولة العثمانية، ودول مجلس التعاون تحت سقف أرشيف الدولة العثمانية التي اتخذت من اسطنبول مركزا لها، حيث كان الأرشيف يشمل وثائق كثيرة تتعلق بتاريخ الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وما يحتوي عليه هذا الأرشيف من قضايا الحدود وغيرها من القضايا التي تهم الدول الخليجية من نظام الحكم إلى الحياة الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية، إلى حدود الدول الجغرافية، والسياسية.

وفي عام 1871م نزلت القوات العثمانية رأس تنورة، ومن ثم مدينة الهفوف، وضمتها إلى إقليم نجد، الذي كان يخضع لحماية الإمبراطورية العثمانية، وكذلك فعلته مع قطر والكويت، وقامت بالاتصالات مع أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وبقيت البحرين ومسقط خارج السلطة العثمانية (الكيلاني، 1996، ص12-13). وبقيت دول الخليج العربي تحت السيطرة العثمانية إلى أن جاء الاستعمار الغربي الذي قسم البلدان العربية، ووقعت معظم دول الخليج العربي تحت الاستعمار البريطاني.

كان الموقف مختلفاً في شبه الجزيرة العربية، فقد اضمحلَّ الحكم التركي فيها، ما عدا الحجاز حيث تمركزت حامية عسكرية كبيرة عززتها الحكومة بعد إعلان الحرب، حتى أصبح شبحيا أو اسميا في بعض المناطق، وغاب غيابا كاملا ودون رجعة عن مناطق أخرى، وخرج الحكم التركي من الكويت بعد المعاهدة التركية البريطانية عام1910، واستقلت اليمن عن تركيا عام1911، وخرج كلٌّ من قطر، والبحرين،

والمشيخات بموجب المعاهدة التركية البريطانية حول الخليج عام1913، واستقل الأدربي، وعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا عام1915، وفازت بريطانيا في التنافس الاستعماري ضد فرنسا في عدن، وعُمان، وحضرموت، وعقدت معاهدة تفاهم مع سلطان نجد عبدالعزيز آل سعود عام1915، بعد أن سيطر على منطقة الإحساء، وغيرها من المناطق المجاورة لنجد بعيدا عن متناول اليد العسكرية التركية، التي تسيطر على قلب شبه الجزيرة منذ عشرات السنين.

أما في الحجاز ففي الوقت الذي تم فيه تنفيذ مشروع الخط الحديدي، ووصوله إلى المدينة المنورة عام1908، عاد إليها الأمير الهاشمي الحسين بن علي من منفاه في القسطنطينية، حيث كان وأسرته رهائن عند السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه ازدادت فيه سيطرة الاتحاديين على أمير مكة الحسين والوالي التركي لسيطرة المالية والإدارية والسياسية على الحجاز، وقد فاز الحسين في ذلك الصراع، وأصبح يتمتع بتأييد كافة القبائل البدوية والمدنية في الساحل، والداخل عندما أعلنت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا يوم 31 تشرين أول 1914 (أبو نوار، 2003، ص21).

3. 2 مراحل تطور العلاقات العربية–التركية:

لقد مرت العلاقات العربية بثلاث مراحل مختلفة، هذه المراحل تمثل محطات مفصلية في العلاقات العربية–التركية وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتى نهاية الأربعينيات:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفاً جديداً، فانحصرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيشها بقيادة مصطفى كمال باشا حربا وطنية تحريرية، إذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في 29 تشرين الأول/أكتوبر1932 (نور الدين، 2007، ص85).

واتسمت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ السياسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطناً قوميّاً للأتراك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض، وقد كان التوجه الأساسي

بأن الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها(الرشدان، 2010 ص169).

ومما زاد التباعد بين العرب والأتراك بعد عام1923 أن تركيا أدارت ظهرها للشرق واتجهت إلى الغرب سعيا للأخذ بحضارته وأسباب تقدمه، فتنكرت لكل ما يمت بصلة للشرق والحضارة الإسلامية مما قضى على الكثير من العوامل التي كانت تربطها بالشعوب العربية والإسلامية (الناصري، 1990، ص35).

ومن هنا تولد النفور العربي تجاه هذه الخلافة، وبدأ العرب في حشد الصفوف لإسقاط هذا الحكم الذي وُصف بالاستعماري الظالم، والذي تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى أن أعلنت الجمهورية، وألغيت الخلافة سنة1924م، وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتي اعتبرها الأتراك غدراً لا يُمحى وخيانة لا تُغتفر (غانم، 2007، ص186).

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي، وعوامل الثقافة، والدين، والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية–العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك (دلي، 1999، ص35).

وبعد وفاة أتاتورك مرت تركيا بفترة عزلة سياسية، وبدأت مرحلة تغريب تركيا داخليا وخارجيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية، والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة، ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية–التركية والتي مرت بثلاث مراحل وثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، وهي:

1. المرحلة الأولى: عزلة تركيا عربيا.
2. المرحلة الثانية: مرحلة السياسة الخجولة عربيا ودوليا.
3. المرحلة الثالثة: مرحلة تركيا الكبرى (الداقوقي، 2001، ص72–73–74).

وفي الجزء الثاني من القرن التاسع عشر بدأت العلاقات تأخذ منعطفا سلبيا، وظهر العديد من المتغيرات التي كان لها أثر كبير في فصم الروابط بين العرب والأتراك، وأدت إلى الخروج العربي عن الدولة العثمانية، ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات في محاور ثلاثة وهي:

أولا: الحركات الانفصالية: وهذه الحركات ظهرت نتيجة ضعف الدولة، وتوالي هزائمها في أكثر الحروب التي قامت بينها وبين الدول الأوروبية، وبعد ذلك خرجت بعض الأمصار العربية على الحكم العثماني، وخاصة أهل نجد بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين في اجتياح مكة في عام 1806 (بكر، 1991، ص153).

ثانيا: الاستعمار الأوروبي: حيث شكل الاستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وخاصة الخليج العربي الذي كان من أول المناطق خضوعاً للاستعمار الأوروبي.

ثالثا: الصراع بين القوميتين العربية والتركية: وهذه الفترة جاءت عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد وصول الاتحاديين للسلطة، واستخدامهم أساليب الابتزاز المختلفة للعرب. وبعد ذلك بدأ شيوخ الخليج والجزيرة العربية في التطلع إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، والذي عقد على إثره مؤتمر جزيرة العرب سنة1914(بكر، 1991، ص159-158).

ولعل هذه الأمور التي أشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التي نشطت إبان تلك الفترة، والتي اتجهت اتجاها معاديا لسياسة الاتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الإصلاح واللامركزية.

ونتيجة لحالة فك الارتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقانا وتوترا، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت، حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الإتحاد السوفيتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين 1948 (الرشدان، 2010، ص170).

حيث تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعقد معاهدة لوزان التي تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها في المنطقة العربية، وتنازلت بذلك عن آخر شكل من أشكال الوجود في العالم العربي (بكر، 1991، ص212).

كانت التحولات الدولية، والإقليمية، والمحلية بعد الحرب العالمية الثانية تذهب بالعرب والأتراك نحو عالمين مختلفين، فتعزز الانقطاع هذه المرة بنشوء"مزاجين"سياسيين مختلفين مع بدء سيطرة نخب جديدة على السلطة في البلدان "الحضرية" العربية (الزين، 1992، ص78).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطا عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949-يناير1950(بكر، 1991،ص263-264). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل(أبو نوار، 2003، ص26).

ولعل العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي وفي عهد أتاتورك بالذات لا تهدف إلى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الايجابية. ولعل هدف التاريخ كان دائما هو من جانب التعزيز للإيجابيات، وتجاوز السلبيات من أجل غد أكثر واقعية وأكثر إشراقا، وإذا كان التنبؤ بالمستقبل من باب الوهم والتصور والخيال، فالتنبؤ بمستقبل ما حدث في التاريخ لا يعدو كونه مجرد رياضة فكرية لا تغير من التاريخ، إلا أن الرياضة الفكرية في التاريخ تغري المفكر بدراسة عظات الماضي، وبخاصة إذا استندت إلى حقائق تاريخية واضحة.

المرحلة الثانية: وتمتد من 1950-1990:

يعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية-التركية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربية التقدمية، ولاسيما مصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية (الكيلاني، 1996، ص25)، وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة، ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التي تلامس هواجس تاريخية، وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمي(نور الدين، 2006، ص182).

ووصفت هذه الفترة من قبل الكثير من الباحثين بأنها مرحلة الصحوة للسياسة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف تركيا من العدوان بالشكر والتقدير (الكيلاني،1996،ص27-28).

وتدرجت السياسة التركية بعد ذلك إلى ما بعد سقوط الأحلاف، لكي تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية بشكل أكثر واقعية، كما حظيت القضية الفلسطينية باهتمام كبير من الجانب التركي مما رأته من إرهاب الدولة الصهيونية للعرب، فتطوع مئات الشباب الأتراك في عام 1971و1978 ليقاتلوا مع إخوانهم العرب (عقيل، 2009).

بطبيعة الحال شهدت العلاقات العربية-التركية تحسنا كبيرا في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفين يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظرا إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتداخل الكثير من القضايا المشتركة(نور الدين، 2007، ص94).

وبعد ذلك تحسنت العلاقات التركية-العربية بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية

إلى إسرائيل، ودافعت عن وجهة النظر التي تقول بانسحاب إسرائيل إلى حدود م اقبل الحرب (بكر، 1991، ص303).

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة، بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام 1974 عندما وضعت واشنطن حظرا على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني، ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية 1960 باستقلالها (الداقوقي، 2001، ص74)، واستمرت مساندة الأتراك للقضايا العربية، وخاصة عندما أقرت بأن الصهيونية حركة عنصرية، وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا.

وفي مقابل هذه السياسة الودية، وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص(1974)، كما تركت المساعدات المقدمة من –السعودية وليبيا والعراق–أثرها الحسن في الرأي العام التركي، ثم وّسعت تركيا دائرة علاقاتها من العالم العربي إلى العالم الإسلامي، فانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعت وزراء خارجية المنظمة إلى الاجتماع في اسطنبول(1975)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان(1976–1978) (الكيلاني، 1996، ص28).

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل إن رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين– زعيم انقلاب 12أيلول/سبتمبر 1980– قد حضر شخصيا مؤتمر المنظمة في المملكة العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيسا للوزراء عام1983 فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقرا لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي(الداقوقي، 2001، ص75).

المرحلة الثالثة:الفترة الممتدة من1990–2000:

تعرض العالم في نهاية الثمانينيات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة،

وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة الشمولية، مما أدى إلى تحول في مراكز القوة في العالم، وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية لمنظمة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءاً مهماً في هذه المنطقة (الرشدان، 1998، ص9).

ويمكن القول بأن السياسة التركية بدأت تتجه في هذه الفترة إلى العالم العربي والإسلامي، حيث انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها(غانم، 2008):

1- انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق إلى دور أكثر أهمية، وشمولية وتعقيداً في البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها، والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا، وجزءا لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه، والنفط، والأمن، والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب،وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية، ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر، والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية، وبكونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضا بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصا على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5- تركيا بدورها شهدت تغيرات متسارعة في الداخل، أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العمل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهدا للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية(دلي، 1999، ص38).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي والإسلامي، ومناهضتها للعلمنية وقراراتها، إلا أنها لم تستطع الفكاك من سلسلة الاتفاقيات التركية- الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م اتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997، ص182).

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في آب1990مشكلة جوهرية بالنسبة لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الانفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب، وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني جديد بالنسبة لتركيا حدا بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حرب الخليج (الرشدان، 1998، ص22).

لقد غدت السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام1991، معنية باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، فقد زاد اهتمام تركيا باتجاه الجنوب، وخاصة الخليج العربي بعد أن زال كثير من الهواجس الأمنية التي كان يمثلها الإتحاد السوفيتي، وعبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث أطلقت هذه الأحداث فاعلية مضافة للسياسة التركية، ومن ثم عُدّ الشرق الأوسط، والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص مجال الاهتمام الأول للسياسة التركية، الذي تجسد بعدئذ بشكل أكثر كثافة في اعتبارات اقتصادية وعسكرية أمنية.

إن التـأثيرات الإقليميـة والدوليـة سـواء أكانـت حـافزة أم كابحـة معوقـة لايمكـن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهي تأخذ بعداً إضافيا في علاقات تركيا الخليجية، لسببين، الأول: ماهية السياسة التركية وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية، والثاني: ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليل الاستراتيجي الشامل للمنطقة الخليجية (السبعاوي والنعيمي، 2000، ص15).

تعد هذه الفترة الزمنية بمثابة الأرض الخصبة التي ساهمت فيما بعد بتحول سياسة تركيا الى الشرق بدلا من الغرب، وذلك يظهر عندما تولى نجم الدين أربكان السلطة في تركيا وحاول استعادة التاريخ المشرق في الدولة العثمانية وتطبيقه، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل العلمانيين، والجيش التركي وما لبث حتى انتهى حكمه، ويعود ذلك لعدم تدرجه في التغيير، والإصلاح الممنهج فكانت نهايته بأن أطيح به وبحكمه.

المرحلة الرابعة: ما بعد 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

في مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لا يزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، في الوقت الذي شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة في العدوان دون أن تستشير شعوبها (غانم، 2007، ص187-188). في مقابل ذلك شهدت العلاقات التركية الخليجية تطوراً كبيراً في النواحي الاقتصادية والأمنية نتيجة التطورات التي أصابت المنطقة، وبشكل كبير بعد احتلال العراق، الأمر الذي أظهر معه توافقاً في مواقف تركيا ودول الخليج العربي تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية في المنطقة (Kucukcan,2010).

وتعد فترة 2003 البداية الفعلية في التقارب التركي- الخليجي على جميع الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وغيرها. وكانت هناك إشكالية في توصيف علاقة بين شعبين فهي التي بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسسا قاعدية تجعل الاثنين يقفان على أرض مشتركة(بكر، 1991، ص280):

1- الأرضية الإسلامية.

2- الأرضية الشرق أوسطية.

3- المبادئ العالمية الثابتة التي تحكم العلاقة بين شعبين، والتنسيق بين مسيرتهما، وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد.

ولهذا فقد كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة، الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في 3آذار/مارس 1923 من جانب حكومة أنقرة، وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات ما بعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة (نور الدين، 2006، ص86)، ويظهر ذلك جليا عندما فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية البرلمانية، وتشكيل هذا الحزب الحكومة التركية الجديدة، والواقع أن حكومة حزب العدالة، والتنمية أظهرت منذ عام2002 مواقفاً ساعدت في تحسين وتعميق العلاقات التركية-العربية، ولم يكن رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام2003 إلا بمثابة إشارة واضحة على التقارب المتزايد لتركيا من مواقف الدول العربية، والشارع العربي (سيدر، 2010، ص45).

تبين لنا من خلال الدراسة التاريخية أن العلاقات المعاصرة بين تركيا والأقطار العربية ظهرت متأخرة لأسباب تاريخية، وسياسية، واقتصادية، وبدأت تركيا في الستينيات تولي اهتمامها نحو الوطن العربي نتيجة للمواقف الصعبة التي مرت بها أثناء الأزمة القبرصية الأولى عام 1963-1964، وقد واجهت تركيا صدّا من غالبية الأقطار العربية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعد من أوائل الأقطار العربية

التي تقيم علاقات طيبة مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات مستويات متطورة في العقدين الأخيرين، وارتكزت على جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية.

3 .3 لمحة تاريخية موجزة للعلاقات السورية–التركية:

لم تكن العلاقات التركية السورية في حالة طبيعية منذ استقلال سورية عام 1946م، وصولاً إلى عام 1998م، بل سادت حالة من العداء والتأزم مجمل هذه الفترة، وذلك على خلفية أسباب عديدة، أهمها مسألة لواء الاسكندرونة (هاتاي) حيث وضعت هذه المنطقة تحت إدارة الانتداب الفرنسي كجزء من الأراضي السورية وبقيت خارج الحدود التي حددتها معاهدة "لوزان" عام 1923م. لكن مع ارتفاع حدة التوتر في أوروبا وصعود النازية في ألمانيا، دخلت فرنسا في صفقة مع تركية تؤيد خلالها الأخيرة الأولى في أي حرب عالمية جديدة، في مقابل ضم الاسكندرونة إلى تركية. وهذا ما حصل في (22/حزيران/يونيو/1939م)(Seyfi, 1985).

وقد أحدث ضم لواء الاسكندرونة إلى تركية ردود فعل واسعة في سورية والعالم العربي، واعتبرت دمشق أن اتفاقية الضم غير قانونية لأنها لم تقترن بموافقة وتوقيع الطرف المعني أساسا وهو سورية، وذلك بخلاف اتفاقية 1926م في الموصل، التي وقعتها الدولتان المتنازعتان تركية والعراق والدولة المنتدبة (بريطانيا). وبقيت قضية الاسكندرونة حتى الآن إحدى أهم القضايا الخلافية الجوهرية التي تؤثر سلبا في محاولة تطوير العلاقات بين تركية وسورية(Hwiwit, 1965).

ومن ناحية أخرى، كان سبب الخلاف بين تركية وسورية هو اختلاف الخيارات والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين، حيث اختارت تركية السياسات والتوجهات الأطلسية، في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية، والاشتراكية، والقومية.

وحقيقة الأمر، أنه خلال هذه المرحلة تأسست نمطية العلاقات التركية – العربية بشكل عام والعلاقات التركية السورية بشكل خاص، من خلال المشاكل التي كانت تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الصراع العربي – الإسرائيلي. فبعد أن وقفت تركية إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين عام

1947م، انضمت في العام التالي بتأثير الضغط الغربي إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية، مع بريطانيا، وفرنسا، واعترفت بإسرائيل اعترافاً واقعياً، ثم اعترافا قانونيا كاملاً عام 1950م، وفي (1955/2/23م) أعلن عن قيام حلف بغداد بتوقيع العراق، وتركية اتفاقية دفاعية. وسرعان ما انضمت إلى الاتفاقية بريطانيا، وباكستان، وإيران. وقد وافقت تركية على أن تشارك الولايات المتحدة في مواجهة الأنشطة التخريبية، (والمقصود بالأنشطة التخريبية: هو امتداد التيار العربي الوحدوي إلى المشرق العربي)(عبد المنعم، 1987).

ففي عام 1957م، نشبت أزمة كبيرة بين تركية، وسورية بسبب رفض سورية حلف بغداد، وكان هذا الحلف ينوي جر سورية إليه للوقوف معه ضد المدّ الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والقومي بزعامة جمال عبد الناصر. وحينما أعلنت سورية عن موقفها المؤيد للخط القومي، أخذت تركية تحشد جيوشها على الحدود السورية، تمهيداً لعدوان واسع، كانت ستشنه، وما كان من الرئيس جمال عبدالناصر حينها إلا الوقوف مع سورية وإرسال قوات مصرية إليها، حيث انتشرت في شمال سورية، الأمر الذي جعل الأتراك يتراجعون عن تهديداتهم وتسحب تركية القوات التي حشدتها. أضف إلى أن هذا الموقف ساعد في رفع وتيرة المد القومي في صفوف الشعب العربي، كما أنه أصبح من أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الوحدة بين مصر وسورية في (1958/2/22م) (الكيلاني، 1996).

ولم يمض وقت طويل حتى عادت تركية وتحرشت بسورية والعراق، إثر قيام ثورة (14/تموز/يوليو/1958م) في العراق، ومع إعلان الثورة بدأ الجيش التركي بالتحرك باتجاه الحدود مع العراق، وسورية، مصحوبا بإنزال على الشواطئ اللبنانية، وتحرك مظلي بريطاني في الأردن. ومن المعروف أن التقدم والتحرك الأمريكي البريطاني لم يوقفا إلا بفعل الموقف السوفيتي الذي هدد بالتدخل. كما عاد التأزم إلى العلاقات التركية السورية بعد انقلاب عام 1960م العسكري في تركية ومجيء عصمت اينونو إلى رئاسة الوزراء التركية، لأن خط الأخير السياسي كان يتمثل بالتعصب إلى الأتاتوركية والنهج الغربي. وبلغ هذا التأزم مداه عندما تفجرت الأزمة

القبرصية، وجرى التصويت عليها في الأمم المتحدة عام 1964م، وصوتت الدول العربية، بما فيها سورية، لصالح الحكومة القبرصية، ضد تركية (عقيل، 2009).

كما زادت حدة التوتر في العلاقات بين كلا البلدين عندما صدر عن الحكومة السورية عام 1966م بيان وزاري بخصوص مسألة لواء الاسكندرونة، جاء فيه: "أنه يعتبر لواء الاسكندرونة من الأراضي العربية السورية المغتصبة ويجب العمل على تحريره" (الجهماني، 1999).

وحقيقة الأمر، أنه بعد هذا التوتر، وسياسة الأحلاف في العلاقات التركية السورية، أتت مرحلة السبعينيات لتشهد نوعاً من الانفراج في هذه العلاقات، كانت محطتها الأبرز أبان وخلال حرب (حزيران/يونيو/1967م)، حيث بادرت تركية إلى التنديد بعدوان إسرائيل على مصر وسورية والأردن، ووقفت في هيئة الأمم المتحدة مطالبة بانسحاب إسرائيل من الجولان وسيناء والضفة الغربية التي احتلتها وفي عام 1973م رفضت تركية طلبا لرئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون لاستخدام أراضيها لإقامة جسر جوي لإمداد إسرائيل بالأسلحة اللازمة لها (عبدالحليم، 2011).

وقد شهدت العلاقات التركية السورية مطلع الثمانينيات تطوراً ملحوظاً ففي (حزيران/يونيو/1981م)، قام وزير الخارجية السورية بزيارة رسمية إلى تركية، تباحث خلالها مع نظيره التركي بوسائل تطوير العلاقات بين البلدين الجارين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن علاقة تركية الدبلوماسية بإسرائيل، في هذه الآونة تدنت على الحضيض حتى مستوى سكرتاريا (عبد الفتاح، 2010).

وفي عام 1981م وصلت العلاقات الاقتصادية التركية السورية والتركية العربية إلى أوجها، ففي آب/أغسطس عام 1981م، بلغ حجم التجارة مع البلدان العربية ومنها سورية 7 مليارات دولار أمريكي بينما كانت 4 مليارات دولار في نهاية عام 1980م و1.5 مليار دولار في بدايته. كما أدى تطور العلاقات والعمل في التجارة مع البلدان العربية إلى التوسع في الصادرات التركية، حيث تضاعفت الصادرات إلى هذه البلدان 3 مرات عام 1981م بالمقارنة مع عام 1980 وفاقت الصادرات إلى السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة (كرامر، 2010).

لكن في عام 1983م، أقدمت تركية على خطوة مفاجئة غير مفهومة، حينما أقدمت على حشد جيوشها على الحدود السورية، بحجة أن صواريخ "سام -5" الموجودة في سورية، تشكل تهديدا للأمن التركي، وسارعت إلى عقد اتفاق مع الولايات المتحدة لنصب صواريخ "بيرشنغ" الأمريكية لمواجهة الصواريخ السوفيتية في الأراضي السورية (الجهماني، 1999).

كما تأزمت العلاقات بشأن توزيع مياه الفرات حيث بدأت تركية عام 1983م في إقامة عدد من السدود وعددها 21 سداً على مياه الفرات تحت مسمى مشروع جنوب شرق الأناضول مما سوف يهدد الأمن المائي السوري ثم زادت من حدة التوتر في العلاقات السورية التركية في الفترة ما بين (1984م / أغسطس – نوفمبر/ 1987م) وذلك على اثر تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في الأراضي التركية حيث وجهت أنقرة اتهاما مباشرا لدمشق بمساعده هذا الحزب سياسياً، ودعائياً، وماليا، وتوترت العلاقة بين تركية وسورية توتراً شديداً في أواخر عام 1987م لهذا الاعتبار المذكور حيث طلب رئيس الوزراء التركي أوزال أثناء زيارة رسميه له لدمشق، في أول زيارة لرئيس وزراء تركي لسورية منذ سنوات عديدة آنذاك، الحكومة السورية بإبعاد الزعيم الكردي عبدا لله أوجلان الذي يحتفظ بمقر له في دمشق (أبو العز، 1991).

إلا أنه في (1987/7/13) توصلت كلتا الدولتين إلى اتفاق تضمن عددا من البرتوكولات للتعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين بما فيها بنود تنص على حذف منطقه لواء الاسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيا وإيقاف كافه محاولات الدعاية العدائية الموجهة ضد تركية، وذلك مقابل موافقة تركية على تسوية مشكل معدلات تدفق المياه في نهر الفرات من المنابع التركية إلى السهول السورية ورغم ملامح التهدئة العامة بخصوص مشكله الاسكندرونة بين تركية وسورية إلا أنه في أواخر عام 1989م وأوائل عام 1990م اشتد تأزم العلاقات بين البلدين حول مياه الفرات وأعلن وزير الإعلام السوري أن الاسكندرونة يجب أن تعود للأراضي السورية، وأن دمشق لم تتنازل قط عن الأصل العربي للواء الاسكندرونة، واستؤنفت الحرب

الدوبلوماسيه والدعائيه بين أنقرة ودمشـق لفترة محدودة ثم توقفت ولكن إلى حين (أبو العز، 1991).

ولكـن فـي 13 ينـاير 1990 تفجـرت أزمـة شـديدة بـين الـدولتين حـين أعلنـت الحكومـة التركيـة قطـع منسوب نـهر الفرات لمده شـهر عن سورية وعن العراق بهدف تسريع المياه للوصول إلى سهل أتاتورك في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول ولكن لم تتجاوز أزمة مياه الفرات ينـاير 1990م حدود القنوات الدبلوماسية بين تركيـة، وكل من سورية والعراق حيث تعهدت الحكومة التركية بأن لا تفكر مطلقا بمعاودة قطع مياه الفرات عن سورية، والعراق وأنـه فيمـا يتعلـق بـالأزمـة التـي حـدثت مـؤخراً بـسبب ميـاه الفرات فأن المشكلة الجوهرية تكمن فـي ضـرورة الاتفاق علـى توزيـع أو اقتسام حـصص كافية من الفرات (U S Department of state. 1998).

ولكـن منـذ خريـف 1993م بعـد المـوت المفـاجئ لـرئيس الجمهوريـة التركيـة أردوغان اوزال واستلام ديميريل رئاسة الجمهورية و تانسو وتشيللر رئاسة الوزراء، وبعد أن تبين للأتراك أنهم لم يحصدوا شيئا جراء وقوفهم مع الغرب في حرب الخليج الثانية وكـذب الوعـود الأمريكيـة، والابتعـاد الأوروبـي المتـصاعد عـن تركيـة، وظهـر فـي أفـق السياسة التركيـة نهـج جديـد تجلـى فـي تغييـر تعاملهـا مـع دول الجـوار كافـة، بمـا فيهـا سورية وكان عراب هذا النهج التركي الجديد وهو وزير الخارجية ممتاز سويسال، فهذا الأخير كـان يحمل نظرة جديدة للعلاقات مع سورية وتعتمد هذه النظرة علـى أسلوب الحل المتدرج للمشاكل العالقة بين البلدين، لتعزيز الثقة المتبادلة بينهمـا، وفـي مقدمتها مـسألة الميـاه ومـسألة حـزب العمـال الكردسـتاني، وفـي (20/تـشرين الثـاني/ نـوفمبر/ 1993م)، تم توقيع اتفاق أمني بين كلا البلدين والذي نص على ما يلي:-

1- يدين الطرفان الإرهاب بكل أشكاله ومصادره.
2- توافق الطرفين حول عدم السماح للنشاطات الإرهابية.
3- تعلن سـورية أن حـزب العمـال الكردسـتاني (pkk) هـو منظمـه إرهابيـة وتتعهـد بتسليم عناصره عند اعتقالهم إلى تركية (الجهماني، 1999).

إلا أنه في عام 1998م وصلت العلاقات بين أنقرة ودمشق إلـى نقطـه صـدام ومواجهـة كان من الممكن أن تقضـي إلى حرب بين البلدين علـى خلفيـة اتهام أنقرة لدمشق بتقديم

الدعم والحماية لحزب العمال الكردستاني وقيادته حيث قامت سورية بطرد عبدا لله أوجلان من سورية كما طلبت أنقرة حيث تم التوقيع على اتفاقية " أضنه " حيث تم التوصل حول ما كأن يسمى الورقة الكردية والحدود.

وحقيقة الأمر، أن العلاقات التركية السورية بدأت بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998م، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين التركية والسورية يحدده السعي نحو أقامه علاقات أفضل وأكثر استقرار بين البلدين وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق احمد نجدت سيزر لدمشق في (يونيو/ حزيران /2000م) دفعه قويه في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى لتركية عام 2004م لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية عام 2002م والمواقف السياسية والمواقف التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كأن له الدور الأكبر في تحول العلاقات التركية السورية نحو التفاهم والتعاون (كوشي، 2009).

وتتمثل هذه المشاكل بلواء الاسكندرونة، وقضية حزب العمال الكردستاني (pkk)، وقضية المياه، ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركية ساعد على تحقيق تحول جذري في العلاقات التركية السورية، وفي توثيق علاقة شعبي البلدين ببعضهما البعض. في دمشق، كانت سورية تعيد قراءة وضعها الإقليمي، وعلاقاتها الدولية وسط تغيرات وانقلابات كبرى في أوضاع المشرق العربي.

وفي أنقرة كان حزب العدالة والتنمية يبدأ مراجعه غير مسبقة في تاريخ الجمهورية لموقع تركية، ودورها في كل جوارها العثماني القديم وقد وجد البلدان نفسيهما أمام تحديات لم تكن في الأغلب من صنعهما، سواء بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق، أو ارتفاع درجات حرارة التوتر الإقليمي الذي ولدتها سياسات الهجوم العالمي لإدارة المحافظين الجدد، والتنكر الإسرائيلي للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية كل ذلك أدى إلى تشكيل مرتكزات ومحددات للعلاقات التركية السورية خلال فتره (2002 – 2010م)، سنتحدث عنها بإيجاز كما يلي (ديمتري، 2003):

أولاً : الأيديولوجية وخلفية حزب العدالة والتنمية، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية عدة سياسات والتي شكلت مرتكزاً رئيساً في العلاقات التركية السورية منذ عام 2002م، فقد حدد المفكر الاستراتيجي وزير الخارجية التركي داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية

التركية، ملامح هذه السياسة الجديدة والتي تعتمد على : **سياسة تعدد البعد** التي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية، حيث كانت لها نتائج طيبه على علاقات تركية مع جميع الدول العربية والإسلامية دون استثناء وخاصة سورية.

كما اتبع الحزب سياسة خارجية جديدة تقوم على تصفير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية، وإنزال درجه الخلاف إلى الصفر إن أمكن وتهدف تركية من تبني هذه السياسة بأن تخرج من كونها بلدا طرفا، إلى أن تكون بلداً مركزاً، أي الوقوف مسافة واحدة من كل الأطراف، وتحولها إلى نقطه جذب، لا نفور، وهنا تظهر الأهمية على العمق الجغرافي والتاريخي لتركية، والمقصود هنا تحديدا – العلاقات مع العالم العربي وإيران (ديمتري، 2003).

ثانياً: الملاحظ أن سوريا تعرضت إلى عزلة وضغوطات متزايدة منذ أحداث (11/ سبتمبر/ 2001م)، ووجهت بسلسلة اتهامات أمريكية، تراوحت من ممارسة ورعاية الإرهاب إلى التقصير في التعاون مع العالم لمكافحته، وذلك على خلفيه التعاون السوري – الإيراني، وتأييد دمشق ودعمها لحركة المقاومة للاحتلال في فلسطين والعراق واعتراضها العلني تارة، والعملي تارة أخرى على احتلال العراق، واتسعت دائرة الضغط الدولي على دمشق لتمتد إلى مختلف مجالات الحركات السورية وساحات نفوذها بعد النقلة النوعية التي شهدتها السياسة الأمريكية في المنطقة باحتلال العراق، وبذلت واشنطن وباريس جهدا مكثفاً ومتواصلاً لضرب النفوذ السوري في لبنان لكونها مصدر القوة الرئيس لدمشق وتجسيداً بليغاً لمعارضة سورية سياسات ومصالح القوى العالمية الكبرى في الشرق الأوسط، وتعددت خطوط الضغط الأمريكية والفرنسية على دمشق، فجمعت بين الاقتصادي، والسياسي، والقانوني وأصبحت سورية تعاني من عزلة دولية وإقليمية شبه كاملة (راشد، 2008).

وقد وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبه تركية حثيثة في لعب دور فاعل وجديد في ساحة الشرق الأوسط لتعوض إخفاقها المتكرر في مساعيها للانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي، ولتوازن الخسائر الإستراتيجية التي تكبدتها بفعل احتلال العراق وتزايد قوه أكراد شمال العراق، إضافه إلى الاحتمالات

المتزايدة بالاتجاه نحو التقسيم. لذا، كانت تركية بمثابة طوق النجاة لسورية من الحصار العالمي المفروض عليها(راشد، 2008).

ومن أهم مرتكزات العلاقات التركية السورية التعاون في المجال العسكري والأمني ففي يونيو لعام 2002م، وقع الجانبان التركي والسوري اتفاقية التعاون العسكري وعلى الرغم من أن نصوص هذه الاتفاقية لم تنشر علنا فأن تصريحات مسؤولي الجانبين تشير إلى أن هذه الاتفاقية تمثل في إطار للتعاون في المجال العسكري، وبالذات في مجال التدريبات العسكرية بين الجانبين وقد نظرت سورية إلى اتفاقية التعاون العسكري مع تركية بوصفها خطوة هامه لتحييد علاقات التعاون العسكري بين تركية وإسرائيل عام 1996م، مما يعني أن اتفاق التعاون العسكري التركي – السوري يلغي أو يقلل من فاعليه علاقات التحالف العسكري بين تركية وإسرائيل (محيسن، 2009).

وفي (17/ سبتمبر/ 2009م) اتفقت سورية وتركية على إبرام اتفاقيات عده في مجالات أمنية وعسكرية، وذلك في ختام أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السوري وتم التحضير خلال المجلس لعقد ما يزيد عن 30 إتفاقية و10 برتوكولات ومذكرة تفاهم، تشتمل مجالات الدفاع، والأمن، والاقتصاد، والصحة (محيسن، 2009).

كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الجانبين حول مسائل تبادل المعلومات، وضبط الحدود، والهجرة غير المشروعة، وتجاره المخدرات، ومكافحة الإرهاب حيث وصل عدد الإرهابيين الذين سلمتهم سورية لتركية 122 بينهم 77 من حزب العمال الكردستاني (شرعان، 2010).

يمكن وصف العلاقات التركية السورية عام 2009 بأنها في قمة تطورها الايجابي وبشكل لم تتوقعه قيادتا كلا البلدين، حيث باتت هذه العلاقات اقرب إلى التحالف الاستراتيجي بين الجانبين منها إلى علاقة صداقة، وتعاون، واعتماد متبادل، وخصوصاً بعد توقيع البلدان اتفاقية التعاون الاستراتيجي عام 2009م، والتي عبرت عن تطور أوسع في علاقات البلدين من مجرد التعاون الأمني الذي كان محور اهتمام البلدين منذ عام 1998م، إضافة إلى ظهور العديد من مؤشرات التعاون العسكري بين

البلدين والتي كان أبرزها المناورات العسكرية التي أقامتها تركية وسورية في ربيع عام 2009م، وأيضاً في ربيع 2010م، كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل واضح منذ عام 2004م، وقد تم تعزيز ذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007م، وساهمت في إعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفع العلاقات الثنائية (Mona, 2009).

وحقيقة الأمر كان عام 2004م عاماً تاريخياً في ملف العلاقات التركية السورية، ففي الأيام الأولى من هذا العام قام الرئيس بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى تركية في (6/يناير/2004م) التقى فيها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار ورجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء عبدا لله غول، ورئيس البرلمان بولنت اريبج، ومباشرة بعد انتهاء زيارة الرئيس الأسد، تسارعت خطوات التقارب بين الدولتين، فبعد هذه الزيارة بأسبوعين بدأت أنقرة بإزالة الألغام عن الحدود التركية – السورية، في حين سلمت دمشق أنقرة 70 عضواً من حزب العمال الكردستاني (رضوان، 2006).

أما بالنسبة للملف المائي الذي شغل حيزاً كبيراً في تفاعلات العلاقات التركية السورية خلال العقود الأخيرة السابقة، فيلاحظ أنه في خضم هذه التطورات المتسارعة في العلاقات بين البلدين قد بدأ هذا الملف يتراجع في أهميته إلى درجات دنيا على سلم أولوية العلاقات الثنائية، فمنذ بداية التوجه السوري إلى تحسين العلاقات مع تركية ظهرت محاولات واضحة لتغييب الملف المائي عن المحاور الأساسية للعلاقات نظراً لحساسية هذا الملف، والخشية من كونه قد يمثل عائقاً أمام تطور العلاقات، وهذا ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد في (يناير/ 2004م) في حديث إلى محطة (سي أن أن تورك) التلفزيونية عشية زيارته إلى تركية، وردا على سؤال حول أهمية الملف المائي في العلاقات السورية التركية، قال الرئيس السوري :

"إن موضوع المياه هو إحدى النقاط التي كنا نعتبرها نقطه خلافيه لعقود، وكلما تطورت علاقاتنا تراجعت تدريجيا موضوعات الخلاف، ويجب أن تحل هذه القضية بصورة تخدم مصالح كلا البلدين، لكن يجب أن نعطي لكل موضوع حقه من الوقت، إذ توجد قضايا تحتاج إلى مزيدٍ من الوقت. أنا متفائل بأنه يمكن حل قضايانا، لأنه

يوجد عندنا نية طيبة بالقدر الموجود لدى المسؤولين الأتراك والشعب التركي (نيوف، 2004).

وعلى الجانب التركي أيضا، نلاحظ التقليل من أهميه التنازع حول المياه مع سورية على تطور العلاقات بين البلدين فقد أشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء زيارته إلى سورية في (22/ديسمبر/2004م) لصحيفة الثورة السورية، إلى أنه يمكن لسورية أن تزيد من استخدام المياه بين البلدين.

وكذلك تضمنت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في (17/أكتوبر/2007م) ضرورة إقامة تعاون على حوض دجلة والفرات على أساس التنمية المائية المستدامة وزيادة الزيارات المتبادلة، وتبادل الآراء، والأفكار في مجال المياه لتحقيق هذا الهدف. إضافة لبذل الجهود، وتحقيق المشروع المقترح لبناء سد مشترك على نهر العاصي، واستكشاف الفرص لتطوير مشروعات ري مشتركه في المنطقة بالاستفادة من مياه نهر الفرات (نور الدين، 2009).

كما أكد الرئيس التركي عبدا لله غول في كلمته خلال المنتدى الدولي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول في (17/مارس/2009م) أن جميع التطورات بشأن المياه بين تركية وسورية والعراق ستكون إيجابية، وظهر تطور العلاقات التركية السورية وكأنه تجاوز الكثير من العراقيل التي كانت سبباً للتوتر في العلاقات بين الجانبين وخاصة فيما يتعلق بملف المياه، وهذا ما أكده الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ووزير الخارجية السوري وليد المعلم خلال زيارة الرئيس بشار الأسد إلى اسطنبول في (سبتمبر/2009م)، وهو الاتفاق الذي يتضمن إعلاناً لتأسيس "تعاون استراتيجي رفيع المستوى" يشمل كل المجالات عبر اجتماعات درورية برئاسة رئيس الوزراء ومشاركه ثمانية وزراء بينهم وزيرا الدفاع والداخلية (نور الدين، 2009).

أما فيما يخص مسألة الحدود في جانبها الأمني، فقد انتهت حالياً بعض الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات الأخرى الخاصة بإجراءات التبادل التجاري، وتسهيل تنقل الناس والبضائع.. الخ، فيمكن أن يشهد هذا المجال تطوراً هاماً خلال السنوات القادمة، بشرط استمرار الإرادة السياسية للتقارب بين الدولتين (عقيل، 2009).

أما بالنسبة للمخاوف السورية بخصوص العلاقات التركية الإسرائيلية، ففي وسع المتأمل أو المتابع للشأن التركي أن يستشعر مسحة من عدم الثقة من جانب تركية في إسرائيل وحلفائها الغربيين، تدفعها بإلحاح للبحث عن خيارات وبدائل إقليمية، ودولية لسياستها، وتحركاتها، حيث سعت أنقرة إلى تذويب الخلافات، وتعزيز التقارب مع دوائر إقليمية ودولية معينة، كسوريا، وإيران، والعراق، وأرمينيا، ودول الخليج، وروسيا، لكنها في الوقت ذاته أتاحت الفرصة لأن يتسلل شيء من التوتر، والجفاء إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل، والتي تعد إحدى الركائز الأساسية لعلاقات أنقرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي من سورية والتي كان توتر العلاقات بينهما أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى (عبد الفتاح، 2010).

أما اليوم فالتوجه يبدو معاكساً، حيث توثقت العلاقات التركية السورية وخاصة في المجال الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، وهو ما يمكن وصفه بأنه رد على إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول.

ويمكن الإدعاء بأن التوتر الراهن في العلاقات التركية– الإسرائيلية لم يكن وليد اليوم وإنما هو نتاج لتراكمات من المد والجزر، والاحتقان المكتوم بين البلدين، ازدادت وطأتها إثر بعض التطورات المحلية والإقليمية المهمة، التي بدأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر من عام 2002 وتشكيله الحكومة التركية منفردا، ومن بعد ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وما استتبع من تداعيات على العلاقات بين أنقرة وواشنطن عقب افتضاح المخططات الأمريكية والإسرائيلية حيال إنشاء كيان كردي مستقل في شمال العراق مما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي، مروراً بتصعيد تل أبيب لخروقاتها ضد الفلسطينيين على نحو أفرز ضغوطات هائلة على حكومة العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية، وعزز من فرص تفجر الخلافات بين أنقرة وواشنطن على أكثر من صعيد. أضف إلى ذلك فشل تركية مراراً وتكراراً في الانضمام للإتحاد الأوروبي (عبد الفتاح، 2010).

ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان بالتوجه صوب العالم العربي لتعزيز موقفه، وجذب المسلمين في تركية لتأييد حزبه الحاكم، حيث قام بشجب الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة في ديسمبر 2008م، بل وذهب أبعد من ذلك، عندما عبر عن غضبه من إسرائيل خلال مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي بأن غادر جلسة نقاش مشتركة كان يحضرها الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريز، متهما إسرائيل بأنها احترفت الإجرام في تقتيل الفلسطينيين.

وفي ضربة مدوية للإسرائيليين، تلقى التعاون العسكري بين البلدين والذي يسير بخطى واثقة منذ عام 1996م صفعة قوية مع إقدام السلطات التركية على تجميد عمليات التنسيق والتشاور مع الإسرائيليين في مجال الاستخبارات، ثم إلغائها مناقصات وعقودا كانت قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية، فضلا عن صفقة أخرى في مجال الأقمار الاصطناعية (عبد الفتاح، 2010).

وعندما أبحرت قافلة الحرية نحو غزة لكسر الحصار الإسرائيلي عليها هاجمت القوات الإسرائيلية القافلة فجر يوم (31/مايو/ 2010م)، وعندما حاولت قوات البحرية الإسرائيلية الصعود إلى السفينة التركية "مرمره الزرقاء" (قائدة أسطول الحرية) عن طريق الزوارق البحرية، ولكنها فشلت، لجأت لاستخدام الطائرات المروحية والحبال. وقبل أن ينزل الجنود على سطح السفينة، ألقوا القنابل الصوتية وقنابل الغاز، كما أطلقوا النيران بشكل عشوائي، الأمر الذي أدى لمقتل تسعة عشر ناشطاً، منهم تسعة أتراك وإصابة ستة وعشرين آخرين، وتم الاستيلاء على السفينة وإرغامها على التوجه إلى ميناء أسدود(الدسوقي، 2010).

حيث احتجت تركية بشدة على العدوان الإسرائيلي، واتهم رجب طيب أردوغان إسرائيل بممارسة إرهاب الدولة، ووصفه بأنه عمل يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وقد بادرت تركية بسحب سفيرها من تل أبيب محذرة من أن الحادث يمكن أن يترتب علية عواقب لا يمكن إصلاحها في العلاقات الثنائية، ودعت تركية مجلس الأمن للانعقاد، ودعت أيضاً لاجتماع طارئ لحلف الناتو لبحث العدوان. كما ألغت تركية مناورات عسكرية مشتركة، كما فعلت من قبل لتكون هذه المرة الثالثة على التوالي التي تؤجل فيها أنقرة مناورات عسكرية مع إسرائيل (الدسوقي، 2010).

وحقيقة الأمر، رغم كل هذا التقارب والتجاذب الحاصل في العلاقات التركية السورية إلا أن كلا البلدين لم تستطع إيجاد حلول جذرية للملفات العالقة بينهما؛ أي أن احتمالات التنافس بينهما يمكن أن تبقى قائمة وتعود العلاقات بين الجانبين مرة أخرى إلى حالة من الخلاف والتعقيد في العلاقات.

فبالنسبة لمشكلة مياه دجلة والفرات، لم تقم حكومة العدالة والتنمية بإدخال أية تغييرات ايجابية ملموسة على إستراتيجية تركية في هذا الخصوص، والقائمة على زيادة حصة سورية من المياه بشكل رمزي ومحدود لا يرقى إلى حصصها القانونية، مثلما لا يلبي احتياجاتها منها، بقدر ما ترمي إلى مساعدتها وتأهيلها لتحري السبل الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الحصص القائمة بالفعل من دون إعادة النظر فيها، حسبما تقضي المواثيق والأعراف الدولية، التي تنظم استغلال المياه بين الدول المشتركة في أنهار دولية كدجلة والفرات(عبد الفتاح، 2010).

أما القضية الشائكة الثانية؛ فتتمثل في الطموحات السورية في استعادة الأراضي المحتلة من قبل تركية (لواء الاسكندرونة) فصحيح أن سورية عملت على تجنب إثارة هذا الملف مع الجانب التركي لأنه تدارك أن إثارته تعني إعادة حالة التوتر إلى العلاقات بين كلا البلدين، لكن هذا لا يعني إغلاق هذا الملف.

وبخصوص العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي تشكل هاجساً لسورية وحذرها من التحالف الاستراتيجي بين تركية، وإسرائيل؛ فعلى الرغم من أن تركية في ظل حزب العدالة، والتنمية قد أظهرت الكثير من الابتعاد عن خطوط التحالف الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي تمثل ذلك بإلغاء العديد من الصفقات في المجال العسكري وكذلك التعاون المائي بين تركية وإسرائيل (هويدي، 2005)

إضافة إلى الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر 2008م، وبداية العام 2009م، ومن ثم قيام البحرية الإسرائيلية بقتل 9 ناشطين مدنيين من الأتراك في البحر المتوسط في قافلة الحرية لفك الحصار عن غزة، إلا أن تركية ستظل حتى ولو لم يبقَ حزب العدالة والتنمية الحاكم ذلك صديقة لإسرائيل ولن تتم قطيعة بين البلدين ويجد ذلك ترجمته في(عبد الفتاح، 2010):

أولا: اللقاء السري الذي جرى في2010/6/30م بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ووزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر، في مدينة امستردام.

ثانيا: إرسال 20 عسكرياً تركياً للتدريب في النقب على استخدام طائرات تعمل من دون طيار

ثالثا: أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أنة تمت مناورة بين جيشي البلدين في أعقاب حادث أسطول الحرية.

رابعا: سريان اتفاقية قيمتها 190 مليون دولار لشراء طائرات من دون طيار، كما لم تلغ التعاملات التجارية المدنية بين البلدين امتداداً من قطاع المنسوجات وصولا إلى نظم الري التي كانت تمثل قرابة 3 مليارات دولار خلال العام 2009م.

كما أن هناك العامل الأمريكي وهو عامل رئيس في هذا الموضوع، فقد أبدت واشنطن قلقاً متزايداً من تردي العلاقات التركية مع إسرائيل وكلتاهما من حلفائها وتؤديان لها أدواراً إستراتيجية هامة في المنطقة لكنها انزعجت من التوجهات التركية الجديدة بإعلانها أن السلوك التركي يؤثر بالسلب على علاقتها مع الولايات المتحدة وحلفائها في "الناتو". وفي هذا السياق أيضاً، حذر "فيليب جوردون" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية "من" أن التصرفات التركية"، قد وضعت حقيقة "توجهاتها" موضع الشك، وهو ما يزيد من درجة الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة في دعم بعض المطالب التي تحتاجها تركية من الولايات المتحدة، ويجب على تركية أن تثبت إخلاصها وولاءها للناتو"(أسطول الحرية، 2010).

الفصل الرابع

المحددات والملفات العالقة بين سورية وتركيا

يتحدث هذا الفصل عن أهم العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات السورية التركية، من حيث الأبعاد التي تتعلق بالموقع الجغرافي والنظام السياسي والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالقدرات العسكرية والاقتصادية وأثر التوجهات والأفكار الأيدلوجية الدينية على الواقع السياسي لكلتا الدولتين.

4. 1 المحدد الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تساهم في تحديد أطر السياسة الخارجية، حيث تساهم عناصر العمل الجغرافي، والتي تتعلق بموقع الدولة اقليميا "ودوليا" ثم حدودها وأهمية الجوار، كما تشكل مساحة الدولة وتضاريسها جزءاً مهماً في فاعلية العامل الجغرافي، وبالتالي التأثير القوي كمحدد ومرتكز رئيسي في منظومة العلاقات التي تبدأ الدولة برسمها ضمن توجهاتها للسياسة الخارجية، وهي بالكاد تعطي الدولة ركيزة أساسية تسمح لها بلعب دور مؤثر إقليميا"ودوليا"، حال توفر عناصر متكاملة للعامل الجغرافي ضمن أجزائه التي تم ذكرها، ولا ننكر هنا أن الجغرافيا بعناصرها تسهم بالتأثير سلبا "أم إيجابا" على النظام السياسي، إضافة للعوامل الأخرى التي تسهم كمحددات ومرتكزات هامة في العلاقات الدولية. كما أن عامل الجغرافيا بالنسبة لأي دولة يسمح لصاحب السلطة أو صناع القرار لتحديد بعض سياسات الدولة، إن لم يكن معظمها وهنا تبرز أهمية هذا العامل بأنه الأكثر صمودا"أو ثباتا"كونه يتعلق بعناصر جغرافية ثابتة لا تتغير كباقي العوامل الأخرى التي ترتبط بمتغيرات متقلبة يسودها، تقلب الأنظمة السياسية، والجوانب الأمنية ومنها العسكرية أيضا "المرتبط بمصالح إقليمية ودولية، كما أن العامل الأيدلوجي متغير بحكم المؤثرات المختلفة التي بدأت تغزو العالم حديثا".

يعطي الموقع الجغرافي لسورية امتيازاً إستراتيجيا باعتبارها ملتقى لثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وإفريقيا، كما أن هذا الموقع الذي أعطى الطبيعة السورية تنوع أثر بشكل كبير على الاقتصاد السوري، وخاصة في المجالين الزراعي والسياحي، وبالنسبة

للخريطة البشرية فهي امتداد لحضارات قديمة منذ آلاف السنين. وغالبية سكان سوريا من العرب بنسبة أكثر من 90% من إجمالي السكان.

الجمهورية العربية السورية هي دولة عربية تقع في جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الغرب لبنان والبحر المتوسط ومن الجنوب الأردن وفلسطين المحتلة، تقع سورية بين خطي العرض 32– 37 شمالا وخطي الطول 35–42 شرقا وقد منح هذا الموقع الجغرافي سورية امتيازا استراتيجيا عبر التاريخ ومن كافة النواحي، فهي ملتقى القارات الثلاثة (آسيا – أوروبا – أفريقيا)، وتتوسط المراكز الصناعية والتجارية الرئيسة في أوروبا، ومراكز إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (بشور، 1994، ص37).

وتضاريس الجمهورية العربية السورية متنوّعة: في الجنوب تقع هضبة الجولان البركانيّة، وسهل حوران الخصيب يليه جبل العرب المكوّن أساسًا من الصخور البازلتية؛ نحو الشمال يوجد سلسلة جبال لبنان الغربية على الحدود مع لبنان والتي تحوي أعلى نقطة في البلاد وهي جبل الشيخ أو حرمون، وتتبسط منها سهول خصيبة تشكل غوطة دمشق، قبل أن تتحول إلى أراض جبلية جرديّة قاحلة في سلسلة جبال القلمون والنبك إلى شمال ريف دمشق؛(نابلسي، 2006) قبل أن تتبسط مجددًا في سهل الغاب وسهول الساحل السوري، الذي تقسمه طوليًا سلسلة جبال الساحل الممتدة من الحدود التركيّة وحتى لبنان، (ويكيبيديا، سوريا، 2013) ويعتبر جبل الزاوية رديفًا له. في أقصى الشمال السوري، تتموضع حلب القائمة على هضبة محيطة بسهول خصيبة مع بعض الجبال مثل جبل سمعان؛ (عباس، 2004)وتلتقي مع وادي الفرات ذي التربة الخصبة الممتد حتى الحدود العراقيّة؛ ويقع في أقصى الشمال الشرقي منطقة الجزيرة، التي اكتسبت اسمها لكثرة الأنهار المتواجدة فيها، والتي تعتبر أيضاً من أخصب مناطق البلاد. بين وادي الفرات وسهل الغاب تتواجد بادية الشام، الرملية والقاحلة، تتخللها بضع جبال مثل سلسلة الجبال التدمرية (ويكيبيديا، سوريا، 2013). في سوريا جزيرة واحدة مقابل طرطوس هي جزيرة أرواد، وعدد من الأودية مثل وادي النصارى، ووادي بردى.

المناخ في سوريا يصنف في شعبتين كبيرتين هما مناخ متوسطي في المنطقة الساحلية، والمناطق القريبة منها، وجاف في سائر المناطق. (ويكيبيديا، سوريا، 2013) المناخ المتوسطي يتميز بصيف حار، وجاف ، وشتاء بارد، وماطر، مع وجود فصلين انتقاليين هما: الخريف والربيع، أما المناخ الجاف فهو قليل الأمطار قارص البرودة في الشتاء حيث تنخفض درجات الحرارة ما دون الصفر المئوي وشديد الحرارة في الصيف، أما في المناطق الجبلية والمرتفعات تسود درجات حرارة معتدلة صيفًا بحكم الموقع المرتفع. (ويكيبيديا، سوريا، 2013). هطول الأمطار عادةً ما يكون بين سبتمبر ومايو من كل عام؛ وتسقط الثلوج على المرتفعات الغربية ويبلغ الهطول حده الأقصى عادةً في شهر يناير، ويتصف بعدم التجانس في توزيع المطر بين الساحل، والداخل، وكذلك باختلاف معدلات الهطل المطري السنوي على الأراضي، ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق: المناطق ساحلية ذات هطل مطري مرتفع، يصل إلى حوالي 1200 مم/سنة؛ ومناطق داخلية مجاورة للمنطقة الساحلية، يتضاءل فيها الهطل ليصل إلى حوالي 250 مم/سنة، ويرتفع إلى 550 مم/السنة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية؛ ومناطق البادية وهي تشكل حوالي 60 % من مساحة البلاد، حيث لا يتجاوز معدل الهطل فيها 150 مم/سنة. بخصوص الرطوبة، فيتصف الجو في جميع أنحاء سوريا عدا المناطق الساحلية بارتفاع في معدل الرطوبة النسبية خلال فصل الشتاء وانخفاضها في فصل الصيف؛ أما بالنسبة للمنطقة الساحلية فهي ذات رطوبة نسبية مرتفعة خلال فصل الصيف بسبب تأثير البحر؛ وتكون المناطق الصحراوية والنصف صحراوية هي أقل المناطق رطوبة؛ ويبلغ معدل الرطوبة خلال فصل الصيف من 20–50% في المناطق الداخلية ومن 70–80% في المناطق الساحلية، أما في فصل الشتاء فيتراوح المعدل بين 60–80% في المناطق الداخلية وبين 60–70% في المناطق الساحلية.(محيسن، 2009) أما الرياح، فهي معتدلة، باستثناء هبوب رياح البادية على دمشق ومناطق وادي الفرات في فصل الصيف.

تقع تركيا في مكان إستراتيجي حيث تصل ما بين القارة الآسيوية، والأوروبية، (تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية) تتكون في معظمها من الأناضول، التي تضم 97 ٪ من البلاد،بمضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل (والتي تشكل معا

ارتباط المياه بين البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط)، تركيا الأوروبية (شرق تراقيا روميليا أو في شبه جزيرة البلقان) تضم 3 ٪ من مساحة البلاد (ويكيبيديا، تركيا، 2013).

وتتميز تركيا بشكل مستطيلي بطول 1.600 كم والعرض 800 كم، تقع ما بين خطي عرض 35 درجة و 43 درجة شمالا، وخطي طول 25 درجة و 45 درجة شرقا. تحتل تركيا المركز السابع والثلاثين عالميا من حيث المساحة. البلد محاطة بالبحار من ثلاثة جوانب: بحر ايجه إلى الغرب، والبحر الأسود في الشمال والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب. وأيضا بحر مرمرة في الشمال الغربي من البلاد.(المحامي، 2006)

وتقع الجمهورية التركية في شمال غرب العالم العربي، ولها حدود مع سوريا، ومع العراق، ومع إيران، كما أنها محاذية لأوروبا من الجنوب، وبالتالي فإنها تشكل العمق الإستراتيجي للدول العربية (الحجري،2009،ص33-34).

ومن خلال الشكل رقم(1) تتضح لنا صورة تركيا وتحدد لنا معالم الشرق الأوسط بشكل عام.



الشكل رقم(1)

(www.omaniyat.com/vb/showthread.php?t=11609)

وتمتاز المناطق الساحلية من تركيا المطلة على بحر إيجة، والبحر الأبيض المتوسط بمناخ البحر المتوسط المُعتدل، مع صيف حار، وجاف وشتاء مُعتدل إلى

بارد ورطب. تمتاز المناطق الساحلية من تركيا والمطلة على البحر الأسود بمناخ محيطي دافئ ورطب صيفًا، وبارد ورطب في الشتاء. تهطل أكبر كمية من الأمطار على الساحل التركي من البحر الأسود وهي المنطقة الوحيدة في تركيا التي تمتاز بمعدل هطول أمطار عالية. يبلغ مُعدل هطول الأمطار في الشرقي من الساحل 2.500 ملليمتر سنويًا أعلى هطول الأمطار في البلاد. والمناطق الساحلية في تركيا المطلة على بحر مرمرة (بما في ذلك اسطنبول)، الذي يربط بين بحر إيجة ، والبحر الأسود، تمتاز بمناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط المعتدل والمناخ المحيطي، وفصل صيف حار وجاف، وشتاء بارد ومعتدل إلى بارد ورطب. لا تسقط الثلوج سنويًا في كل شتاء على بحر مرمرة والبحر الأسود.

من ناحية أخُرى من النادر أن تسقط الثلوج في المناطق الساحلية لبحر إيجة، ونادرة جدًا في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط(ويكيبيديا، تركيا، 2013). ويشكل القطن، والشاي، والتبغ، الزيتون، والعنب، والحمضيات، والفاكهة، والخضروات، والحبوب أهم المحاصيل الزراعية في البلاد. تركيا هي من أكبر منتجي البندق في العالم. وتحتل تركيا المرتبة السابعة في العالم والأولى في أوروبا من ناحية كثرة المياه الجوفية الحارة. وإن استغلالها هذه الثروة الكامنة سيزيد من إنتاجاتها الزراعية. وتخطط الوزارة لنشر هذه الطريقة في ولايات افيون، وايدن، ودنزلي، ودياربكر، وازمير ومانيسة وكوتاهية، وشانلي اورفة، ويوزغات (شفيق، وآخرون، 2000) ويعتبر سهل قونية عنبر الحبوب في تركيا فقد حطم الرقم القياسي في الإنتاج للخمسين سنة الأخيرة حيث زاد إنتاج بعض المناطق بنسبة 50%. وقد تم حصاد 3 ملايين و150 ألف طن من الحنطة و966 ألف طن من الشعير .وقد احتلت تركيا المرتبة السابعة في زراعتها عالميا(ويكيبيديا، تركيا، 2013).

4. 2 المحدد الاقتصادي:

لقد أصبحت الأوضاع الاقتصادية ومجالاتها المختلفة تأخذ طابع الأهمية في ميادين العلاقات الدولية، بعد تجاوزها عوامل أخرى مثل العسكرية، ولا يمكن الفصل بين جانب الاقتصاد، والأمن تحديداً "لارتباطهما بأهمية مشتركة كأحد عناصر مقومات

الدولة، أو المحددات الرئيسية في العلاقات،وفي ظل التطورات الدولية والإقليمية شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بعد الثمانينات من القرن الماضي تقلبات مهمة وفاعلة لتشكل ثورة جديدة في شؤون الاقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتوسعها عالميا"، وتنامي التجارة الدولية، ولذلك كان لا بد لأي دولة تريد لنفسها التطور، والتوازن، والوجود على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو حتى السعي لاستقرار الدولة نفسها، وحماية مصالحها أن تدخل معترك الأحداث الاقتصادية، وتتأثر بعولمة الاقتصاد العالمي، وتبادل المصالح الاقتصادية لخدمة سياستها الداخلية بداية، وتحقيق أهداف أساسية في سياستها الخارجية أيضاً"، ولم تكن روسيا الاتحادية وتركيا بمنأى عن هذا التطور والتعاون سواءٌ دولياً "أو إقليمياً" لكن الدولتين وفي إطار علاقاتهما المتبادلة، شهدت فيهما العلاقات الاقتصادية تطوراً ملموساً وتعاوناً استثمر في بناء منظومة التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية.

وتعمل تركيا من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي، عبر طرق شتى، أبرزها الإسهام في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بين أنقرة، والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمر عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، أو حتى بين تلك الدول وبعضها بعضا. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا، والقوقاز، وآسيا الوسطى، تبذل الدبلوماسية التركية جهوداً لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك، مع الإبقاء في الوقت ذاته على علاقاتها الوطيدة مع أذربيجان. الجدير بالذكر أن العلاقات بين تركيا، وأرمينيا لها امتدادات إقليمية ودولية مهمة، كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وبالتالي لها تأثير في العلاقات التركية مع كل منهما، كما أن تطبيع العلاقات بين تركيا، وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان، وكذلك علاقات الأخيرة بأرمينيا.

وانتهجت تركيا عدة أساليب دبلوماسية، واقتصادية، وأمنية لتحقيق هذا الهدف، منها، على سبيل المثال تنشيط "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"، الذي تم تدشينه عقب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008 بين روسيا، وجورجيا على خلفية أوسيتيا

الجنوبية، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين، تركيا كوسيط لوجيستى في مجال الطاقة (عبد الفتاح، 2010)

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2010 نحو 2.5 مليار دولار، لم يتجاوز حجم الصادرات السورية منها عتبة الـ800 مليون دولار، وهذا يفسر انفتاح الأسواق السورية أمام رجال الأعمال والاقتصاديين الأتراك." وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن قيمة المستوردات السورية من تركيا بلغت عام 2005 نحو 15.564 مليار ليرة سورية، بينما بلغت قيمة الصادرات نحو 13.412 مليار ليرة. وبيّنت إحصائيات التجارة الخارجية لعام 2009 أنه بعد تطبيق منطقة التجارة الحرة بين البلدين، ارتفعت الصادرات السورية إلى تركيا لكن بنسبة تقل كثيراً عن الارتفاع الذي حققته نظيرتها التركية إلى سوريا، حيث بلغت الصادرات السورية إلى تركيا آنذاك نحو 14.707 مليار ليرة، بينما وصلت قيمة الصادرات التركية إلى سوريا نحو 51.269 مليار ليرة سورية. واتفقت سوريا وتركيا عام 2009، على تأسيس المجلس الإستراتيجي الأعلى، وخلال عام من إعلان إطلاق المجلس بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين أكثر من 50 اتفاقية في مختلف المجالات. وشكلت سوريا معبراً مهماً للشاحنات المحملة بالبضائع التركية المتجهة نحو دول الخليج العربي والأردن ومصر، وكذلك للشاحنات التركية العاملة في تجارة الترانزيت بين أوروبا والجانب العربي الآسيوي. وكانت البيانات الإحصائية الرسمية لعام 2010 قالت إن عدد الشاحنات التركية التي تتجه نحو سوريا حاملة بضائع تركية لأسواقها يتجاوز 100 ألف شاحنة تبعاً، بينما يبلغ عدد الشاحنات التركية التي تعبر الأراضي السورية ترانزيت بين 50 إلى 60 ألف شاحنة سنوياً. كما وقّعت سورية وتركيا في عام 2004 اتفاقاً للتجارة الحرة دخل حيّز التنفيذ عام 2007، وأدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 30% سنوياً (أخبار سوريا، 2012).

ومن هنا نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في تطوير مضطرد منذ دخول الشراكة المؤسسة لمنطقه تجارية حرة بين البلدين حيز التنفيذ في مطلع العام 2007م الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وأقامه مشاريع مشتركة في مختلف المجالات الصناعية، والبنى التحتية، والخدماتية. أما في المجال السياحي فقد جاء

اتفـاق إلغـاء لتأشـيرات، الـذي يـسمح بـدخول الأتـراك والـسوريين دون الحاجـة إلـى الإجراءات القنصلية والذي ينعكس بشكل ايجابي على السياحة فيهما، وذلك من خلال ازديـاد عـدد الـسياح الأتـراك القـادمين إلـى سـورية أو العكـس، حيـث زاد عـدد الـسياح الأتراك الوافدين إلى سورية عام 2009م بنسبه 18%، مقارنه بالعام 2008م.

أما بالنسبة للتعاون الثقافي حيث شرع بتدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغـة العربيـة فـي أنقـرة واسـطنبول، وتأسـست جمعيـات ثقافيـة مثـل الجمعيـة العربيـة للعلـوم، والثقافـة والفنـون فـي أنقـرة، وقامـت شـركات سـورية بدبلجـة المسلـسلات التركيـة وعرضـها للمشاهدين العرب (كوشي، 2009).

4. 3 المحدد الأمني:

يلعب العامل الأمني دوراً هاماً في السياسات الداخلية وبتداعيات الأزمات الخارجية الاقتصادية، والأمنية، حيث لا يمكن لسوريا وتركيا أن تعيشا بعيداً عن هذه التداعيات، فكان لابد على الجانبين أن يتفاعلا مع تلك المعطيات وخاصة في سياسات أمريكا الجديدة وتغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط، وغزو العراق الخ، على حالة نزع المفهوم الأمني في تركيا إلا أن الدارسين للسياسة التركية يميلون بشدة إلى ربط هذه الحالة من نزع المفهوم الأمني بشروط الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا، وعملية التحول الديموقراطى التي تتبعها وتترتب عليها. والواقع أن قلة من المراقبين قد يجادلون في أن شروط الإتحاد الأوروبي كان لها تأثير كبير في الدفع في هذا الاتجاه حيث أنه من المشكوك فيه إن كان سيتم المضي قدماً على هذا المسار الإصلاحي في غياب وعد بالعضوية تم قطعه في قمة هلسنكي. كما أنه من الأمور الخلافية أيضاً الإدعاء بأن التغيرات الداخلية في تركيا تحدث كنتيجة بسيطة للضغط الخارجي من الاتحاد الاوروبى (أرأس، 2011).

مـن أهـم مرتكـزات العلاقـات التركيـة الـسورية **التعـاون فــي المجــال العـسكري والأمنـــي** ففـي يونيـو لعـام 2002م، وقـع الجانبـان التركـي والـسوري اتفاقيـة التعـاون العسكري وعلـى الـرغم مـن أن نـصوص هـذه الاتفاقيـة لـم تنـشر علنـا فـأن تـصريحات مـسؤولي الجـانبين تـشير إلـى أن هـذه الاتفاقيـة تمثـل فـي إطـار للتعـاون فـي المجـال

العسكري، وبالذات في مجال التدريبات العسكرية بين الجانبين، وقد نظرت سورية إلى اتفاقية التعاون العسكري مع تركية بوصفها خطوة هامة لتحييد علاقات التعاون العسكري بين تركية وإسرائيل عام 1996م، مما يعني أن اتفاق التعاون العسكري التركي – السوري يلغي أو يقلل من فاعليه علاقات التحالف العسكري بين تركية وإسرائيل.

وحقيقة الأمر، كان الخلاف العميق بين تركية، وسورية حول المياه، وحزب العمال الكردستاني، خلال التسعينات من القرن الماضي من أبرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل (كوشي، 2009).

حيث أتاح الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في (23 / 2 /1996م)، لإسرائيل جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشئات العسكرية والاقتصادية في سورية من خلال الوجود العسكري الإسرائيلي المكثف في الأراضي التركية، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية بدأت في التخلي عن سلسله المعاهدات السرية التي تكبلت بها تركية منذ بداية الاتفاق العسكري لعام 1996م بين البلدين، ففي يوليو 2003م، قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية، قرر إلغاء كل الاتفاقات العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية، وقدرت قيمتها بحوالي 20 مليار دولار؛ وذلك بحجه أن مشروعات التصنيع العسكري المشتركة لم تحقق نقل التكنولوجيا التي تسعى تركية إليها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها(أبو الحسن، 2009).

كما سارعت كل من تركية وسورية في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء مناوراتهما الأخيرة بالتزامن مع إلغاء المناورات الدولية التي كان من المقرر اشتراك إسرائيل فيها، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي.

من ناحية أخرى، أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م، إلى نشوء فدراليه كردية متنامية في شمال العراق حركت النشاط الكردي في الدول المجاورة، وزودته بالحافز المناسب، والدعم الملموس، والملاذ الآمن، بالإضافة إلى انتخاب زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالبان رئيسا للعراق، وتوقيع قانون الإدارة الانتقالية الذي أثار أكراد سورية وأدى إلى انتفاضة خطيرة في سورية خلفت 45 قتيلا، وارتفعت

معدل عمليات حزب العمال الكردستاني في تركية مما شكل تهديداً جديداً للاستقرار الداخلي في تركية وقد حفز هذا التحدي إلى التعاون والتنسيق الاستخباراتي والعمليات بين أنقرة ودمشق (جريدة السياسة، 2010).

وفي (17/ سبتمبر/ 2009م) اتفقت سورية وتركية على إبرام اتفاقيات عده في مجالات أمنية وعسكرية، وذلك في ختام أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السوري، وتم التحضير خلال المجلس لعقد ما يزيد عن 30 إتفاقية و 10 برتوكولات ومذكرة تفاهم، تشتمل مجالات الدفاع، والأمن، والاقتصاد، والصحة.

كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الجانبين حول مسائل تبادل المعلومات، وضبط الحدود، والهجرة غير المشروعة، وتجارة المخدرات، ومكافحة الإرهاب حيث وصل عدد الإرهابيين الذين سلمتهم سورية لتركية 122 بينهم 77 من حزب العمال الكردستاني (شرعان، 2010).

وقد طرأ ملفٌ جديدٌ على جدول أعمال البلدين الثنائي، وهو ما يتعلق لما يوصف تركية بخطة "الانفتاح على الأكراد" أو خطة الانفتاح الديمقراطي. ومن عناصر هذه الخطة، كيفية إيجاد حل لمسألة تواجد أكثر من 5 آلاف مقاتل من حزب العمال الكردستاني المعادي لتركية في منطقه قنديل في شمال العراق، وتقوم الخطة التركية كما يطلق عليها " إنزال المقاتلين من الجبال"، أي تسليم مقاتلي حزب العمال الكردستاني أسلحتهم والاندماج بالمجتمع وهذا يتطلب عفواً عاماً أو شبه عام، يشكل ذلك الفريق الذي يوجد في الداخل التركي، والذين يتحصنون في جبال قنديل وربما أنه يوجد بين هؤلاء أكثر من 1500 مقاتل من أهل سورية، لذا فأن أنقرة تريد لسورية أن تكون شريكاً مساعداً في الحل فهؤلاء في حال صدور عفو عام لن يعودوا إلى تركية، بل إلى موطنهم الأصلي سورية.

ولقد كان واضحا أن سورية مستعدة لاستقبال هؤلاء في حال أعلنوا تخليهم عن الإرهاب "لأن الدولة لا تنتقم من مواطنيها بل تحتضنهم"، كما صرح الرئيس الأسد إلى الإعلام التركي برسالة واضحة وتشجيعية إلى الرأي العام التركي، تفيد بأن سورية تريد استقرار تركية من خلال مساهمتها (سورية) في حل المشاكل الكردية(نور الدين، 2009).

وقد حددت الديناميكات الداخلية التركية مقدار وسرعة الإصلاح الذي أدى إلى نزع المفهوم الأمني، ففي سياق الحقوق الكردية كانت الدوافع إلى حسابات تكلفة الانصياع من جانب صناع السياسة التركية، هو أن المخاوف الأمنية قد تغيرت بعد انتهاء أعمال الإرهاب في جنوب شرق البلاد بنهاية التسعينيات مما مهد الطريق إلى تبنى كثير من الإصلاحات في أمور حساسة مثل حقوق الأكراد واستعمال اللغة التركية، وعقوبة الإعدام وهى أمور كانت غير متصورة حتى بداية التسعينيات، كذلك فإن عاملاً مهماً من عوامل نزع المفهوم الأمني هو التحول الداخلي الذي شهدته الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية.

فالنزاع الفاصل بين القطاعات المعتدلة، والمتشددة من السياسيين الإسلاميين تم حسمه كاملا لصالح المعسكر المعتدل وهو حزب "العدالة والتنمية"، الذي تمثل الإصلاحات والالتحاق بالاتحاد الأوروبي بالنسبة له الضمان الأفضل للبقاء على الساحة السياسية التركية في مواجهة المؤسسة العلمانية التي حظرت أسلافه الأكثر تشددا من ممارسة السياسة عدة مرات، وابتغاء الحصول على شرعية على الساحة الداخلية والدولية مررت الحكومة عملية الإصلاح التي ساهمت في القبول بالبدائل لاعتبارات الأمن الجامدة القديمة التي اجتاحت الحياة السياسية التركية خلال التسعينات في صورة مخاوف من أخطار الانقسامات أو الإسلام السياسي أو تفكك الجمهورية التركية.

لقد كانت أكبر العوامل الديناميكية في نزع المفهوم الأمني في السياسة التركية هو اندماج الإسلام السياسي في العملية الديمقراطية، ومعالجة المسألة الكردية بطريقة تتسم بالديمقراطية وتقليل دور المؤسسة العسكرية والأمنية في السياسة، فالإسلام السياسي والقومية الكردية كان ينظر إليهما كمخاطر ثنائية على الجمهورية التركية الجديدة منذ ولادتها (كرامر، 2001).

وجاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني في فبراير 1999، كذلك ما يطلق عليه الانقلاب الحديث ضد التحالف الحكومي الذي كان يقوده حزب الرفاهة في 28 فبراير 1997 والقرار الذي اتخذته قمة هلسنكي الأوروبية في عام 1999 بشأن حالة تركيا من كونها مرشحا للعضوية – أدت كل هذه العوامل إلى خلق مناخ سياسي

لم يطلق فقط عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي ولكنه مهد أيضا بيئة مريحة لظهور حوار عام حول تعريف تركيا لأمنها القومي. أظهرت عملية 28 فبراير حدود التسامح التي قد يذهب إليها الكماليون في مواجهة حكومة إسلامية بحيث أصبح ذلك دافعا للأحزاب الآتية، ومن ضمنها حزب "العدالة والتنمية"لتتخذ استراتيجيات أكثر اعتدالا (أرأس، 2011).

وأدى كل ذلك إلى استعادة الثقة الداخلية سياسياً، وهو ما سهل الانتقال إلى مجموعة الأفكار الإصلاحية وإلى التخلي عن المفهوم الأمني في أمور كانت فيما سبق من شؤون الأمن القومي. أما الأمر التالي في الأهمية في شأن السياسة الخارجية التركية فهو تغير نظرة تركيا إلى الأكراد؛ فمن خلال التأثر بالنموذج الأوروبي كانت الدولة التركية تعترف رسميا بوجود مسألة كردية لكنها بدأت فقط منذ أواخر التسعينيات وفى سياق عملية التحديث الديموقراطى في رؤية المشكلة.

وخلال عقد التسعينيات كان وضع حقوق الإنسان في تركيا مثقلاً بسبب الإجراءات المتخذة بغرض احتواء حزب "العمال الكردي"الإرهابي في جنوب شرق البلاد، ومن ضمن هذه الإجراءات كان إعلان حالة الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب التي أعطت مسئولي الأمن سلطات واسعة للغاية وكانت تضيق مجال الحرية الفردية إلى حد بعيد.

جاءت الإصلاحات الديمقراطية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والتي دفعتها تركيا إلى الأمام خلال العقد الماضي بصفة أساسية ولكن ليس فقط بدافع دعم موقف الأكراد في تركيا، وفى ذلك فقد كان أكثر التطورات أهمية هو القبض على عبد الله أوجالان زعيم الحزب العمالي الكردي في فبراير 1999 (أرأس، 2011).

وعن طريق القبض عليه كان النزاع المسلح بين عسكر تركيا وإرهابيي حزب العمال الكردي والذي أودى بحياة أكثر من 30000 شخص في جنوب شرق الأناضول قد خمد. وهو من الأمور المهمة جداً حيث أنه نجح في تأصيل نقل مفهوم المسألة الكردية لدى الجمهور التركي بعيداً عن محور الإرهاب والأمن إلى مشكلة كامنة في تركيبة الديمقراطية التركية، وانعكس التغير في الظروف الأمنية على تبنى حساب تكاليف المسألة داخلياً من جانب اللاعبين السياسيين حيث أصبحت الحكومة

قادرة على التجاوب بطريقة أكثر إيجابية مع مطالب الاتحاد الأوروبي، والتي كانت دائما تعتبر مطالب شديدة الخطورة، وعالية التكلفة الأمنية في ذروة المواجهة الحادة بين الجيش التركي، وإرهابيي حزب العمال الكردي من أجل قبول عضويته.

وكانت حكومة حزب "اليسار الديمقراطي"هي أول من بدأت العملية الإصلاحية في شأن الموقف مع الأكراد وذلك بحزمة التوافق التي أصدرتها عام 2001 والتي منعت عقوبة الإعدام واقعياً، وقامت بتعديل قانون مكافحة الإرهاب وسمحت بالبث الإذاعي باللغات غير التركية، ومهدت الطريق لإعادة محاكمة جميع الحالات التي ثبت عن طريق محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أنها تخرق الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، ولكن الواقع يؤكد أن أكثر الإصلاحات شمولاً كان هو الذي تحقق على يد حزب "العدالة والتنمية"عقب انتخابات 2002 الذي جاءت به للسلطة، كان برنامج الحزب محدداً منذ البداية، حيث جنح بعيداً عن المفهوم التقليدي في هذا الموضوع وذلك بالنص على أن الحزب سوف يسعى لحل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية، وبإقرار الحقوق اللغوية والثقافية للأكراد المقيمين في تركيا، وتمت ترجمة هذا البرنامج إلى أعمال في الكثير من المجموعات الإصلاحية القانونية التي تم إقرارها بين عامي 2002 و2005، والتي ألغت عقوبة الإعدام في كل الظروف، ووسعت من الحقوق الثقافية، واللغوية كما ألغت المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب، الذي كان يستخدم كأداة لتجريم الناشرين والصحفيين أصحاب الآراء الموالية للأكراد بتهمة مساندة الإرهاب (أرأس، 2011).

4. 4 العامل الأيدلوجي:

شهدت تركيا خلال التسعينات ظهور الهويات الجديدة القائمة على العرق أو التعدد الثقافي، حيث شكل الإسلاميون والأكراد أكبر قطاعين نشطين في هذا المجال الثقافي. حاولت الدولة التركية أن تماطل أو تقاوم المطالب المتصاعدة لمزيد من المشاركة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، أما من وجهة نظر النخبة الحاكمة فإن "إنتاج الفوارق وصنع التميز الذي يمكن أن يقوم بتحويل الأيديولوجية الرسمية للدولة قد تشكل في ذاتها عدواً للدولة من الداخل"، كان صبغ الأمور السياسية بالطابع الأمني

لـه آثـار ذات دلالـة علـى الـسياسة التركيـة الخارجيـة، "فـالنظر للأمـور بمنظـور أمنـى بطريقة مبـالغ فيهـا يـصل بـالأمور إلـى منتهاهـا فـي الأزمـات الأمنيـة، مـع دول الجـوار التي لا تشارك تركيا مشروعها الأيديولوجي"، وقد كان هذا بالضبط هو حال العلاقات مع كل من سوريا وإيران، فلسنوات طويلة كانت مشاكل تركيا الداخلية مع الانفصاليين الأكراد تنعكس على علاقاتها بسوريا وبالمثل فإن إعلان أن الإسلام الرجعى هو من الأخطـار التـي تهدد الأمن القومي التركـي جاء متزامنـا مـع أزمـة دبلوماسية كبيرة مـع إيران في فبراير عام 1997 (كرامر، 2010).

وقد شكل هذا المحور بالنسبة لتركيا أهمية سياسية، حيث تتكون نخبة الدولة التركية أساساً من مؤسسة بيروقراطية محترفة تمثل مبادئ كمالية حريصة في السياسة الخارجية وهمها الأول هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، والعلمانية، أما نخبة الحكومة فهي ليست متأهبة كنخبة الدولة، وتعكس مواقف مختلفة لهويات متعددة في مجالات الأيديولوجية، والسياسة، وفي البعد الاجتماعي السياسي، والإقليمي، والثقافي، والديني، وهي مرتبطة بشدة بمفاهيم محددة تتعلق بتاريخ البلاد وأهميتها الجغرافية ودورها الدولي، والأخطار التي تتهدد أمنها (أراس، 2011).

وقـد بينـت ازدواجيـة المعـايير العامـة، وتعـددها تفسيرات مختلفـة لمفهـوم الأمـن وصـنع الـسياسة الخارجيـة وتحويـل هـذا المفهـوم إلـى أجنـدة سياسية للنخبـة التـي تـصل للحكم عن طريـق الانتخابـات مـن ناحيـة، وبـين محـددات المـصالح القوميـة مـن جانـب الدولـة مـن ناحيـة أخرى، هـذه الازدواجيـة طبعـت بطابعهـا تـصرفات الـسياسة الخارجيـة التركية على الدوام. أما منذ وصول حزب "العدالة والتنمية"إلى الحكم بأغلبية لها وزنها في انتخابات عام 2002، فإن ما تغير هو أن قوة تلك الازدواجية قد عبرت عن نفسها بطريقة أكثر شدة.

إن مـا تـشهده تركيـا اليـوم هـو شـديد الاتـصال بهـذه الازدواجيـة ذات الطـابع المـستمر فـي الـسياسة التركيـة، وفـى هـذا الـسياق فإنـه يمكـن ملاحظـة أن المحركـات الداخليـة فـي صـنع الـسياسة الخارجيـة لتركيـا لـم يطـرأ عليهـا تغييـر كبيـر، فهـي لا تـزال تعبر بشكل ما عن الاستمرارية بنفس المعطيات السياسية، والمؤسسية للموقع الجغرافي بين الغـرب، والشرق، والشد، والجذب في السلطة بين عناصـر وضـع السياسة الخارجية

– الدولـة والنخبـة الحاكمـة–؛ والتـي قـد تتبـاين أو تتماثـل مفاهيمهـا عـن الجغرافيـا، والتاريخ، والهوية القومية. وحدوث التغيير أو عدم حدوثه في السياسة الخارجية ما هو إلا نتاج للتفاعل، والتوازن بين هذين العنصرين في إعادة تشكيل مبادئ وأسس السياسة الخارجية (عساف،2009).

وبانتخابات عام 2002 التي منحت حزب "العدالة والتنمية"تأييداً كاسحاً من جموع الشعب التركي للقيام بعملية تغيير سياسي في البلاد داخلياً، وخارجياً، فقد بدأ ذلك التوازن في الميل لصالح النخبة الحاكمة التي تتبنى أولويات، واتجاهات سياسية متباينة، إن الطبيعة الازدواجية أضحت أشد قوة بانتقال السلطة بعيداً عن مؤسسة الدولة الكمالية التقليدية وذلك بإرادة شعبية، وفى مجال صناعة السياسة الخارجية فإن نتائج الانتخابات تمخضت عن إفساح مجال أكثر اتساعاً للعمل السياسي أمام النخبة الحاكمة المعارضة للمؤسسة التقليدية للدولة برفعها إلى مرتبة اتخاذ القرارات حسب اختيارات تقوم هي بتحديدها، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك إضفاء للديمقراطية على كيان السياسة الخارجية التركية (أرأس، 2011).

وعلى الرغم من أن الدراسة ترى أن المركبات الداخلية الأساسية في وضع السياسة الخارجية لتركيا، كالمعطيات الجغرافية، والتجربة التاريخية، والخلفية الفكرية، واللاعبين على حلبة تشكيل السياسة الخارجية لتركيا – كل تلك العناصر ظلت ثابتة إلا أن السياسة التركية في العقد الأخير قد شهدت الكثير من التطورات الداخلية التي أخلت بالتوازن الذي كان قائما بين تلك المركبات، مما ساعد على تكوين سياسة خارجية مختلفة في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"وقد يكون شرح هذه التطورات بطريقة شاملة ومنتظمة أقدر على بيان الأبعاد الداخلية للاستمرارية أو عدم الاستمرارية في السياسة الخارجية التركية.

وتعرض المسرح السياسي التركي خلال العقد الماضي إلى موجة من نزع المفهوم الأمني بحيث تراجع ما كان أعلى الأمور ترتيباً على سلم الأولويات في السياسة الداخلية، والخارجية التركية – أي الأمن– إلى مرتبة أقل أهمية على جدول أعمال صناع السياسة الأتراك. وتتمثل عوامل نزع المفهوم الأمني في تركيا في عاملين: فنزع المفهوم الأمني في السياسة الداخلية قد وسع من مجال الممارسة

السياسية بالطريقة الطبيعية عن طريق اللاعبين المدنيين، بينما أدى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية إلى إصباغ طابع من السلمية على الأيديولوجي وعلى المخاوف بشأن الانقسامات العرقية التي تشكل هاجساً للسياسة الخارجية التركية مما أنتج اعتدالاً وتحضراً في تلك السياسة (أرأس ، 2011).

أما في سوريا ومنذ عام 1963 فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم الجمهورية العربية السورية، بعد ثورة الثامن من آذار شكل حزب البعث والأحزاب الموالية له تآلفاً يسمى الجبهة الوطنية التقدمية، وتملك الجبهة ما يقارب من ثلثي المقاعد في البرلمان السوري وهو مجلس له تاريخ عريق في السياسة السورية والذي يضم 250 عضواً، وبقية المقاعد (83 مقعداً) مخصصة لنواب مستقلين(موقع مجلس الشعب السوري، 2010\10\7).

يمنح الدستور لعام1973م الحزب الحاكم دور الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويضمن له أغلبية طفيفة في مجلس الشعب، ويمنح رئيس البلاد صلاحيات واسعة.

يرشح رئيس الجمهورية من قبل مجلس الشعب بناءً على اقتراح من القيادة القطرية لحزب البعث، ثم يجري استفتاء عام لولاية مدتها سبع سنوات، ويجمع رئيس الجمهورية بين مناصب الأمين العام لحزب البعث ورئيس الجبهة الوطنية التقدمية، وله الحق في تسمية رئيس الوزراء وإعلان الحرب وحالة الطوارئ، وإصدار المراسيم في حال عدم انعقاد البرلمان وتتكون الجبهة الوطنية التقدمية من سبعة أحزاب بقيادة حزب البعث الذي يشكل 51% من مقاعد الجبهة. تعيش سورية في ظل حالة الطوارئ منذ عام 1963. وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد انتخب ابنه الرئيس بشار الأسد، وينتمي رئيس الدولة الحالي كما والده للطائفة العلوية.

إن السياسة الخارجية السورية كغيرها من السياسات لا يمكن أن تعمل في فراغ وإنما تتأثر بعوامل داخلية، وخارجية، تشكل بمجملها الإطار المحدد لهذه السياسة التي تعمل ضمنه وهي :

أ. البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السورية و تضم :

1. الكتلة الحيوية: حيث تشمل الموقع، والسكان، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لسورية كونها إحدى الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، فالسكان يتمتعون

بالانسجام، والتماسك الاجتماعي والوعي الثقافي، والقومي، مما أدى إلى توفير الاستقرار الداخلي، والأمن رغم تعرض سورية لضغوط كبيرة من الدول الغربية وحصار اقتصادي منذ عام 1986 (خليل، 1986، ص44). كما أن عامل الإمكانيات الاقتصادية، والعسكرية لسورية يؤثر في صياغة القرار السياسي السوري بعدة أوجه. فالاقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية، فالعلاقة عكسية بين التبعية الاقتصادية، وحرية اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع المصلحة القومية، ويوفر الاستقلال السياسي. وقد انتهجت سورية سياسة الاكتفاء الذاتي وخطت بذلك خطوة متميزة، كما حاولت أن تبني جيشاً قوياً على الرغم من الفارق الكبير بين إمكانياتها العسكرية والإمكانيات العسكرية الإسرائيلية.

2. الخصائص القومية: حيث تشمل هذه الخصائص الأساس القومي الذي جعل من الصراع العربي الإسرائيلي قضية العرب المركزية بالنسبة للسياسة الخارجية السورية، وما يترتب على ذلك من السعي لتحقيق التضامن العربي وربط المصلحة الوطنية بالمصلحة القومية(عبد الجواد، 2002، ص320).
3. دينامية الحياة السياسية "هيكل النظام السياسي ": وتشمل هذه الدينامية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ؛ حيث توجد في سورية جبهة من الأحزاب والقوى السياسية التقدمية "الجبهة الوطنية التقدمية" والتي تأسست عام 1972 ويقودها حزب البعث العربي الاشتراكي، أما بالنسبة لجماعات المصالح فلا يوجد في سورية قانونياً ما يسمى بجماعات المصالح، ولكن يمكن أن يدرج تحت هذا العنوان الاتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات الأهلية (نحال، 1999، ص52).

4. 5 الملفات العالقة في العلاقات التركية السورية:

رغم الانفتاح في العلاقات التركية السورية إلا أن هناك العديد من القضايا التي لم يشملها التفاهم أو تم تجاهلها من قبل ساسة كلا البلدين لأن إثارتها تعني إعادة

الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى، ومن ثم لم تفتح هذه الملفات رغم أهميتها وقدرتها على تغيير العلاقات التركية السورية بالمستقبل.

ويبدو أنه لم يعد خافيا على المراقب السياسي ملاحظة تحول الدور التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية فيها إلى الحكم، حيث تشهد تركيا منذ ذلك الحين وحتى أيامنا تحولاً بارزاً وقوياً في سياستها الخارجية تجاه الأحداث التي تمر بها المناطق المجاورة لتركيا عموما، ومنطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها المنطقة العربية بقضيتها الفلسطينية، وتحولاتها السياسية خلال العام2011 عقب الثورات الشعبية العربية، وإسقاط أنظمة دكتاتورية، حيث حدثت سلسلة من التحولات التي لم تقتصر تداعياتها على الداخل التركي، وإنما كان لها انعكاسات على مستوى العالم عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد، خاصة في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع، لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة وغير المجاورة (آراس، 2012).

تلعب السياسة التركية دوراً كبيراً في المنطقة، حيث اعتمدت تركيا على حشد الرأي العام التركي في تحقيق حالة من الاستجابة والانسجام مع توجهاتها الخارجية، وتحاول أيضا أن تلعب دوراً ايجابيا في مقابل ذلك في حشد الرأي العام العربي تجاه تعاطفهم مع قضايا أصبحت السياسة التركية تنحاز إليها، كما في فلسطين والعراق.. وقد ظهر القبول العربي الشعبي منسجماً مع القبول الرسمي العربي للسياسة التركية من خلال استقبال المواطن العربي للدور التركي بإيجابية (Kucukcan،2010).

على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا كلاعب أساسي ورئيسي يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين، بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استنادا إلى ثقلها الذاتي من جهة وإلى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة أخرى (باكير، 2008).

4. 5. 1 قضية المياه :

إن قضية المياه تشكل إحدى القضايا الهامة والمسائل الشائكة في العلاقات التركية السورية، حيث أن نهري دجلة والفرات ينبعان من تركية وبعض الفروع تصل إلى إيران، وتعد سورية دولة المرور والعراق هي دولة مصب، وتنظر تركية إلى نهر الفرات باعتباره نهرا وطنيا وليس نهراً دولياً تشترك فيه الدولتان الأخريان سورية والعراق، فتركية ترفض حتى الآن قبول تقسيم المياه المشتركة وفقا لمبادئ القانون الدولي للمياه، **وتهدد بين الحين و الآخر باستخدام المياه كورقه ضغط سياسية، واقتصادية على كل من سورية والعراق،** كما حدث في عهد الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال الذي أكد على أن المياه هي سلعه اقتصادية وليست حقوقاً مكتسبة للأقطار التي يمر فيها ولذلك قامت تركية ببناء السدود على مجرى نهري دجلة والفرات وخاصة سد أتاتورك الضخم الذي افتتح في (26/يوليو/1992م) إضافة إلى بناء تركية ثلاثين سداً آخر لحجز المياه في أراضيها دون استشارة دول الجوار المستفيدة من المياه(Sylvia, 1999).

وحقيقة الأمر، لقد عقدت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات من أجل تحديد وتوزيع نصيب كل دولة من المياه، كان أول هذه المعاهدات معاهدة باريس بين بريطانيا وفرنسا عام 1920م، ثم عقدت معاهدة لوزان عام 1923م.

ولقد عقدت العديد من اللقاءات بين كل من تركية وسورية أربعٌ منها خلال فتره الستينيات ولكنها لم تؤدِ إلى التفاهم بين الطرفين بشأن حال كل من النهرين وطبيعة المشروعات التي يسعى كل طرف إلى تنفيذها، الأمر الذي جعل الأطراف الثلاثة تركية، وسورية، والعراق عاجزين عن وضع قواعد حاكمة فيما بينهم تنظم استخدام مياه نهري دجلة، والفرات. وانضمت سورية إلى بروتوكول تم توقيعه بين تركية، والعراق عام 1980م، تنص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية السورية العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية خصوصاً أحواض نهري دجله والفرات (شرعان، 2010).

وقد بدأت هذه اللجنة بالاجتماع منذ ذلك التاريخ، ولو على نحو غير دوري لمناقشة الأمور العامة وتبادل البيانات الخاصة بالمسائل الهيدروليكية، ولكن اللجنة لم تتفق حتى الآن على حل المشكلة.

وفي (تموز/يوليو/1987م) تم التوقيع بين تركية، وسورية على بروتوكول للتعاون الاقتصادي شمل سلسلة واسعة من المسائل. وكانت المياه مسألة أساسية فيها، إذ قبلت تركية بضخ 500م^3 من المياه في الثانية الواحدة إلى سورية لكن يجب أن نقول أن هذه الاتفاقية كانت معالجة مؤقتة.

وفي بداية عام 1990م، تجدد سوء التفاهم بين تركية وجاراتها الجنوبية وتطور ذلك إلى مواجهه خطيرة فقد قامت تركية بتحويل مياه الفرات لغرض ملء سد أتاتورك ابتداءً من (13/كانون الثاني/ يناير/1990م) إلى (12/شباط/فبراير/1990م)، وأكدت تركية بأنها ستقوم بضخ 509 م^3 إلى سورية في الثانية الواحدة وفق بنود البروتوكول (Kolars, 1993).

غير أن سورية احتجت بأن مستوى مياه الفرات بين الحدود التركية – السورية وبين سد الأسد قد انخفض بمقدار 3 أمتار في (كانون الثاني/ يناير/ 1990م)، كما اتهمت تركية بالإضرار بالمحاصيل الشتوية و بقلة تجهيز المياه إلى مدينة حلب وبأنها لم تزود سورية بأية معلومات فنية حول ضخها غير أن تركية أكدت أنها فعلت كل ما يمكن لتقليل الأضرار إلى الحد الأدنى ثم بعثت نجاتي اوتكان، المدير العام للدائرة الإقتصادية في وزاره الخارجية التركية إلى الأقطار العربية المعنية لكي يوضح أن قطع المياه المؤقت في (كانون الثاني/ يناير/1990م) لملئ سد أتاتورك لم يكن مناورة سياسية للضغط على جيرانها وذكر الدبلوماسي التركي بأن تركية قد زودت سورية بضعف كميات المياه قبل عملية قطع المياه لتمكنها من تخزين مقادير كافية لتعويضها عن نقص المياه خلال عملية حجب المياه، وبأن تركية قد تأثرت هي أيضا بنقص المياه إذ أصاب الضرر ذاته الأتراك المزارعين، الذين يعيشون على امتداد 130كم على ضفاف نهر الفرات قبل دخوله سورية(Transboundary Water Disbutes In The Middle East, 1992).

وحقيقة الأمر، يكمن الموقف التركي من مسألة المياه في تصريحات المسؤولين الأتراك، فقد أعلن قمران إنان الذي كان حينذاك وزيـر دولة ومسؤولاً عن مشروع الأناضول الـ(غاب) "أنه يجب ألا يكون هنالك مشكلة.....، فالأنهر المعنية لا تخضع للقوانين الدولية، بل لديها أهدافها في إتباع قوانين حسن الجوار والإنصاف لمساعدة سورية والعراق على مواجهة حاجاتها" وأضاف " ولكن هذه مياهنا" وعندما كأن ديميريل رئيسا للوزراء صرح "أن المياه هي مورد للدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطع أن تملي علينا كيفية استخدام مواردنا، وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيدا المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمه"(Hafner, 1994) .

وغالبا ما تكررت التأكيدات من الوزراء الأتراك. ففي (آب/ أغسطس/1992م) وأثناء قيام حكمت شتين، وزير الخارجية التركي، بزيارة رسمية إلى سورية، وكذلك عصمت سيزجين، وزير الداخلية التركي، بعد أسبوعين من ذلك، أدلى كل منهما بتصريحات مماثلة. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح الرئيس سليمان ديميريل خلال زيارته دمشق في (كانون الثاني/يناير/1993م)، للرئيس الأسد، الشعور التركي بشأن قضية المياه.

ويظن الأتراك، أن الدعم المتزايد الناشط الذي تقدمة سورية إلى حزب العمال الكردستاني الذي يسعى جاهدا إلى إقامة دولة كردية مستقلة عن تركية الشرقية، أنة دعم موجه إلى المشاريع التنموية التركية والضغط على تركية للاستجابة لطلبات سورية بحصة اكبر من مياه نهري الفرات ودجلة (كولوغو، 1995).

أما الموقف القانوني السوري بالنسبة إلى حقوقها في المياه فهو موقف متردد بين هذا الرأي أو ذاك، كما أنة موقف متناقض جداً. فكون سورية دولة منبع وعبور لشبكات أنهر مختلفة، وهي التي تشكل دولة منبع لنهر اليرموك، فقد أدى تشييدها مجموعة من السدود على أعلى مجراه إلى تخفيف جريانه بشكل ملحوظ إلى الأردن وإسرائيل. وفي هذا السياق يندرج نهر العاصي، إذ أنه يجري بشكل أساسي في الأراضي السورية ليصب في البحر الأبيض المتوسـط في منطقة هاتاي، وترفض سورية أن تعتبره نهراً دولياً، وعبثاً حاولت تركية أن تجعل المفاوضات بشأن الفرات،

مرتبطة بموضوع العاصي. ونتيجة سياستها التحررية الوحدوية، اعترضت سورية على أساس أن ذلك سيكون في الواقع وببساطة إقراراً بسيادة تركية على هاتيا.

من ناحية أخرى على الرغم من تحسن العلاقات التركية السورية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية إلا أنة لم تأتِ هذه الحكومة بجديد ملموس لتسوية قضية المياه حيث أعلن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأنة أمر بزيادة ضخ المياه التركية إلى سورية لتصل إلى 550 $م^3$ في الثانية. لم يكن خطوة على طريق التسوية الدائمة للقضية إذ توقف هذا الضخ بعد ذلك ليعود إلى مستويات أقل من ذلك، حيث وصل الضخ فيها إلى نحو نصف الكمية المتفق عليها، وعادت حكومة العدالة والتنمية مجددا للاستعانة عن زيادة حصة البلدين من المياه بمطالبتها بإعادة تأهيل شبكات الشرب والري والصرف فيهما لتقليل الفاقد من المياه (عبد الفتاح، 2010).

4. 5. 2 مشكلة لواء الاسكندرونة:

لا تزال مشكلة لواء الاسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين تركية وسورية والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر وتلقى بظلالها على العلاقات بين البلدين.

وحقيقة الأمر، لقد كان هذا اللواء تابعاً إداريا في الماضي إلى ولاية حلب حتى عام 1920م، وفي الأول من سبتمبر من نفس العام الحق بحكومة حلب مع منحه استقلالاً في الشؤون الإدارية، وقد كان التوزيع السكاني للواء الاسكندرونة في تلك الفترة يعطي العرب نسبة 72.48% مقابل27.52% للأتراك (Shaw, 1977).

وفي عام 1924م أعيد ربط اللواء برئيس الدولة السوري مع استمرار احتفاظه بالاستقلال الإداري، وقد أقرت هذا الوضع اتفاقية (أيار/1926م) بين تركية وسورية، كما أن نظام اللواء الأساسي الصادر عام 1930م بربط اللواء بصورة واضحة بسورية، وعندما قسمت سورية عام 1936م إلى تسع محافظات كان لواء الاسكندرونة أحدها، وفي تلك الفترة قامت تركية بالمطالبة بضم اللواء لوجود كتلة كبيرة من الأتراك فيه وقد أحيلت المسألة إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1937م، حيث قررت وضع نظام خاص للواء ووافقت عليه تركية وفرنسا، ويقضي بربط اللواء بسورية في الشؤون الداخلية، ودعت عصبة الأمم المتحدة إلى انتخابات نيابية لأربعين عضواً يؤمن لكل

فئة كحد أدنى ما يلي:1-8 نواب أتراك، 2-6 نواب للعلويين، و2 للعرب وللأرمن، و2 لليونانيين، وقد أرسلت عصبة الأمم المتحدة لجنة دولية في (9/ نيسان/ 1938م) للإشراف على الانتخابات، ولكن اللجنة غادرت اللواء في (28/ حزيران) غاضبة بعدما رفعت تقريراً اتهمت فيه تركية وفرنسا بعمليات تزوير، وتبع ذلك احتلال الجيش التركي اللواء في(5-6/تموز/1936م).

وفي ظل هذا التطور وقعت تركية وفرنسا اتفاقية في عام 1939م أكسبت مواطني اللواء الجنسية التركية وضمته نهائياً إلى تركية التي قد أصدرت "نظاما أساسيا وأجرت انتخابات نيابية في عام 1938م، أسفرت عن فوز الأتراك بـ22 مقعدا مقابل 18 مقعدا للعرب والأرمن (عبد المنعم، 1987).

وكان هذا الموقف الفرنسي المفاجئ المؤيد لتركية هو نتيجة لرغبة في كسب حلف لها في مواجهة ألمانيا، التي أخذت في البروز في نهاية الثلاثينات، وحاولت بذلك كسب تركية بجانبها لما لذلك من أهمية كبيرة بحكم موقع تركية الجغرافي وإشرافها على المضائق المهمة في تلك المنطقة.

وهكذا فأن الاعتبارات الفرنسية هي التي حسمت مصير لواء الاسكندرونة لمصلحة تركية، ومع أنه تم التنازل عن اللواء لاعتبارات استعمارية، إلا إن ذلك قد ترك بؤرة توتر بين تركية وسورية؛ فمنذ تلك السنة ما زالت مسألة لواء الاسكندرونة معلقة بين تركية وسورية، وهذا ما توضحه الخرائط التي تصدرها سورية حيث تظهر أن اللواء مازال جزءاً من الأراضي السورية وأن الحدود الحالية بين سورية واللواء هي حدود مؤقتة وأن حدود اللواء القديمة مع تركية هي الحدود الدولية ولا تزال سورية تعبر عن وجود هذه المشكلة حول ترسيم الحدود بينها وبين تركية (نور الدين، 2004).

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام1994م وشارك فيه خبراء من تركية، وسورية، والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء الاسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة وقد أبدت تركية ردوداً غاضبة إتجاة الإعلان السوري هذا، بل أعلنت تركية أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين (Nageeb, 1993).

وخلال الأزمة السورية التركية في عام 1998م عن خلفية الاتهامات التركية لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني عادت قضية لواء الاسكندرونة لتطرح نفسها كقضية خلافية بين البلدين وقد طلبت تركية من سورية التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء وفي (1998/10/19م) وجه الرئيس التركي سليمان ديمرييل خطاباً من لواء الاسكندرونة حذر فيه سورية من أية مطالبة باللواء، وذكرت مصادر تركية آنذاك أن تركية سعت إلى الحصول على تعهد سوري باعتراف بالسيادة التركية على لواء الاسكندرونة (صحيفة الحياة اللندنية، 1998).

وفي (2004/2/2م) صرح الرئيس بشار الأسد إلى أنّ هذه المشكلة هي مشكلة تاريخية بين تركية، وسورية، وأنها موجودة منذ ستين سنة، وهي مسألة مهمة كالقضايا الأخرى التي تستدعي التباحث مع الجانب التركي كقضية المياه وعلى الجانبين التركي، والسوري عدم إهمال هذه القضية. وحقيقة الأمر أن الأراضي المتنازع فيها من كلا الجانبين، التركي والسوري جاهزة في أي مشروع للتقارب بين البلدين (نور الدين، 2004).

4. 5. 3 العلاقات التركية الإسرائيلية:

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل بالتحسن المستمر بكافه المجالات، فقد كانت تركية أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في (آذار/1949م)، بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة بها وأقامت علاقات دبلوماسيه معها عام 1950م (طلعت، 1994).

وعلى الرغم من سياسة حكومة نجم الدين أربكان في عامي 1996-1997م والمتمثلة في التوجه نحو العالم العربي، والإسلامي، ومناهضتها للعلمانية وقراراتها، إلا أنها لم تستطع الفكاك من سلسلة الإتفاقيات التركية- الإسرائيلية، حيث وقّع أربكان في 28 أغسطس/آب 1996م إتفاقية الدفاع المشترك، والصناعات الحربية بين البلدين، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني لعام 1997م(فياض، 1997).

وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق الفلسطيني في الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين، ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناست مواقفها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وزادت أسهمها هبوطاً عندما اعترفت بإسرائيل في مارس1949- يناير1950(بكر، 1991). وكان اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام علاقات قنصلية بينهما مدعاة لبرود العلاقات التركية العربية، وعلى الرغم من تصويت تركيا إلى جانب العرب في عدد من قرارات هيئة الأمم المتحدة، إلا أنها مازالت تعترف بإسرائيل، وتتعاون معها في عدة مجالات، وتبدو وكأنها تقف على الحياد السياسي بين العرب وإسرائيل (أبو نوار، 2003).

ومنذ ذلك الحين تطورت هذه العلاقة على كافه الأصعدة، وخاصة في المجال الأمني، فقد تم التوقيع على اتفاقية الرمح الثلاثي، المبرمة عام 1958م، بين تركية، وإسرائيل، وإيران ونصت تلك الاتفاقية على تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة الاستخبارات لكل البلدان الثلاثة، وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ "الموساد الإسرائيلي " مركزا إستخبارياً في تركية، ازدهر نشاطه، بموجب خاص، في الأشهر القليلة السابقة لانقلاب أيلول 1980م في تركية، ومقابل التدريبات، والمعونات التقنية المقدمة آنذاك من الموساد إلى هيئه الاستخبارات التركية (MIT)، كانت إسرائيل تستفيد من وضع تركية، وعلاقاتها بالدول العربية، والإسلامية في اختراق الحصار العربي المفروض عليها (معوض، 1996).

من ناحية أخرى، لقد زاد نمط التعاون العسكري التركي الإسرائيلي خلال فترة التسعينيات، وعمل الطرفان على توسيع قاعدة التعاون العسكري، حيث بلغت الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين البلدين قرابة 13 اتفاقية كان من بينها اتفاقية الأمن المشترك فيما بين الدولتين والتي عقدت في عهد (تانسو تشار) في (13 مارس/ آذار/ 1994م) وكذلك اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي والذي وقع في (23/فبراير/شباط/1996م)(العزاوي، 2000).

وحقيقة الأمر أن توقيع هذا الاتفاق العسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لاسيما سورية، فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام

الأجواء، والقواعد التركية حيث صرح شمعون بيريز عقب توقيع الاتفاق الإسرائيلي التركي "بأن إسرائيل تهدف من هذا الاتفاق إلى تطويق سورية من الخلف وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور عسكري اتجاه سورية والعراق وإيران" (خورشيد، 1998).

فهذا الاتفاق أعطى لإسرائيل قدرة استطلاعية هائلة في سبر أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها، وحقيقة الأمر تخشى الدول العربية، وخاصة سورية من هذا التطور في العلاقات التركية الإسرائيلية والتي بلغت مستوى " الحلف " كما تخشى هذه الدول من البعد الإسرائيلي، والأمريكي في السياسة الخارجية التركية، وتعتقد هذه الدول لاسيما سورية بأن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في (23/شباط/1996م) يشكل مقدمة لغرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل توقف عمليه السلام بفعل السياسة المشدودة لحكومة بنيامين نتنياهو ورفض هذه الحكومة لمرجعية مؤتمر مدريد، وصيغة الأرض مقابل السلام فيما حاولت تركية التقليل من المضامين الإستراتيجية للاتفاق وتقول: "أنه لا يشكل تحالف عسكريا، وأنه ليس موجه ضد أي طرف ثالث"(نور الدين، 1992).

كما انتقدت تركيا في علاقاتها القوية مع إسرائيل وكان هذا من محددات ابتعادها عن العرب، وعدم الرغبة الحقيقية في التقارب معها، لكنها ترى بأن تقاربها مع إسرائيل هو من أجل خدمه ملف التسوية بين الإسرائيليين، والفلسطينيين، حيث بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية بالازدهار مع توقيعهما على اتفاقيات أمنيه عام 1950، وزادت إلى الأنشطة العسكرية، والأمنية، والمناورات المشتركة، والاتفاقيات التجارية، والسياحية، حتى مع قدوم حزب الرفاه الإسلامي عام 1996 بدأ نجم الدين أربكان يحاول التقرب من الدول العربية، وتقليص حجم العلاقات مع إسرائيل، لكن الضغوطات من المؤسسة العسكرية أجبرته إلى عدم اتخاذ خطوات فعاله في هذا الجانب (جاسور، 2011).

ولكن مع قدوم حزب العدالة، والتنمية بدأ الحزب يتقرب مع الدول العربية ويتخذ سياسة حذرة مع المؤسسة العسكرية تجاه الملف الإسرائيلي–الفلسطيني، فاعتمد على تصعيد حالة الخلاف مع إسرائيل بالاعتماد على الرأي العام التركي، وحماية المواطن التركي، والتركيز على أن المصلحة التركية هي الآن مع التقارب مع الدول

العربيـة، ولكـن بـشكل متـوازن فـي دعـم القـضايا العربيـة دون الإضـرار الحقيقـي فـي علاقتها مع إسرائيل، بدأت تركيا بعد العام 2007 تلعب دوراً وسيطاً في عمليه السلام بـين الفلـسطينيين– والإسـرائيليين، والـسوريين–والإسـرائيليين بموافقـة الأطـراف الدوليـة، والـدول العربيـة، مؤكـدة علـى أهميـه المبـادرة العربيـة التـي أطلقتهـا الـسعودية، لكـن الممارسـات الإسـرائيلية أفـشلت الجهـود الدوليـة، والتركيـة والتـي انتهـت بالحـصار الإسـرائيلي علـى غـزه عـام 2008، والـذي شـكّل بدايـة التـوتر فـي العلاقـة التركيـة– الإسرائيلية (أراس، 2011).

فقـد تعثـرت العلاقـات التركيـة– الإسـرائيلية منـذ عمليـة الرصـاص المـصبوب ضـد قطـاع غـزة، وذلـك بفـضل الإعتراضـات التركيـة علـى ممارسـات تـل أبيـب فـي إطـار الصراع العربي–الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في الرد على هذه الإنتقادات، تـصاعدت هـذه الأزمـة فـي يونيـو 2010، عنـدما قتلـت قـوات الـدفاع الإسـرائيلي تـسعة مـواطنين أتـراك كـانوا علـى مـتن سـفينة تركيـة ضـمن أسـطول دولـي ينقـل مـساعدات إنسانية إلى قطـاع غزة، في تحدٍّ للحصار الإسرائيلي المفروض على القطـاع (توتشي، 2010، ص100)، وتبـدو الـسعودية أقـل حماسـا فيمـا يتعلـق بـدور تركيـا خاصـة علـى صـعيدي القـضية الفلـسطينية، وشـؤون الـداخل العربـي، ولكـن بـشكل عـام كانـت تركيـا محـل قبـول مـن جانـب الـدول العربيـة التـي رحبـت بالبرجماتيـة، والحنكـة الاقتـصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة (توتشى، 2010).

إلا أن الثابـت أن هنـاك مجموعـه مـن الأهـداف الإسـتراتيجية تـسعى تركيـة إلـى تحقيقها وفي مقدمتها: جعل تركية الأقوى عسكريا في المنطقة، كدولـة مصنعة للأسلحة وتقـوم بتـصدير الأسـلحة بأنواعهـا إلـى دول المنطقـة ومنهـا الـدول العربيـة، وكـذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضـع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة (الجودر، 2012).

أما الموقف السوري من هذا التحـالف، فقد عملت سورية على حشد دعم عربي ضـد التحـالف التركـي الإسـرائيلي، وضـد سـلوك أنقـرة بـشأن الميـاه وشـمال العـراق، كمـا عملـت علـى توطيـد علاقاتهـا مـع إيـران، وبدرجـه أقـل مـع اليونـان وأرمينيـا كخطـوات

"كابحـه" أو "موازنـة" لتطـور التحـالف التركـي الإسـرائيلي. وقـد اتهمـت تركيـة سـورية بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل.

4. 5. 4 المتغير الإيراني:

موقـع تركيـا، وحجمهـا، وعـدد سكّانهـا، وقوّتهـا العسكرية مشابه جداً لمـا تمتلكـه إيران، وهـو مـا يؤهلهـا لأن تلعـب علـى الصـعيد السياسي دوراً مهمـاً فـي تحقيـق تـوازن جيو-استراتيجي معها خاصّة أنها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخليـة للـدول العربيـة، وإثـارة الفتـن والنعـرات الطائفيـة، وتقسيم المجتمعـات العربية واختراقها مالياً وثقافياً، إضـافة إلـى التهديد الذي يمثّله البرنـامج النووي الإيرانـي علـى الخليج العربـي إن كـان من الناحيـة البيئيـة، أو من ناحيـة السـلامة، أو من ناحيـة الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة، وإمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران، وأمريكا أو إيران، وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

كانت احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 وما نتج عنها من الحرب على أفغانستان، والإحتلال الأمريكي للعراق ، بمثابة نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط، وكانت بمثابة اللحظة التاريخية الرمزية التي تؤرخ لإنهيار النظام الإقليمي السابق ومؤشر لبروز نظام اقليمي جديد، تلعب فيه كلٌّ من إيران وتركيا دوراً بارزاً في المنطقة(تشومسكي، 2003، ص 156)، وبما أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، فإن الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران هو انعكاس لطبيعة الدولة في كل منهما. فالدولة الإيرانية دولة دينية تستند إلى فكرة ولاية الفقيه، وما تنطوي عليه من أهداف أيديولوجية وسياسية يمليه عليها نظامها السياسي الديني المستند على أساس مذهبي، كما ينص على ذلك دستور الدولة، فالولي الفقيه هو بالضرورة من فقهاء الشيعة، وبحسب الدستور لا يجوز لأي إيراني من غير الشيعة الترشح لرئاسة الجمهورية، فبهذا تضع إيران نفسها في موقع من يرسخ ليس فقط فكرة الدولة الدينية، بل وفكرة الانتماء الطائفي في المنطقة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تأتي السياسة الخارجية لإيران انعكاسا لطبيعة الدولة فيها(الدخيل، 2011).

إن تعامل إيران مع الدول العربية ليس محصوراً دائما في العلاقة المباشرة مع كل منها، بل يمر أحيانا عبر تنظيمات سياسية محلية تمثل الانتماء المذهبي للدولة الإيرانية في بعض الدول التي تسمح ظروفها السياسية بذلك، فقد حصل هذا في العراق ما بعد صدام حسين حيث التنظيمات السياسية الشيعية من أبرز القوى السياسية هناك، وحصل في لبنان حيث "حزب الله" يمثل الطائفة الشيعية التي تمثل مكونا أساسيا في النظام السياسي للدولة، وتحاول طهران تكرار التجربة ذاتها في اليمن من خلال الحوثيين، ومن هنا صار التواجد الإيراني داخل العالم العربي مثيراً لقلق هذه الدول وخاصة دول الخليج، لأنه تواجد يتجه لاتخاذ أشكال عسكرية، واستخباراتية ومالية، من خلال أحزاب، وتنظيمات محلية مرتبطة مباشرة بإيران، وتعتبر القيادة الدينية الإيرانية مرجعيتها الأيديولوجية، والسياسية (عبدالمنعم، 2003)، وتأمل إيران من خلال هذه التنظيمات ممارسة الضغط على بعض الدول بهدف التأثير على مواقفها، وعلى خياراتها السياسية، ومن هنا يأخذ الدور الإيراني أحيانا شكل التدخل في الشأن الداخلي لبعض الدول العربية، ومما يزيد القلق عند الدول العربية برنامج إيران النووي، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مخاوف أدت إلى العقوبات الأخيرة التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران، والتي تتعاون تركيا، والدول العربية على تطبيقها.

انتهجت تركيا منذ تسلم حزب " العدالة والتنمية " لمقاليد الحكم عام 2002، سياسة مستقلة بعيداً عن الالتحاق الكامل بالغرب، والولايات المتحدة الأميركية تحديداً، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والإبتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، ففي نهاية العام 2002، بدأ التحول في النظرة العامة تجاه تركيا يأخذ مجراه، وقد أسست عدة محطات موضوعية لهذا التحول لعل أبرزها الانعطافة الأولى المتمثلة بقرار البرلمان التركي عام 2003؛ رفض استخدام الأراضي التركية منطلقا للقوات الأمريكية لغزو العراق (غانم، 2008)، تبعه انعطافة ثانية مع انفتاح تركيا عبر سياسة خارجية جديدة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن ثم انعطافة ثالثة مع نجاح حزب العدالة والتنمية في دورته الثانية عام 2007،

الأمر الذي أثار اهتمام الرأي العام العربي بمختلف شرائحه وتنوعاته وانتماءاته بتجربة هذا الحزب في الحكم وفي الإصلاح الاقتصادي، وفي الدمج بين الديمقراطية والإسلام، والتمييز بين السياسة والدين في العمل السياسي، وقد كان لهذه الانعطافات إضافة إلى الدبلوماسية الشعبية لتركيا والتي ترافقت مع تردي العلاقات التركية الإسرائيلية بالغ الأثر في إحداث تحول في الرأي العام العربي من تركيا والأتراك باتجاه المنحى الايجابي، وقد تأثر الرأي العام التركي بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وأبدى تعاطفا شديدا مع القضايا العربية، واحتلت القضية الفلسطينية موقع الصدارة، وغطت وسائل الإعلام التركية بشكل غير مسبوق العدوان الإسرائيلي على المنطقة، وفشل المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل التي رعتها تركيا في أيار 2008، حيث جرت 5 جولات من هذه المحادثات في مدينة اسطنبول التركية، قبل أن تعلقها سورية ردا على العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008(غانم، 2010)، وقد كان لذلك بالغ الأثر في الرأي العام التركي، وعزز من قوته الاحتكاك المباشر بين العرب، والأتراك في عدد من المحطات لعل أبرزها أسطول الحرية الذي شارك فيه عرب، وأتراك من مختلف التوجهات السياسية والشرائح الاجتماعية، والإعلامية، فأدت هذه المعطيات إلى دفع الطرفين إلى التقارب وبالتالي تغيير الصورة النمطية تدريجياً لدى كل منهما عن الآخر.

وفي صعيد آخر وعلى العكس من إيران، نجد أن تركيا لا تتصرف في سياستها الخارجية على أساس أنها دولة سنية، وأكثر ما يلفت النظر في السياسة الخارجية لتركيا في السنوات الأخيرة ثلاثة أمور: الأول أنها منفتحة على جميع دول المنطقة دون استثناء، والثاني أن علاقتها مع دول المنطقة لا تتأثر بالانتماء المذهبي للشعب التركي، والثالث أن تعاملها مع هذه الدول محصور في إطار علاقتها المباشرة مع كل واحدة منها، من دون وسائط محلية، أو خارجية، فالدور التركي يأخذ هنا طبيعة سياسية براغماتية، ويبتعد عن فكرة الأحلاف، والشعارات الأيديولوجية، ويهدف الدور التركي خدمة المصالح السياسية، والاقتصادية لتركيا على أساس من علاقات سياسية تعطي تركيا وزناً في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لها بالاستثمار، وتنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية.

يمكن القول أنه رغم مبررات القلق العربي من الدور الإيراني، فإن الدول العربية هي المسؤولة الأولى عن إيجاد الفراغ السياسي الذي سمح لهذا الدور بالتمدد داخل المنطقة، ونجد أن المصدر الأساسي لهذا الفراغ هو تعثر برنامج الإصلاح السياسي في الدول العربية، وفشل هذه الدول في الصراع مع إسرائيل، حيث استخدمت إيران والمتعاطفون معها هذا الفشل للترويج للدور الإيراني.

وتتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام، والتعاون في الشرق الأوسط، والتقارب مع دول الخليج... علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتها بمحيطها الإقليمي، ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها في العالمين العربي، والإسلامي (بيبرس،2010).

وتنطلق رؤية إيران لعلاقاتها مع سوريا من أمرين، أولهما: قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع ما دامت هناك منأوة إيرانية –سورية، من ناحية أخرى تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية، وحزب الله يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، يضاف إليها التسلح السوري، أما المنطلق الثاني للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعاً دوليا على عزلهما، حيث تضاءل الدور الأوروبي لكل منهما، ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا، ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد للسياسات الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموما مقابل سماح الولايات المتحدة للدول الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية، فضلا عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة، وأوروبا بشأن الملف النووي الإيراني، والذي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوروبية، مشروع قرار للوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل.(كشك، 2006)

وان رؤية سورية، وإيران لأهمية الدور الأمريكي في المنطقة قد يكون مقررا هاما لعلاقاتهما التالية لتسوية العربية الإسرائيلية :إذ أن علاقات سورية مع إيران قد

تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضا في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة مع إيران، وتتشكل هذه الرؤية جزئيا، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماما أثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران، والأقطار العربية الأخرى، وخصوصاً دول الخليج. وعلى نحو مشابه، فأن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على الاقنية الرسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من إمكانية التعويل عليهم نسبياً في هذا الخصوص بالمقارنة مع الاقنية الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية (اغا، 1997).

وعلى مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا أن الانقسام الذي بدأ عربيا قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولات العلاقة الوثيقة التي قامت بين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصة جدا، غادرت سوريا في ظلها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الرغم من حدوث توترات عرضية في العلاقات السورية – الإيرانية، خاصة نتيجة دعم سوريا لحكومة مركزية قوية في العراق، علاوة على مشاركتها في مؤتمر السلام الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية في "انا بوليس "عام 2007، إلا أن كلا من دمشق وطهران قللتا خلافاتهما العلنية، ومن ثم أكد المسئولون السوريون – على غير العادة – أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش غير مباشر مع إسرائيل، وأن حبل المودة لن ينقطع، فطهران حليف يعتمد عليه، وعلى درجة كبيرة من الأهمية لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفاء بالمطالب الأمريكية أو الإسرائيلية (الزعبي، 2009).

إنّ إدراك إيران الأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا ويتبن ذلك من خلال اتفاق الطرفيين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران، ودمشق وعلى الرغم من إن هذا التحالف بدأ تكتيكيا وليس ميثاقا استراتيجيا والأخر هو البعد التجاري، حيث وقعت إيران، وسوريا في فبراير 2006 اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها

اتفاقية تعاون في مجال الغاز، والنفط، واتفاقات أخرى في مجال الطرق، والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق.(كشك، 2006)

وتتجه العلاقات الإيرانية – السورية إلى مزيد من التطور حيث تبدو الدولتان حريصتين على توجيه إشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الاستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وقد تأكد ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في 19 أغسطس 2009 لتهنئة الرئيس احمدي نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية، حيث شدد الرئيسان على علاقات العدالة المتينة "التي تجمع البلدين في سوريا، وإيران وآليات توطيد العلاقات فيما بينهما (السعيد 2009).

4. 5. 5 المتغير العراقي:

شكل العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ضربة شديدة لما تبقى من نظام عربي جمعي، حيث فشلت مؤسسات الجامعة العربية في منع حدوث العدوان، وفشلت في التصدي له وقامت الكثير من الدول العربية بتوفير الأرض، والمياه، والأجواء، والممرات العربية لانطلاق العدوان، ولولا هذا الدور لما استطاعت الولايات المتحدة القيام بهذا العدوان الغاشم، أو على الأقل تعثرت في التسريع بتحقيق أهدافها من العدوان على العراق البلد العربي الرمز والأقدر على مواجهة مثل هذا العدوان.

هذا الفشل الذريع للنظام العربي في منع العدوان، أو التصدي له، في جوهره يعني فقدان هذا النظام لمبررات وجوده وأنه سيكون أضعف في التعاطي مع تداعيات احتلال العراق، أو في حالة استهداف دول عربية أخرى في مقبل الأيام، أو الشهور القادمة، فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تضع في حسبانها إشراك الدول العربية في ترتيبات ما بعد صدام، بل وستعمل على تحويل العراق إلى خصم لقضايا الأمة الحيوية، وتهديده لأنظمة معينة للإدارة الأمريكية أجندتها الخاصة إزاءها.

هذا الواقع الجديد الذي أفرزه العدوان، يضع المنظومة العربية أمام ثلاثة تحديات عديدة أهمها:

1. أسلوب التعاطي مع الاحتلال الجديد لدولة عربية، وسبل التعامل مع إفرازاتها المتوقعة، وهل ستتعاطى الدول العربية مع الوجود الأمريكي البريطاني في العراق كاحتلال، أم كأمر واقع تتعامل مع إفرازاته، وتصبغ الشرعية العربية على أي نظام سياسي مفروض.
2. سبل التعامل، والتصدي للتهديدات الأمريكية لدول عربية أخرى وعلى رأسها سوريا.
3. سبل المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني، والتصدي للمحاولات المتوقعة لتصفية القضية الفلسطينية على الطريقة الأمريكية الصهيونية. (Kedourie, 2001).

بلا شك فإن نجاح الغزو الأمريكي في تحقيق أهدافه العسكرية، يضع الدول العربية أمام تحديات ما بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، وتزداد التحديات، والتهديدات على دول بعينها على رأسها سوريا، حيث اتسم الموقف السوري قبل الحرب وأثناءها بقوة التصدي للمخطط الأمريكي، وقد بلغ الذروة في تحديه لهذا العدوان على مختلف الأصعدة، وفي المقابل فإن التصريحات الأمريكية أثناء، وبعد الحرب تدل على رفع درجة استهداف سوريا ومن مظاهر ذلك:

أ. العمل على تنشيط قانون محاسبة سوريا في الكونغرس الأمريكي.

ب. اتهام سوريا بتقديم الدعم للعراق بالسلاح والمتطوعين.

ج. اتهام سوريا بإيواء عناصر من النظام العراقي على أراضيها، أو كممر للخارج، والمطالبة بتسليمهم لأمريكا باعتبارهم مجرمي حرب.

د. الادعاء بوجود أسلحة دمار شامل، لدى سوريا سواء من إنتاجها، أو إنتاج عراقي.

هـ. إعادة فتح ملف تواجد فصائل المقاومة في دمشق، وكذلك الدعم السوري لحزب الله في لبنان.(Isherwood, 2002)

ورغم أنه من غير المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة في القريب العاجل إلى حرب على سوريا، فإن هذا الخيار لم يستبعد من قبل أمراء الحرب في واشنطن، حيث هدد كل من ريتشارد بيرل، وبول، وولفويتش باستخدام كافة الوسائل المتاحة لدى أمريكا للضغط على سوريا دون استثناء، أي من تلك الوسائل، وذلك تحت ذرائع شتى، ورغم أن خيار الحرب عليها سيبقى مؤجلاً لحين ترتيب أوضاع العراق ما بعد الاحتلال، فإن الولايات المتحدة بدأت تصعد الضغوط على سوريا، بدءاً بتصريحات المستشارين وصولاً إلى الرئيس الأمريكي، ومن المتوقع أن تتواصل هذه الضغوط بمختلف الوسائل وعلى مختلف الأصعدة. (راي،2003).

ويبدو أن الغاية الأساسية من هذه الاتهامات، الضغوط الأمريكية على سوريا وإجبارها على تخفيض سقف مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ومحاولة إدماجها في عملية التسوية السياسية القادمة، ومنعها من تقديم دعم، وتسهيلات للمقاومة اللبنانية والفلسطينية.

في هذه الأثناء فإن الشارع العربي، لا يزال يعيش هول الصدمة التي سببها سقوط بغداد بهذه الطريقة التي تثير الكثير من التساؤلات، والشكوك، والتي أعادت إلى الأذهان هزيمة حزيران 1967، وهي صدمة أدت إلى حالة من الإحباط العام إزاء ما يجري، بعد أن عول الشارع العربي كثيراً على المقاومة العراقية، بل وقدم الشهداء من مختلف الجنسيات على ثرى العراق، وسيحتاج هذا الشارع إلى مزيد من الوقت لاستيعاب ما جرى، والشروع في التصدي لآثارها.

بلا شك فإن أي ضعف على صعيد الواقع العربي، ينعكس بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي الصهيوني، حيث أن أفدح خسارة تتلقاها الأمة، وقضيتها المركزية في فلسطين، هي إخراج العراق بقوته وموارده من دائرة الصراع، وربما تحويله إلى خصم للأمة وقضاياها، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسة للكيان الصهيوني، وتكريس التفوق الصهيوني العسكري، والاقتصادي في المنطقة.

ومن هنا فإن الكيان الصهيوني، واللوبي الداعم له في واشنطن كان يعتبر الحرب على العراق، حرباً بالوكالة عن الكيان الصهيوني، وأحد أهدافه الرئيسة

إزالة التهديد المحتمل للعراق على الكيان الصهيوني، وتثبيت وجود هذا الكيان، و ضمان استمرارية التفوق العسكري المادي لهذا الكيان في المنطقة و ذلك عبر فرض صيغ من التسوية، والتطبيع بين العراق، والعدو، تتضمن مشاريع اقتصادية منها: إعادة تشغيل خط الموصل حيفا لنقل البترول، أو مشاركة شركات صهيونية في إعادة إعمار العراق، بما يهدد اقتصاديات بعض الدول العربية والإسلامية كسوريا، وتركيا المستفيدة من نقل البترول العراقي. (طالب،2006).

وعلى صعيد آخر، وبناء على حالة الضعف والإحباط العربي الناجم عن الهزيمة في العراق، ستسعى الإدارة الأمريكية، والعدو الصهيوني لترجمتها في فلسطين، وذلك عبر فرض تسوية مجحفة بحق شعبنا، ومن منطلق شرعية القوة والإرهاب، والتفوق الصهيوني الأمريكي، ومن هنا جاءت تصريحات العدو، بأن انعطافة تاريخية حدثت في المنطقة ولا بد أن تستغل لترجمتها بصورة إنجازات جوهرية صهيونية في فلسطين والمنطقة، وأن هذه الفرصة لن تتكرر مرة أخرى خلال عقود قادمة.

إن ما حدث في العراق يرسل رسالة أمريكية إلى الساحة العربية، والفلسطينية مفادها: أن من يقف في وجه السياسة، والإرادة الأمريكية سيتم شطبه من الساحة السياسية سواء أكان ذلك نظاماً، أم حزباً، أو قيادات سياسية، وأن سقوط صدام ونظامه، ما هو سوى مقدمة لسقوط غيره، ومنهم رئيس السلطة ياسر عرفات، وهي رسالة في المقابل لحركات المقاومة أن لا فائدة من استمرار المقاومة، والتصدي للمشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، وفلسطين، وأنه لم يعد هناك من سند حقيقي لها، وهذه الرسائل يتلقاها كل طرف بطريقته الخاصة، ويهيئ نفسه للتعامل معها انطلاقاً من برنامجه، ورؤيته السياسية، والعقائدية. (رامبستون وستوبر، 2003).

الفصل الخامس

الموقف التركي من الأزمة السورية

شهد الوطن العربي في الأعوام الثلاثة الماضية ثورات شعبية عربية، هي الأولى في التاريخ العربي المعاصر، الذي تشارك فيها الجماهير العربية بثورة شعبية حقيقية ضد الأنظمة العربية. ودخلت مفاهيم، ومصطلحات جديدة على الثقافة السياسية العربية، كانت موجودة فقط في القواميس العربية، لكنها مجمدة وغير مستعملة: كالحرية، والمساواة، والديمقراطية، والعدالة، والمواطنة، والكرامة الإنسانية، وعدم الخوف من الأجهزة القمعية. ولهذا، بات من الطبيعي البحث في تأثير الربيع العربي على الثقافة السياسية، لأن تلك الثقافة لم تعد كما كانت من قبل. فقد تغيرت وسقطت ثقافة الخوف لدى المواطن العربي وبات يبحث عن دور له في صنع القرارات السياسية التي غيب عنها سنوات طويلة، وينتقد الأنظمة المستبدة بوسائل سلمية دون خوف. ولم يعد ينظر للحاكم نظرة لها طابع مقدس، بل نظرة عادية لأنه قادر في أي لحظة على تغيره، والبحث عن بديل أفضل ليحكمه من خلال صناديق الاقتراع. وساهم ذلك في عودة الأمل والثقة بإرادة الجماهير العربية، وقدرتها على النضال، والتغيير ضد الأنظمة العربية القمعية وتحقيق أهدافها.

كان أهم انعكاسات الثورات على النظام الإقليمي العربي، قدوم مجموعة من أنظمة الحكم التي تتبنى العقيدة الإسلامية، كأيديولوجيا سياسية على امتداد الإقليم العربي، مع توافر أبنية، وشبكات أفقية هائلة للتداخل، والتفاعل بينها على صعيد الإقليم، وقد جعل ذلك البعض يطلق على ما اصطلح بتسميته "الربيع العربي" بأنه "ربيع الإسلاميين". ولا تؤسس أنظمة الحكم الجديدة شرعيتها وحسب على الشرعية الدينية والتقليدية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تتبنى مشروعاً سياسياً قائماً على الأيديولوجيا الإسلامية، ويؤمن بإمكان استنهاض طاقات الأمة عبر بديل حضاري مغاير لحقبة القومية العربية ومختلف عن المذهبين الاشتراكي والرأسمالي.

إن تطور وتسارع الأحداث على صعيد الأزمة السورية، ققز بها إلى أن تتبوأ مرتبة متقدمة على الأجندات الدولية، والإقليمية، وذلك لما تحمله هذه الأزمة من تعقيدات

ابتداءً من تشبث النظام السوري بالحكم وليس انتهاءً بالمآسي الإنسانية التي تشغل المحافل الدولية وتتصدر القضايا العربية، والإقليمية.

ومع تصاعد حدة الأزمة، سرعان ما تحولت من قضية محلية إلى أزمة تحظى باهتمام إقليمي ودولي واسع، وأصبحت كثير من الدول العربية، والغربية، والمنظمات الدولية، والإقليمية، وحتى القوى الإقليمية غير العربية تتسابق في التصريحات وإبداء الحلول للخروج من الأزمة، والملفت للنظر أن أغلب تصريحات قادة دول العالم قد ركزت على الإصلاح، وإدانة العنف، والقمع.

في ظل هذه التصريحات، والسياسات، والمواقف الدولية المختلفة باختلاف المصالح، كان لا بد من وجود وجهة نظر عربية موحدة، تنظر إلى الأزمة بعين عربية، ولذلك ظهرت على الساحة جامعة الدول العربية، حيث استقبلت الأوساط السياسية والشعبية العربية مواقفها، وقراراتها بقدر عال من التفاؤل بعودة الروح إلى بيت العرب الكبير، على نحو قد يجعلها تضطلع بدور حقيقي وفعال على صعيد الحماية والدفاع عن حقوق الشعوب العربية وتلبية طموحاتها، والاستجابة لتطلعاتها المشروعة على مختلف المستويات.

ولا شك أن الثورات العربية قد خلقت ثقافة جديدة في المجتمعات العربية، مبنية على قدرة الشعوب على النضال ضد الأنظمة الفاسدة التي لا تعبر عنها، وأن تصنع مصيرها بنفسها، من دون خوف من الأجهزة الأمنية التي قمعتها طيلة العقود الماضية. وأثبتت الشعوب أنها وحدها المعنية بالمشروع النهضوي العربي، ولا دور للأنظمة الفاسدة في تحقيق هذا المشروع . ولهذا لا بد من العمل العربي المشترك على الصعيد الشعبي ضد من يقف أمام المشروع القومي العربي .

كما عزز الربيع العربي، ثقافة نهج المقاومة الشعبية السلمية ضد الأنظمة العربية، وأنها قادرة على تحقيق أهدافها على الرغم من جبروت الأنظمة العربية وأدوات القمع الأمنية التي تمتلكها. وتأكدت الجماهير العربية، أن الأنظمة القمعية، هي التي أدت إلى أن تتحكم بمصيرها وتقيد حريتها. وانفتحت أبواب التغيير العربي على مصراعيه أمام الربيع العربي، ومهما كان حجم هذا التغيير، سيكون أفضل بكثير من الظروف التي كانت سائدة. مما جعلنا نقول: إن الثقافة السياسية العربية بعد الربيع

العربي لم تعد كما كانت من قبل، بدخول مفاهيم، ومصطلحات جديدة عليها، كانت الأنظمة السياسية التي سقطت، تعتبرها من المحرمات التي على المواطن العربي أن لا يستعملها.

ومن القرارات الهامة لجامعة الدول العربية هو قرار إرسال بعثة المراقبين العرب إلى سوريا، هذا القرار الذي جاء بناءً على عدة عوامل وجيهة تتمثل في : فداحة الخسائر البشرية التي يحصدها العنف الذي يمارسه النظام ضد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاطه، وشعور الدول العربية بضرورة التدخل من أجل المساعدة لإنهاء الأزمة السياسية المكلفة التي تعصف بسوريا، وكذلك محاولة العرب تفادي القفز إلى تدويل الأزمة السورية، وإبقائها ضمن البيت العربي الكبير.

وقامت جامعة الدول العربية بناءً على المبادئ الآتية (جامعة الدول العربية، 2012):

1. قيام الجامعة من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.
2. مهمة مجلس الجامعة هي مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها، والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها، وصيانة استقلالها، وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية.
3. قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما، ففي هذه الأحوال تكون القرارات ملزمة ونافذة.
4. لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، كما لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة، أو أية دولة من دولها.
5. يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة، لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام، وروحها.
6. الاعتراف بسيادة، واستقلال الدول المنضمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلاً.

أما عن دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية، فقد جاء موقف الجامعة العربية غير مسبوق، ويثير تطوره الدهشة، والتساؤل في آن واحد، ذلك أن موقف الجامعة العربية كان مختلفاً تماماً في البداية حيث اتسم بالبطء الشديد، حتى أن إحدى المسيرات المليونية التي انطلقت في بعض المدن السورية حملت شعار " صمتكم يقتلنا " للدلالة على التباطؤ في رد الفعل الرسمي العربي. حتى أن زيارة الأمين العام إلى سوريا في تموز 2011 قوبلت بانتقادات واسعة، وغاضبة من قبل الثوار السوريين، خاصةً بعد تصريحاته التي أعرب فيها عن " سعادته " بما سمعه من الرئيس بشار الأسد من أن سوريا دخلت مرحلة جديدة من الإصلاح.(بدري، 2012)

لكن اعتباراً من تشرين الأول 2011، اتخذ موقف الجامعة منحى آخر غلب عليه لهجة التصعيد والانتقاد الحاد لسلوك النظام السوري، وشكّل هذا المنحى نقطة الانطلاق الفعلية لدبلوماسية الجامعة العربية، تجاه الأزمة في سوريا والتي جاءت على النحو الآتي:

1- المبادرة العربية : وهي المبادرة التي تمخضت عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في 28 آب 2011 (الأهرام الرقمي، 2012)، تكونت هذه المبادرة من ثلاثة عشر بنداً وانطلقت من محاور رئيسية للتسوية، حيث اقترحت المبادرة إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح عام 2014، وتنص المبادرة في بندها الرابع على إصدار إعلان مبادئ واضحة من قبل الرئيس، يحدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية.(الجزيرة.نت، 2012)

أما المحاور الرئيسية في هذه المبادرة فقد دعت المبادرة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن حقناً لدماء السوريين، وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا، كذلك دعت المبادرة إلى الحوار المفتوح، وبدء الاتصالات السياسية الجدية بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة على قاعدة النديّة والتكافؤ والمساواة، كما دعت المبادرة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وكذلك تدعو المبادرة إلى الإتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه

المبادرة، وتشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سوريا.(السمري، 2012)

2- اللجنة الوزارية : بعد رفض الطرف السوري للمبادرة، قرر مجلس الجامعة العربية في 16 تشرين الأول تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة قطر، وبعد جهود ومباحثات توصلت اللجنة الوزارية برئاسة وزير خارجية قطر في اجتماعها مع الجانب السوري في الدوحة في 30 تشرين الأول إلى الاتفاق على: وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، وإخلاء المدن من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية، ووسائل الإعلام العربية، والدولية للتنقل بحريّة في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع، ورصد ما يدور فيها من أحداث، وبالتوازي مع التزام الحكومة السورية بهذه الإجراءات تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات، والمشاورات اللازمة مع الحكومة، ومختلف أطراف المعارضة السورية، من أجل الإعداد لعقد مؤتمر حوار وطني خلال فترة أسبوعين من هذا الاتفاق.(بدري، 2012)

3- العقوبات : لم يجد الطرف العربي بداً من اللجوء إلى العقوبات بعد رفض الحكومة السورية تنفيذ الخطة العربية، حيث جاء في اجتماع مجلس الجامعة غير العادي في 12 تشرين الثاني 2011: أنه ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل، والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية فقد قرر المجلس : تعليق مشاركة وفد حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماع مجلس الجامعة العربية، وجميع المنظمات التابعة لها اعتباراً من 16 تشرين الثاني إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها، وتوفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية وفي حال عدم توقف أعمال العنف، والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16، ودعوة الجيش السوري إلى عدم التورط في

أعمـال العنـف، والقتـل ضـد المـدنيين، وتوقيـع عقوبـات اقتـصادية وسياسـية ضـد الحكومة السورية، ودعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولـة، ودعوة جميع أطراف المعارضـة السورية لاجتماع في مقر الجامعة العربية خـلال ثلاثـة أيام للاتفاق علـى رؤيـة موحّدة للمرحلـة الانتقالية في سوريا.(أنباء موسكو، 2012)

4- بعثـة المـراقبين العـرب : بنـاءً علـى التـزام الجامعـة العربيـة بتـوفير آليـة لحمايـة المـدنيين، قـرر المجلـس فـي دورتـه غيـر العاديـة المـستأنفة فـي 2011/11/16 الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي الجامعة إلـى سـوريا للتحقـق مـن تنفيذ بنـود الخطـة العربيـة، وتـوفير الحمايـة للمـدنيين ويتم توقيعه من الجامعة العربية، والحكومـة السورية في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام، إلا أن سـوريا رفضت التوقيـع على البروتوكـول وطلبت إجراء تعديلات رأت الجامعـة أنهـا تمـسّ جـوهر وثيقـة البروتوكـول وتمثـل تغييـراً جـذرياً فـي مهـام البعثـة. (الجزيرة.نت، 2012)

ثم تمددت المهلـة حتـى مسـاء 11/25، ومـع إصـرار سـوريا علـى عـدم التوقيـع فرضـت عليهـا عقوبـات اقتـصادية عربيـة فـي 11/27، وبمـا لا يـؤثر علـى الـشعب السوري.(سي إن إن بالعربية، 2012) بعد فشل اللجنـة الوزارية على مدار شهر في إقناع الجانب السوري بالتوقيع على مشروع البروتوكول، تشكلت أغلبية داخل اللجنـة رأت ضـرورة رفـع الأمر إلـى مجلس الأمن، من أجل تبنـي وجهـة النظـر العربيـة وذلك بعد استنفاد كل السبل لإقناع النظـام السوري بالتعاون وأصبحت الأزمـة السورية علـى وشك التدويل حيث يحتاج الأمر إلى موافقة الأغلبية في اجتماع مجلس الجامعة الذي كان مقرراً لـه الانعقاد يوم 2011/12/21. وتمددت مهل الجامعة العربية حتـى يوم الأحـد 12/5 ثـم اسـتمرت التمديـدات لأسـبوعين كـاملين تـاليين وفـي 12/19 وافقـت الحكومة السورية على توقيع البروتوكول، ووصلت طلائع بعثة المراقبين إلـى سـوريا يوم الخميس 12/22، فيما بلـغ إجمالي عدد المراقبين الذين كان يفترض قدومهم ما بين 150 إلى 200 مراقب(السمري، 2012).

أما عن الجدول الزمني لبعثة المراقبين العرب فقد جاء كالآتي: يوم 12/26 وصل 67 مراقباً عربياً إلى سوريا، يوم 2012/1/22 المملكة العربية السعودية تسحب مراقبيها بسبب استمرار القتل في المدن، يوم 1/24 دول الخليج تعلن أنها بدأت بالانسحاب من بعثة المراقبين، يوم 1/28 الجامعة العربية تعلّق بعثة المراقبة بسبب استمرار القتل في المدن.(بدري، 2012)

5- قوات حفظ السلام العربية : قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي عقد في 2012/2/12، والذي ينص على " إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة، للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار"، هذا القرار جاء ليمثل محاولة جديدة لطرق أبواب الأمم المتحدة بعد الفيتو الروسي والصيني ضد مشروع القرار العربي الذي يطالب دمشق بوقف العنف ضد المدنيين في جلسة مجلس الأمن أوائل شباط.

ولكن هذا المقترح يثير الكثير من الإشكاليات التي قد تشكّل حائلاً أو عائقاً وراء تنفيذه، ومن هذه الإشكاليات : الإشكالية القانونية وتتمثل في أن إرسال قوات لحفظ السلام يتطلب موافقة أطراف النزاع الرئيسة أي موافقة الدولة المضيفة وهذا صعب بسبب رفض سوريا لقرار الجامعة العربية وعدم اعترافها بأية قرارات للجامعة في غير حضورها، وهناك أيضاً إشكالية عربية تتمثل في أولوية الحل الإقليمي العربي للأزمة، والحيلولة دون تدويلها، وإشكاليات أخرى مثل الإشكالية اللوجستية، والإشكالية المؤسسية، والإشكالية السورية، والإشكالية الدولية.(السعيد، 2012)

6- تأمين الخروج الآمن للرئيس السوري : قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/7/22، وبعد متابعة التطورات الخطيرة في سوريا قرر المجلس: الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل، والعنف، والجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الحكومة السورية، ومطالبة الحكومة السورية الالتزام بتعهداتها بالوقف الفوري لكل أشكال العنف، توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة، والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له، ولعائلته حقناً لدماء السوريين، وحفاظاً على مقومات، ووحدة

الدولة السورية، تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار " الاتحاد من أجل السلام " لإصدار توصيات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سوريا، الدعوة إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية بالتوافق تتمتع بكافة الصلاحيات وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة. واعتبر مجلس الجامعة أن هذه المبادرة الجديدة تهدف في النهاية إلى تسهيل السبيل أمام رحيل النظام السوري "بشكل سلمي "، والجامعة ستبذل محاولة جديدة لإقناع موسكو وبكين بالتخلي عن تأييد نظام بشار الأسد.(أخبار سوريا، 2012)

وبالنظر إلى سلسلة القرارات والمبادرات الصادرة عن جامعة الدول العربية، فإننا نرى أنها دبلوماسية تعاملت مع الأزمة السورية بشكل تدرجي وتصاعدي، حيث بدأت الجامعة العربية تدخلها في الأزمة ببطءٍ شديد تحوّل بعدها إلى منحى آخر، غلب عليه لهجة التصعيد، والانتقاد الحاد لسلوك النظام السوري، ثم أخذت الدبلوماسية منحى فرض العقوبات سواء عقوبات سياسية، أو اقتصادية، بعد ذلك أخذت منحى التهديد بتحويل ملف الأزمة إلى مجلس الأمن. ولكن أهم ما يميز دبلوماسية الجامعة العربية: هو رفض الجامعة للتدخل الخارجي في سوريا، وهو ما يعزى إلى التعقيدات المحيطة بالوضع في سوريا، فهي دولة لها دور عربي مهم.

الموقف التركي من الأزمة السورية.

الموقف التركي من الأزمة السورية يتحرّك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضّغط على الأسد، فلدى أنقرة مخاوف مشروعة، وتعتمد في الوقت نفسه على عددٍ من المعطيات الموضوعيّة في رسم مسار موقفها من الأزمة السوريّة، فحساباتها دقيقة جدا ومعقّدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حسّاسة متعدّدة في آنٍ واحد أثناء اتّخاذها لموقفها. وهي تعرف أنّ التغيير سيطال المنطقة برمّتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي نظرًا لارتباط النظام السوري بملفات متفجّرة، وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكلٍ يحفظ الحقوق، والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدّي في الوقت نفسه إلى تجنيبها الخسائر الكارثية فيما لو انزلقت الأمور إلى الفوضى.

منذ بداية الثورة السورية وقفت الحكومة التركية موقف المساند والداعم للمطالب المحققة للشعب السوري، وقد حاولت مراراً الوصول إلى حلول سياسية تحقق مطالب الشعب، وتحفظ للسوريين دولتهم دون الدمار الذي وصلت إليه الآن، بل وصل الأمر إلى قيام وزير الخارجية التركي بزيارات مكوكية إلى دمشق من أجل لقاء الأسد، والوصول إلى حل سياسي، وقد تجلت الدبلوماسية التركية آنذاك في موضوع خروج الجيش من حماة وطلب التعاطي بجدية من قبل الأسد مع المطالب الشعبية، كل هذا المجهود السياسي الذي بذلته تركيا في سوريا لم يثمر شيئا فالإدارة السورية عملت طيلة الأشهر الأولى للثورة على المساومة، والمماطلة مع الأتراك دون رغبة جدية بالوصول إلى حل يلبي المطالب المحقة للشعب السوري.

وبعد أن تبين لأنقرة بشكل واضح أن الإدارة السورية، لا يمكن أن تنتهج الإصلاح وتلبي مطالب الشعب السوري لم يكن أمامها إلا فتح أراضيها للثورة السورية حتى كانت الحدود السورية التركية مسرحاً تعد فيه كل تفاصيل الثورة العسكرية، والسياسية، والإغاثية، والإعلامية، فتركيا تريد إنهاء الصراع المسلح في سوريا بسرعة. وتريد ازدهاراً يسبقه استقرار على حدود الجارة سوريا، فهذا بالنهاية يصب في مصلحة تركيا وينعكس ازدهاراً اقتصاديا لديها ويجعل من سوريا حليفا قوياً لها في المنطقة (الجزيرة.نت، 2012).

مع استمرار دعم الحكومة التركية للثورة السورية بكافة مكوناتها العسكرية والإغاثية والإعلامية يبرز هذا التحول في الموقف، والذي كما أرى لن يكون تحولاً جوهرياً يغير اتجاه الدعم، أو يوقفه لكنه سيكون تغيرا يجعل الدعم مشروطاً أو محدداً وفقاً للمصلحة التركية أولاً والسورية ثانياً، وأما عن أسباب هذا التحول فيمكن حصر الأسباب الرئيسة فيما يلي (الجزيرة.نت، 2013):

أولاً : غياب الحلفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم ودعمهم في الثورة السورية، فالواقع السياسي، والعسكري في الثورة مشتت منقسم على نفسه والتحالفات، والتوازنات تتغير بحيث أصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقسم.

ثانياً: التحالفات الدولية فتركيا لم تكن الوحيدة التي دعمت الثورة السورية فكان إلى جانبها قطر، وقطر تراجع دورها بتقدم الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق

في تشكيلات المعارضة السورية، إضافة إلى سقوط حكم الإخوان في مصر فأدى إلى تخلخل في صفوف الدول التي تقف إلى جانب تركيا في دعمها، أضف إلى أن التقارب الإيراني الأمريكي برعاية روسية، وضع تركيا وحيدة في دعمها مما شكل عليها حملاً ثقيلاً.

ثالثاً: الضغوط الداخلية فالحرب السياسية التي تخوضها حكومة العدالة والتنمية ضد معارضيها التقليديين كالحزب الجمهوري، ومعارضيها الجدد كجماعة فتح الله كولن جعلت من دعمها للثورة السورية حملاً ثقيلاً يمنعها من المناورة السياسية ونقطة ضعف يستهدفها معارضوها من خلالها، وقد برز ذلك في اتهام الحكومة التركية بتقديم السلاح، وتسهيل عبور المجاهدين لداعش عبر الحدود.

ويعتبر رجب طيب أردوغان أن "اهتمام تركيا بما يجري في سوريا يختلف عن اهتمامها بما جرى في مصر أو تونس، لأن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف تماماً"، حيث تعتبر تركيا أن ما يجري في سوريا مسألة تمسها تماماً، لأن "سوريا دولة مجاورة، وهناك حدود تمتد على مسافة 850 كيلومتراً" (السمري، 2012). وأن تركيا لن تجد ما يبرر به حالة الصمت، والترقب تجاه القصف اليومي بالبراميل المتفجرة على رؤوس المدنيين، وتشريد الملايين من مدنهم وقراهم باتجاه دول الجوار. وأن تركيا راهنت على الحل السياسي من بوابة جنيف2 رغم أن أصدقاءها بالمنطقة، وخاصة السعودية، أكدوا لها أن بشار الأسد لن يقبل بحل سياسي إلا تحت الضغط، ممّا يستدعي تسليح المعارضة بأسلحة متطورة قادرة على إحداث التوازن العسكري على الأرض. ويشار إلى أن تركيا لم تتحمس لتسليح المعارضة السورية خوفا من وصول تلك الأسلحة إلى مجموعات متشددة مقربة من تنظيم "القاعدة"، لكن النتيجة كانت أنها ساهمت في إضعاف المعارضة وتقوية الأسد على الأرض دون أن تحدّ من حصول المجموعات المتشددة على الأسلحة والتمويل (عبدالحليم، 2011).

ويشير (السعيد، 2012) أنّ الأزمة السورية نتج عنها متغيران مهمان، أولهما بروز الأهمية الإستراتيجية للملف الكردي كأحد انعكاسات الأزمة السورية، وثانيهما انهيار علاقة أنقرة مع المركز الشيعي في العراق، في الوقت الذي ظلت فيه العلاقة مع الإقليم الكردي العراقي رهن قادة الإقليم. وأن سقوط النظام السوري هو السيناريو

الملائم لتركيا، مما يسهل بسط نفوذها وتمددها إلى لبنان، والأردن، وفلسطين، وهو ما يشكل بدوره "تبدلا استراتيجيا" يجعل من تركيا عاصمة الإسلام السياسي، بدلاً من مصر والسعودية، معتبرا أن حلم الإمبراطورية العثمانية لا يزال قائما ولا يأتي من فراغ، بل يقوم على معطيات جغرافية، وديموغرافية، واقتصادية.

وأشار (الشيخ، 2011) إلى أن الأكراد يرون أن ما يجري في المنطقة وسوريا يشكل فرصة تاريخية لتأسيس "كيان ذاتي" لهم، لافتا إلى أن "تركيا اكتشفت أن دخولها في الملف السوري أدى إلى دفع القوة الكردية إلى الداخل التركي بدلاً من إضعافها وتشتيت جهودها نحو الخارج".وفي الشأن العلوي، أوضح الزين أن "العلويين العرب في تركيا لا يختلفون كثيراً في المعتقدات مع العلويين الأتراك"، مشيراً إلى "النسبة الكبيرة للعلويين في الجماعات الكردية ومنها العراقية."

ومحددات السياسة التركية تجاه سوريا، والنابعة من عدة ارتباطات مصلحية يضعها هذا الصراع على المحك. وتتمثل المصالح التركية في سوريا في: منع انتشار الأسلحة الكيماوية السورية، سواء باستعمالها ضد الشعب السوري، أو بوصولها للجماعات المسلحة، ومنع انتقال الصراع إلى دول الجوار السوري، وكذلك الحد من جهود إيران لتأجيج الصراع في المنطقة مع تداعي حليفها نظام الأسد، ونظامه التحالفي في منطقة الشام، ومنع جماعات القاعدة من العمل بحرية في سوريا، والتي تتوارد التقارير عن اتساع نشاطها، (الشيخ، 2011). وقد يؤدي هذا إلى زيادة نشاط جماعات القاعدة، كما قد يؤدي إلى نشوب حرب بالوكالة بين حلفاء إيران وروسيا من ناحية، وحلفاء الولايات المتحدة، والغرب من ناحية أخرى، وهو ما يعني بالضرورة تعقد مسارات الملف النووي الإيراني على مستوى دولي. وفي كل الأحوال، زيادة المخاطر على أمن الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

وتتمثل السيناريوهات الخمسة التي وضعتها في:

أولا- الموت المفاجئ للأسد : وذلك عن طريق الاغتيال من المعارضة، ولن يؤدي هذا الاغتيال إلى انهيار النظام، بل ستبقى مؤسسات الدولة كما هي، وسيسعى أركان النظام إلى الحفاظ عليه. غير أن هذا الاغتيال سيزيد من آمال المعارضة السياسية والمسلحة، وربما ستتجه إلى إعلان انتصارها المبكر في

الصراع، ومع ذلك قد يظهر شبح الحرب الأهلية طويلة الأمد التي قد تؤدي إلى انشقاق أركان النظام بالطبع، والذي سيجد صعوبة بالغة في فرض سيطرته الأمنية أو السياسية على الأرض. وستمثل التوترات الطائفية التي ولدها الصراع عائقًا أمام عناصر النظام الراغبة في التصالح مع المعارضة، وهو وضع قد لا يجد المجتمع الدولي أمامه متسعًا لتنفيذ إستراتيجية لإنهاء الصراع. ومع بقاء النظام، ستستمر إيران، وروسيا في دعم بقائه، وقمع المعارضة، وقد تمعن إيران في دعمها عقب الاغتيال المفاجئ للأسد بشن حرب بالوكالة واسعة النطاق لتأكيد قوتها، وحلفائها (السعيد، 2012).

ثانيا- الانتقال المنظم للسلطةوفي هذا السيناريو، يُضطر الأسد ودائرته إلى الرحيل، بعيد انقلاب، أو بمفاوضات تسوية ترعاها أطراف خارجية كتركيا. وفي هذا السيناريو، ستبقى أجهزة الدولة كما هي، وسترحل الدائرة الممسكة بالسلطة لتتسع الفرصة أمام المعارضة السياسية التي ستقود عملية انتقال منظم وسلمي بالسلطة بالتعاون مع بقايا النظام. وبالطبع، سيكون على رأس أولويات المعارضة إعادة هيكلة أجهزة الأمن والجيش، وهي أدوات القمع الرئيسة لنظام الأسد، دون أن يعني هذا اتجاهها لحلها الذي قد يزيد من مخاطر تمردها، وستحجم سيطرة المعارضة من فرص ازدياد نشاط جماعات القاعدة، في الوقت الذي قد تستغل فيه التشكيلات المسلحة، خاصة تلك غير المهتمة بالحل السلمي للصراع، فترة الانتقال لبناء ملاذات لها عبر سوريا، تستكمل منها حربها ضد بقايا النظام، أو تزعزع من خلالها أمن مناطق الجوار في العراق ولبنان. وسيشكل هذا السيناريو خسارة فادحة لإيران التي مع اتجاه الحكومة الانتقالية الجديدة لإعادة بناء تحالفات لسوريا مع الدول العربية، وواشنطن، غير أن هذا لا ينفي احتمالية عداء هذه الحكومة لإسرائيل، مع حفاظها على السلام النسبي على جبهة الجولان (بدري، 2012).

ثالثا- إطاحة المعارضة بالأسد وسيطرتها على سوريا :وفي هذا السيناريو، تتزايد المخاطر المحيطة بالمصالح التركية، حيث تتصاعد الحرب الأهلية، والتوترات الطائفية إلى درجة تجبر الأسد على الرحيل، أو يُغتال في غضونها. مع

تصاعد حركة الانشقاقات عن النظام، وتزايد المساعدات الخارجية للمعارضة المسلحة، تقوى هذه المعارضة لدرجة هزيمة قوات الأسد، في الوقت الذي ستستمر فيه إيران وروسيا في دعم النظام الذي سيفقد سيطرته على البلاد، وهو ما يعني انتهاء الحرب الأهلية لصالح المعارضة لتبدأ فترة انتقالية. ترى دالتون أن المجتمع الدولي والدول الداعمة فيها لن تقوى على تقديم المساعادات بالشكل الكافي لإعادة تأهيل سوريا، خاصة مع وجود فراغ سياسي قد تستغله إيران لإعادة تشكيل نفوذها في سوريا، وهو ما سيجعلها ساحة للصراع على النفوذ المستقبلي مع واشنطن، كما هو الحال في لبنان والعراق.ويحمل هذا السيناريو السيئ في طياته انفلات أعمال الانتقام الطائفي من الأقليات، وعلى رأسها الطائفة العلوية، التي قد تلجأ إلى الثأر بدورها، وستجد فيه جماعات القاعدة ملاذًا لنشاطها الذي سيتوسع. ومع تداعي الأسد والنظام، سيلوح في الأفق خطر استخدام الأسلحة الكيماوية كحل أخير للبقاء، وهو ما قد يدفع واشنطن أو تل أبيب للتدخل لمنع استخدام هذا السلاح، أو منع انتقاله إلى حزب الله (السعيد، 2012).

رابعا- بقاء الأسد في السلطة بعد حرب أهلية طويلة :وهو السيناريو السابق معكوسًا، حيث يفلح الدعم الروسي– الإيراني لنظام الأسد في إطاحته بالمعارضة المسلحة، ومع هذا ستظل سيطرته ضعيفة على سوريا. وينتفي مع هذا السيناريو خطر استخدام الأسلحة الكيماوية السورية. بيد أن بقاء الأسد بعد هذا الصراع يحمل تداعيات خطيرة على مسار التطور الديمقراطي في بلدان الربيع العربي– مصر، وتونس، وليبيا، واليمن– كما أنه ينتقص من مصداقية واشنطن، ويقوي تحالف إيران وسوريا وحزب الله. ولن تكون سيطرة الأسد على سوريا، حتى بعد انتصاره، مطلقة، فسيوفر الإحباط والهزيمة الشعبية ملاذًا لجيوب مقاومة النظام المسلحة، وهو ما يعني استمرار الحرب على نطاق ضيق يؤثر فى إمكانية عودة اللاجئين السوريين، وحل أزمتهم (السمري، 2012).

خامسا- تفكك سوريا طائفيًّا ومناطقيًّا :وهو السيناريو الأسوأ على الإطلاق، وفيه تدخل البلاد في حرب أهلية مستعرة، تفكك المجتمع وتنهار فيه الدولة، ويبلغ الصراع الطائفي أشده، وتهيمن الفوضى، فيما ينتهي نظام الأسد دون انتصار للمعارضة، ويحمل هذا في طياته خطر استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام أو الجماعات المسلحة. وهو ما قد يدفع إسرائيل أو واشنطن للتدخل لمنع استخدام هذه الأسلحة أو تدميرها، وهو ما سيزيد من أمد الصراع وتكلفته. وسيؤدي مثل هذا الصراع إلى خلق حالة حرب بالوكالة، حيث ستسعى تركيا وإيران والدول العربية إلى دعم وكلاء لها في الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض. وستؤدي خسارة إيران للنظام الحليف لها إلى اتجاهها لزيادة نفوذها في لبنان، وزيادة دعمها لحزب الله(السعيد، 2012).

هذا الانقسام، تحت وطأة الحرب الأهلية الطائفية، سيدفع الأقليات من الدروز، والمسيحيين، والعلويين إلى التمركز في المناطق التي سيسطر عليها بقايا النظام، خوفًا من الأعمال الانتقامية التي قد تمارسها الميليشيات السنية. وفي هذه الظروف، قد يتجه أكراد سوريا إلى إعلان استقلالهم، أو توحدهم مع الحركة الكردية الانفصالية في تركيا، أو توحدهم مع أكراد العراق، وهو ما سيشكل إزعاجًا لتركيا، وتوترًا في علاقتها مع العراق. وفي هذا السيناريو، ستتفاقم أزمة اللاجئين، وستشكل عبئاً على الجوار السوري، خاصة على الأردن.

والخطوات التي يجب أن تسير عليها أنقرة لتأمين مصالحها في استمرار الأزمة، فترى أن على واشنطن أن (عبدالحليم، 2011):

1. تتشارك مع القيادات السورية المعارضة الصاعدة، خاصة البراجماتي منها، شريطة ضمان مبادئ حماية الأقليات.
2. تعترف بالدور المستقبلي الذي قد تلعبه إيران في مرحلة ما بعد الأسد، مع الأخذ في الحسبان أن النخبة السورية الجديدة ستبتعد عن توجهات نظام الأسد، وستتجه أكثر للتعاون مع الدول العربية، وواشنطن.
3. تتفادى التدخل المباشر من قبل إسرائيل، وتركيا في سوريا.

4. زيادة التعاون المخابراتي، والأمني المكافح للإرهاب، وجماعات القاعدة مع دول الجوار السوري.
5. حشد دعم حلفائها للمعارضة السورية، خاصة في مرحلة إعادة إعمار سوريا، وستتركز الجهود الدولية في هذا الصدد على دول الخليج، وتحت مظلة الجامعة العربية، حتى تضمن واشنطن إجهاض أي صحوة قومية في سوريا تعادي مصالحها، أو إسرائيل.
6. الاستمرار في تشجيع مسئولي النظام على الانشقاق، وسيكون تأثير الانشقاقات أكبر، إذا ضمت موظفين علويين كبارًا تحتضنهم خطط المعارضة.
7. العمل على ضمان عدم انتشار النزاع خارج سوريا.
8. حث المعارضة السورية على تبني خطط العدالة الانتقالية لضمان عدم انفلات الأعمال الانتقامية بعد إسقاط الأسد.
9. بذل الجهود لإقناع روسيا بالكف عن دعم نظام الأسد، وأن الوضع السوري قد ينتقل إلى المناطق المتمردة بداخلها.

على الرغم من الشكوك التي تحيط بالفرص أمام نجاح تدخل دولي في الأزمة السورية، فإن مجرد امتلاك الرغبة في القيام بجهد ما في سبيل إيقاف المذابح البشرية التي توقع عشرات، بل مئات السوريين بشكل يومي، مع مراعاة عدم التسرع بإلقاء مصير أمن المنطقة بأسرها في متاهات المجهول في حالة التدويل للأزمة السورية، يعتبر دون أدنى شك موقفاً مقدّراً للكيفية التي تتعامل من خلالها الجامعة مع التغيير السياسي الذي تشهده الدولة السورية.

إضافةً إلى أن هذا الجهد، والتحرك الدبلوماسي يتطلب جهداً ممتداً لا يمكن تحديده على الإطلاق بفترة معينة، واتخاذ قرار التدخل في الأزمة السورية، وفرض العقوبات على النظام السوري وإرسال بعثة المراقبين العرب شكلت تطوراً مهماً، فينبغي الاستمرار في التحرك الدبلوماسي لتحقيق هدف إنقاذ الشعب السوري.

الخاتمة

تأتي هذه الدراسة ضمن حقل دراسات العلاقات الدولية، وتُعد العلاقات السورية–التركية من أبرز التفاعلات الدولية بعد وصول حزب العدالة، والتنمية التركي إلى السلطة، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من المحددات، والمرتكزات التي حكمت هذه العلاقات، وأثر التغيرات الدولية، والإقليمية على العلاقات السورية – التركية، ولكي يتم الرد على التساؤل الرئيس للدراسة والأسئلة الفرعية حول ميادين العلاقات، والتغيرات الإقليمية، والدولية.

ويُعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات بين العرب، وتركيا، حيث نلحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين التي زادت، وتكررت، وعلى مختلف المستويات، ووجهات النظر في كثير من المسائل أصبحت متطابقة في العديد من القضايا وخاصة المتعلقة بالمنطقة وذات الاهتمام المشترك كالحرب التي شنت على العراق وحصار غزة، حيث تم توافق في المواقف من هذه القضايا من قبل الجانبين برفض استخدام الأراضي التركية في غزو العراق، ورفض حصار غزة بمختلف أنواعه، وأشكاله.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج شكلت إجابات عن تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن العودة إلى أساس تاريخي لكي يجمع بين العرب وتركيا ليست هي المدخل المناسب لإحياء نوع من العلاقات بين الطرفين، أما الإقتناع بأن الخيار التركي للعلاقة مع العالم العربي، هو نوع من المصالح والمنافع المتبادلة في مختلف الميادين، ويعتبر هذا الأمر طرحا براجماتيا مقبولا إلى حد ما.

2- شهدت العلاقات العربية–التركية تطورات تاريخية مهمة، وصفت بالصحوة التركية، وجاء على إثر هذه الصحوة وقوف تركيا إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم المشروعة، وكانت حرب1967 محكا للتغير التركي، فقد وقفت تركيا إلى جانب العرب في محنتهم، وبخاصة في الأمم المتحدة، وأيدت انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بالحرب، وقد قابل العرب موقف

تركيا من العدوان بالشكر والتقدير، وفي مطلع عام 2003 فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين: أولهما: عندما أعلن عنه عبدالله جول- وكان لايزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، أما الموقف الثاني: فقد عرفت به الجماهير العربية في مارس 2003عندما فوجئت بالموقف التركي الذي رفض بطريقة -ديمقراطية-عبر برلمان منتخب السماح لأمريكا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق.

3- لقد اتسمت العلاقات التركية السورية حالة من العداء ولتأزم منذ استقلال سورية عام 1946م حتى عام 1998م، وذلك نتيجة عدة أسباب كان من أهمها مسألة لواء الاسكندرونة، والاتهامات التركية لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني المعارض لتركية، ومشكلة المياه. لقد بدأت مشاهد العلاقات التركية السورية بالتحسن بعد انتهاء أزمة عام 1998م، حيث تم التوقيع على اتفاقية "أضنه" وتم التوصل إلى ما يسمى الورقة الكردية الحدودية.

4- شهدت العلاقات التركية السورية تطوراً ملحوظاً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وكان من أهم أسباب تحسن هذه العلاقات تبني الحزب سياسة جديدة، والتي تعمل على سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في سياسته الخارجية، حيث كان لها نتائج طيبة على علاقات تركية مع جميع الدول العربية، والإسلامية دون استثناء وخاصة سورية، كما تبنى الحزب سياسة خارجية تقوم على تصغير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية، وتهدف تركية من تبني هذه السياسة بأن تخرج تركية من كونها بلداً طرفاً، إلى أن تكون بلداً مركزاً، أي الوقوف مسافة واحدة من كل الأطراف وتحويلها إلى نقطة جذب لا نفور، وهنا الأهمية على العمق الجغرافي والتاريخي لتركية والمقصود هنا تحديداً العلاقات مع العالم العربي.

5- الملاحظ أنه تزامن مع تطور وتحسن العلاقات التركية السورية تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث كان توتر العلاقات بين أنقرة،

ودمشق أحد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى، وكان الخلاف العميق بين تركية، وسورية حول المياه وحزب العمال الكردستاني خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، من أبرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل. أما اليوم، فالتوجه يبدو معاكسا، حيث أنشأت تركية، وسورية المجلس الاستراتيجي الأعلى للتعاون بين الدولتين، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. والأهم أنهما شرعتا في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء المناورات العسكرية المشتركة، حتى أنهما اختارتا المناورات الدولية التي كان من المقرر أن تشترك فيها إسرائيل، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزاً لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي.

6- رغم التطور، والانفتاح في العلاقات التركية السورية، إلا أن هناك العديد من القضايا العالقة التي لم يشملها التفاهم، أو تم تجاهلها من قبل سياسيي كلا البلدين لأن إثارتها تعني إعادة الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى، ومن ثم لم تفتح هذه الملفات رغم أهميتها وقدرتها على تغيير العلاقات التركية السورية في المستقبل كمشكلة المياه، ولواء الاسكندرونة، والتعاون العسكري بين تركية وإسرائيل.

7- الملاحظ أنه على الرغم من أن توجه سياسة تركية نحو الشرق الأوسط ونحو العالمين العربي، والإسلامي إلا أن ذلك لم ينعكس على علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، فهي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لكن تركية قررت ممارسة ضغوط على إسرائيل بسبب الضغط الشعبي على حكومة أردوغان، لكنها لا تدير ظهرها للغرب، فأردوغان لم يتنازل عن حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا عن العلاقات المميزة مع واشنطن. فلا شك أن ارتباطات تركية الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون قطع هذه العلاقات. وكما هو معروف، فإن اللوبي اليهودي يسيطر على أروقة صناعة القرار في الولايات المتحدة، وأن الساسة الأتراك يدركون أن خطب وده سيعود في صورة دعم أمريكي في الملف القبرصي، والأرمني، والكردي، وهي

المعوقات التي تحول دون تحقيق الرغبة التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

8- اهتمام تركيا بما يجري في سورية يرقى إلى مصاف مسألة تركية داخلية، تتطلب تعاملا مختلفًا. وقد سعت الحكومة التركية منذ بداية الأحداث في سورية إلى اقتراح معادلة، تقول بإنجاز الإصلاح مع المحافظة على الاستقرار، وأن يقود الرئيس السوري بشار الأسد شخصيًا الإصلاح في بلاده، وأوفدت عدداً من المسؤولين إلى دمشق، إلى جانب الاتصالات العديدة التي أجراها أردوغان مع الرئيس الأسد.

9- الاهتمام التركي بسورية مرجعه مصالح، واعتبارات إستراتيجية، وأمنية واقتصادية، كونها شكلت نافذة تركيا على العالم العربي، حيث توطدت العلاقة بين البلدين، بشكل حوّل سورية من اعتبارها بلدًا معاديًا إلى بوابة تركيا العربية، فوقعت معها عام 2004 اتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الأمنية، والاقتصادية، والتجارية الأخرى. وتنامى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، بشكل أفضى إلى نسج شبكة من العلاقات، والنفوذ في دول المشرق العربي، وإلى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية، وسياسية مهمة معها، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، وألغت تأشيرات الدخول مع سورية، ولبنان، والأردن، وتمكنت من تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي. وشَكَّل كل ذلك نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البُلدان العربية، والأهم هو أن تركيا أُعتُبِرت بمنزلة الدولة الأنموذج في المنطقة العربية، المستندة إلى علاقات جيدة وإيجابية مع محيطها العربي، والإسلامي، إلى جانب نجاحاتها الملحوظة في ميادين التنمية، والاقتصاد، والديمقراطية، وفي علاقة الدين بالدولة. كما اعتبرت تركيا دولة ناجحة في إدارة العلاقات الدولية، نظرًا لمراعاة نظامها ومسؤوليها التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع، وقوة الحق الأصيل، في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار، ولا تعرف السكون، أو الجمود.

10- لجأت تركيا إلى ممارسة سياسة مزدوجة، فمن جهة أولى لم تتوقف عن حثّ القيادة السورية على القيام بالإصلاحات، والتغييرات، والاستجابة لمطالب المحتجين والمتظاهرين، ومن جهة أخرى، احتضنت مختلف أطراف المعارضة السياسية السورية في الخارج، وسمحت لها بعقد مؤتمراتها.

11- الموقف التركي من الأزمة السورية لا تحكمه فقط المصالح، ولا المبادئ، بل أيضًا جملة من الاعتبارات، والحسابات، والتوازنات الداخلية، وكذلك الضغوط الداخلية، والخارجية، إضافة إلى أن تركيا يهمها استقرار الأوضاع في المنطقة، خصوصًا على حدودها الجنوبية.

12- أيًا كانت حيثيات الموقف التركي، ولهجته، فإن ما يقرر مستقبل سورية هو دائمًا الوضع الداخلي أولا، ولا يمكن إطلاقًا إسقاط أي نظام بعوامل خارجية إلا بتدخل عسكري مباشر، كما حدث في العراق مثلا، وهو أمر مستبعد الحدوث في سورية، ولا يريده المنتفضون السوريون، ولا تريده المعارضة السورية، ولا يريده كل سوري غيور على وطنه. ومن ثَمَّ فإن المحدد الرئيس لتطور الأحداث، ومآلاتها المحتملة هو ما يجري على الأرض، بمعنى ما تقوم به الحركة الاحتجاجية، ومدى اتساع الحركة، ووصولها إلى الكتلة الصامتة، التي لم تقرر بعد، أو لم تشارك بعد في الحراك الاحتجاجي، في ظل استمرار الحل الأمني، والعسكري الذي يزهق أرواح أعداد متزايدة من الشهداء والجرحى، فضلاً عن الاعتقالات، والملاحقات، ومن ثَمَّ لن يكون التطور في جهة الحل السياسي؛ لأن كل المؤشرات على الأرض لا توحي بذلك، وحتى ما حُكي عن "الحوار الوطني" يبدو أن أوراقه طويت تمامًا. أما العقوبات الاقتصادية فهي بالتأكيد ستؤثر في النظام، ولكن يُخشى أن تؤثر هذه العقوبات في الشعب السوري، بمعنى أن يدفع الشعب ثمن هذه العقوبات، ومن ثم تزداد الحالة سوءً بالنسبة لقطاعات واسعة، خاصة القطاعات المتوسطة والفقيرة من الشعب السوري.

وبناءً على المعطيات، والمؤشرات السابقة يمكن توقع السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية السورية في ظل التطورات الجديدة كما يلي:

السيناريو الأول: من المتوقع أن تتطور العلاقات التركية السورية بحيث تصل إلى مستوى التحالف الإستراتيجي، إلا أن هذا السيناريو مستبعد، وذلك لأنه في حال حدوث ذلك فإنه سوف يكون على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية حيث أن الارتباطات التركية الإستراتيجية بالغرب، وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون ذلك، ناهيك عن أهمية علاقات التعاون التركي الإسرائيلي في الجانبين العسكري، والاقتصادي. فعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقات بينهما، إلا أن أنقرة تدرك مدى أهمية العلاقة مع إسرائيل.

السيناريو الثاني: من المحتمل تردي العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب القضايا، والملفات العالقة بين كلتا الدولتين مثل مشكلة المياه ولواء الاسكندرونة، إلا أن هذا السيناريو مستبعد، خاصة أن هناك تفهماً من ساسة كلا البلدين بتجاهل هذه القضايا الخلافية، وعدم إثارتها على المدى القصير على الأقل لأن كلتا الدولتين تدركان أن مجرد إثارتها تعني إعادة الأجواء المضطربة إلى العلاقات بينهما مرة أخرى.

السيناريو الثالث: استمرار التطور والمحافظة على العلاقات التركية السورية، مع المحافظة على علاقاتها مع الغرب وإسرائيل، وهذا السيناريو محتمل؛ فكلا البلدين يدركان مدى أهمية المحافظة على علاقاتهما، فهما بحاجة إلى التنسيق في العديد من القضايا والتي تهم كلا البلدين خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من العراق.

إلا أن تطور العلاقات التركية السورية بشكل خاص، والتركية العربية والإسلامية بشكل عام لن تكون بديلا عن التزام تركية بتحالفها مع الغرب وإسرائيل، لكن على الرغم من تمسك أنقرة بتحالفها مع الغرب، إلى حد بعيد، فإنه لم يعد التحالف الوحيد الذي تسعى أنقرة إلى توطيده، وفي الوقت نفسه لا تسعى إلى استبداله بآخر، ولكن تركية في عهد حزب العدالة والتنمية تعمل على تنويع، وتوسيع تحالفاتها الخارجية، مع منح قدر من الاهتمام إلى المحيطين: العربي والإسلامي، اللذين تم تجاهلهما لفترة من جانب أنقرة؛ فوفق نظرية "العمق الإستراتيجي" التي يتبناها حزب العدالة والتنمية فإن تركية يمكنها التحول إلى لاعب مستقل، يشكل حلقة الوصل بين مختلف التحالفات على الساحة الدولية، بدلاً من أن يصبح مجرد جزء من تحالف ضد

آخـر أو بعبـارة أخـرى – وكمـا قـال وزيـر الخارجيـة التركـي فـي تـصريحات لمجلـة إيكونوميست – "إن تركيـة يمكنهـا أن تكـون أوروبيـة فـي أوروبـا، وشـرقية فـي الـشرق، لأنـها كلتاهما معاً".

التوصيات

لقد شهدت العلاقات السورية التركية، مراحل مهمة من تطور، وتحسن في علاقتهما مع بعضهما بعضاً، وكان لأثر المحددات والمتغيرات الإقليمية، والدولية السبب الرئيس في تطورها، سعياً نحو بناء مصالح مشتركة تهدف إلى وجود سياسي فاعل على الساحة الدولية، إضافة لاستقرار البلدين داخليا"، وتبين من خلال الدراسة السابقة لأهم المحددات والمرتكزات في العلاقات السورية التركية، استخلاص الكثير من النتائج التي تم التطرق إليها أعلاه في الاستنتاجات، وعليه فان الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين، وذلك لأهمية كل منهما للآخر في الجوانب الإستراتيجية ومنها (العامل الجغرافي، والاقتصادي، والأمني).
2. إن الحاجة ملحة وضرورية لاهتمام كلتا الدولتين بالجوانب الأمنية والإستراتيجية لفاعلية كل منهما في المجتمع الدولي.
3. أهمية تحقيق التوازن في التطلعات السياسية، والفكر الاستراتيجي، والأيدلوجي في تعاملهما مع بعضهما بعضاً، وفي إطار من المصالح المتبادلة التي تحقق النفع لكلتا الدولتين.
4. ضرورة أن تتبع هذه الدراسة، دراسات أكاديمية أخرى أكثر عمقاً للحديث عن أهمية ودور كلا البلدين في النظام الدولي، والآفاق المستقبلية لوجودهما في النظام الدولي.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أبو الحسن خالد محمد (2009)، العلاقات التركية الاسرائيليه بين التوتر والاستقرار، مجله دراسات شرق أوسطية، العدد، السنة 13، ص70.

أبو العز، محمد صفي الدين (1991)، العلاقات العربية التركية من منضور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، ص 334.

أبونوار، معن(2003)، العلاقات التركية العربية في الماضي والحاضر والمستقبل، **المجلة الثقافية**، العدد121، ص21

أخبار سوريا (2012)" **الرئيس الأسد يستعرض مع وزير الخارجية الإماراتي التطورات الجارية في المنطقة العربية** "، 2011/6/15، www.syria-news.com، 2012/7/26 .

أراس، بولنت (2011) "التغيرات فى التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، **مجلة شرق نامه**، القاهرة، العدد السابع، ص92-110.

آراس، بولنت (2012)، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، (ط1)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن.

أسطول الحرية،(2010)، **أزمة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتعثرة**، 2010/6/15، متوفر عبر الموقع الإلكتروني net.aljazeera.www.

الأسود، صادق(1991)، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد – دار الحكمة للطباعة والنشر، ص 146.

أغا، حسين (1997) "**سوريا وإيران تنافس ام تعاون** "،ترجمة عدنان حسين،ط1،دار الكنوز الأدبية –بيروت –لبنان .

أنباء موسكو (2012)" **روسيا و الجامعة العربية تعلنان عن خطتين لحل الأزمة السورية** "، 2012/7/24، www.anbamoscow.com/russia، 2012/7/27

الأهرام الرقمي(2012) **المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية . المحددات و تحديات التنفيذ**"، 2012/1/1، www.digitalahram.org.eg، 2012/7/27 .

أوغلوا، احمد (2010) "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ". ترجمة محمد جابر وطارق عبدا لجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون. مركز الجزيرة للدراسات.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركيّة-خليجية استراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر /alibakeer. maktoobblog.com

بدري عيد، محمد،(2012)، " **ضد النظم ؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، كانون الثاني 2012، المجلد 47، ص 156 .

بشور، وديع، (1994)، **سوريا صنع دولة وولادة أمة**، دمشق، ط1، دار البازجي.

بكر، عبدالوهاب (1991)، **تركيا والصراع العربي الاسرائيلي**،ج1، القاهرة، دار المعارف، ص153- 303.

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

تركماني، عبدالله (2010)، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، (ط1)، دار النقوش العربية، تونس.

تشومسكي، نعوم، (2003)، **الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة ناصر ونوس دمشق، دار البلد.

توتشى، ناتالي(2010)، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182-المجلد45، ص100- 103.

جاسور، ناظم (2011). **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت

جامعة الدول العربية (2012)" **قرار مجلس الجامعة بشأن التطورات الخطيرة في سوريا** "، جامعة الدول العربية، 2014/3/22، www.arableagueonline.org، 2012/7/27 .

جراهـام فـوللر، أي (2008) "**الجمهوريــة التركيــة الجديــدة** "، **2008** ، دار النـشر تيمـاش اسطنبول. تـأليف معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام 2008 مناقشة طارق عبدا لجليل، 2008).

جريدة السياسة(2010)،**إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في التطويق والإحاطة**، 2010/7/22م، متوفر عبر الموقع الالكتروني .com.syassah.www

جريدة السياسة، **إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في التطويق والإحاطة**، 2010/7/22م، متوفر عبر الموقع الالكتروني .com.syassah.www

الجزيرة.نت **(2012)هل يستغني نظام سوريا عن الطوارئ ؟** "، 2011/4/11، www.aljazeera.net، 2014/3/22.

الجهماني يوسف إبراهيم (1999)، **تركية وسورية**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ الطبعة الأولى، ص27

الجودر، صـلاح(2012)،**تركيـا والتـوازن الـسياسي فـي الخلـيج**، العدد8403 متوفر عبر www.alayam.com/artdetails.aspx?id=939

الحجري، سالم بن علي(2009)، **العلاقـات بـين دول مجلـس التعـاون والجمهوريـة التركية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض–السعودية.

الخزرجى، ثامر كامل.(2004). **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 126.

الخزرجى،ثامر كامل (2005) "**العلاقات السياسة الدولية –وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

خليل، هاني ، (1986)، **حافظ الأسد: الإيديولوجية الثورية و الفكر السياسي** ، دمشق ، ط1، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر.

خورشيد دلي،(1998)، المناورات التركية – الإسرائيلية في المتوسط، **مجله الأوج**، العدد 7، ص16.

الداقوقي، ابراهيم(2001)، **صورة الاتراك لدى العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1.

الدخيل، خالد، (2011)، **كيف يختلف الدور التركي عن الدور الإيراني**، متوفر عبر www.annidaa.org .

الدسوقي أبو بكر،(2010)، العدوان على قافلة الحرية، قرصنة إسرائيلية وإدانة عالمية، **السياسة الدولية**، العدد181، يوليو 2010، المجلد 45 ص174.

دلي، خورشيد حسين(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب.

ديمتري، هاني عادل (2003)، معضلات سياسة تركية الخارجية اتجاه الأزمة العراقية، **السياسة الدولية**، العدد 152، ابريل 2003، ص145.

راشد، سامح (2008)، سورية وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، العدد 174، أكتوبر 2008م، المجلد 43، ص171.

رامبستون، شيلدون و ستوبر، جون، (2003). **اسلحة الخداع الشامل**، ط1،الدار العربية للعلوم.

راي، ميلان، (2003). **الحرب على العراق:.نظام لم يتغير،خطة غزو العراق**، ترجمة: حسن الحسن، ط1،دار الكتاب العربي: بيروت.

الرشدان، عبدالفتاح(1998)، العلاقات العربية–التركية في عالم متغير، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد14، العدد1، ص9.

الرشدان، عبدالفتاح(2010) العلاقات العربية–التركية في عالم متغير، **مجلة التعاون**، العدد49، ص170.

رضوان وليد،(2006)، **مشكله المياه بين سورية وتركية**، شركه المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص37.

الرمضاني، مازن اسماعيل(1991) **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد: جامعة بغداد.

الزعبي،خيام محمد (2009) "**السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير** " السياسة الدولية،العدد 178،أكتوبر 2009 .

الزين، جهاد(1992)رأي في العلاقات العربية–التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط،** العدد5.

السبعاوي، عوني عبدالرحمن والنعيمي، عبدالجبار(2000)، **(العلاقات الخليجية–التركية "معطيات الواقع، وآفاق المستقبل")،** ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد43.

السعيد إدريس، د.محمد،(2012)، " **اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، نيسان 2012، المجلد 47، ص 80

السعيد إدريس، د.محمد،(2012)، " **اتجاهات معاكسة : مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، نيسان 2012، المجلد 47، ص 80

السعيد إدريس،محمد (2009) **"الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية "** السياسة الدولية،العدد 178،اكتوبر 2009

السمري، حسين (2012)" **الإشكاليات الست : تحديات إرسال قوات حفظ سلام عربية إلى سوريا** "، مجلة السياسة الدولية، 2012/2/28، www.siyassa.org.eg، 2012/7/27 .

سيدر ، فرهاد(2010)، **"العثمانية الجديدة"السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها،** منشورات الجامعة الأردنية/كلية الدراسات الدولية، عمان–الاردن.

شرعان عمار (2010)، **هل تستثمر تركية علاقاتها بإسرائيل لضمان تخلي سورية عن لواء الاسكندرونة ؟، المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاسترتيجية والاقتصادية،** 2010/10/1، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.annidaa.org.

شفيق جحا، منير البعلبكي، بهيج عثمان (2000) **المصور في التاريخ،** الجزء السادس.، دار العلم للملايين.

الشيخ، نورهان (2011)،"الخوف من التغيرات" :محددات سلوك الفواعل الدولية للنظام السوري،**السياسة الدولية**،العدد 190،اكتوبر ،ص78.

صحيفة الحياة اللندنية، 18/حزيران /1998، العدد 12889.

طالب، محمد سعيد، (2006). الاحتلال الامريكي للعراق الوقائع والنتائج والافاق، **المحرر**، العدد173. متوفر عبر الرابط: http://www.al-moharer. Net/moh /73/malaf/73-90.htm.

طعمة، حسن (2010). "**نظرية اتخاذ القرارات** "، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة.

طلعت مسلم،(1994)، **متطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 242.

عباس امل ، (2004) **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، سوريا ، دمشق

عبد الجواد، جمال، (2002)، **انتفاضة الأقصى الفكرة و أزمة الإدارة** ، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية.

عبد الفتاح بشير،(2010)، أبعاد التحول في علاقات تركية الإقليمية، **السياسة الدولية**، العدد 179، المجلد 45، ص136.

عبد الفتاح بشير،(2010)، **الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة**، جريدة عمان، 2010/1/3م متوفر عبر الموقع الالكتروني www.daily.oman.com.

عبد المنعم سعيد (1987)، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص75-76.

عبد المنعم، نور الدين،(2003) ، **بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية**، مركز الدراسات الشرقية، ط1، جامعة القاهرة.

عبد النبي، سلمان، (2006)، **السياسة السورية العربية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص52.

عبدالحليم المحجوب (2011)، "معادلات متشابكة": المسالة السورية والمحاور الاقليمية والدولية المحتملة، **السياسة لدولية**، العدد190، ص90

العزاوي وصال (2000)، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي، **دراسات شرق أوسطيه**، السنة الخامسة، العدد 12، صيف 2000م، ص16.

عساف، مالك (2009) "**اللعبة الجيوسياسية الكبرى.. دلالات تقارب روسيا وتركيا**"، صحيفة أخبار العالم ، تاريخ 2009/3/6).

عقيل محفوظ،(2009)، **سورية وتركية: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص121.

العلـي، محمـد مهنـأ (1984) "**الـوجيز فـي الإدارة العامـة** "، الـدار الـسعودية للنـشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.

عليوة، السيد (2002)، **مبادئ علم السياسة،كلية التجارة وإدارة الإعمال**- جامعة حلوان،2002، ص266.

غانم، إبراهيم البيومي(2007)، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، **مجلـة الـسياسة الدوليـة**، العدد169، المجلد42.

غانم، ابراهيم البيومي، (2008)، **ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط**، متوفر عبر www.aljazeera.net .

غانم، ابراهيم البيومي، (2010)، **سوريا متمسكة بالوساطة التركية**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004). **نظريـة اتخـاذ القرار (مـدخل كمـي)**، دار المنـاهج للنشر والتوزيع.

فيـاض، خالـد(1997)، العلاقـات التركيـة الإسـرائيلية مـن تـشيللر إلـى أربكـان، **مجلـة السياسة الدولية**، العدد129.

كاظم، نعمة، هاشم(1979)،**العلاقات الدولية، الجزء الأول**، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ص 115.

كرامر، هـاينتس (2010) "**تركيـا المتغيـرة تبحـث عـن ثـوب جديـد** "، الناشر مكتبـة العبيكان، ترجمة: فاضل جتكر.

كشك،اشرف(2006) "**التحالفات الإقليمية لإيران –السياسة تتجاوز الايدولوجيا** "السياسة الدولية،165،يوليو 2006 .

كوشي عمر،(2009)، **العلاقات السورية التركية من التأزم إلى التعاون،** 12 / 11 /2009م، متوفر عبر الموقع net.aljazeera.www.

كولوغو اورهان (1995)، **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي،** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

الكيلاني، هيثم (1996)، **تركية والعرب، دراسات في العلاقات العربية التركية،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ص26.

المحامي محمد فريد بك (2006) **تاريخ الدولة العليّة العثمانية،** تأليف:، تحقيق: الدكتور إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة العاشرة.

محي الدين، مفيد، (2006)، **سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير،** دمشق، دار الفكر.

محيسن بشار محمد صلاح (2009) **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في سوريا،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق ، سوريا ، دمشق

معوض جلال عبدا لله،(1996)، العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، **شؤون عربية،** القاهرة، العدد 88، ديسمبر، ص127.

مقلد، إسماعيل صبري، (1987)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**،دار السلاسل.

نابلسي محمد سالم (2006) **التجارة الخارجية و التنمية الإقتصادية والإجتماعية في سوريا،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق ، سوريا ، دمشق.

الناصري، خليل ابراهيم(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية–التركية،** مطبعة الراية– بغداد.

نحال، محسن ، (1999)، **صنع القرار في السياسة الخارجية السورية** ، رسالة ماجستير، لبيا ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ص52.

نور الدين محمد(1992)، القمة التركية الأولى، ارتجال وانقسام، **شؤون تركية،** العدد 4152، أنقرة، ص31.

نور الدين محمد،(2004)، العلاقات التركية السورية، شؤون الأوسط، **مركز الدراسات الإستراتيجية**، العدد 113، 2004، ص213.

نور الدين محمد،(2009)، **العلاقات العربية – التركية**، ورقه عمل مقدمه للمؤتمر القومي العربي، (2–3) تشرين أول/أكتوبر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بيروت، ص5.

نور الدين، محمد(2007)، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد42، العدد169.

نورالدين، محمد(2006)، سياسة تركيا الاقليمية بين الحساسيات الداخلية والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

نيوف حيان،(2004)، **مشكله المياه السورية التركية، تحليلات سياسية**، 2004/10/2م، متوفر عبر الموقع الالكتروني com.elaph.www.

هويدي، فهمي،(2005)، **حين وجدت أنقرة أن إسرائيل هي الحل**، صحيفة الشرق الأوسط، السعودية،11/مايو /2005.

ويكيبيديا، 2013\9\4، **سوريا**، متوفرعبر www.wikipedia.org .

ب- المراجع الإنجليزية:

D.C. Broovings, (1981), (**Francis Beer, Peace against war, san fransisco: w,H free man)**,pp.283-284).

E. Krippentorff, (1975) **the international relations as a social science, Csuney**: the Harvester press,pp128.

Hafner G(1994)., **The Application of optimum utillization principle to the Euphrates and Tigri Drainage basin report dilver**ed at : Bilkent university ،Ankara, September.

Hwiwit u .c,(1965), Diplomaly in the near and middle East, A **documentary Records** 1914-1965, vol .II, pp.214-215

Isherwood, Michael W (2002). **U.S. Strategic Options Fo Iraq: Easier Said Than Done**. Washington Quarterly. 25(2) 145–159.

John Spanier,(1987), **Games national play.6th edition Washington , DC. Congressional**, quarterly, Ine , pp.445.

Kedourie, Elie(2001). Iraq: The Mystery Of American Policy, commentary,.**" Commentary, Vol. 91, No. 6, June 1991**

Kolars John، (1993) **problems of international River management :The Case Of Euphrates**, paper presented a:t Middle East Water Forum, cairo, 7-10, pp.9-10.

Kucukcan, Talip (2010)." **Arab Image in Turkey**", **Research Report, No.1, Foundation for Political,** Economy and Social Research. June,. Page 5.

Maclle and, c (1967). **Theory and the international system**. Macmillan, New York.

Mona yacoubain,(2009) D**ealing with Damascus :seeking a greater return on u.s. syria relations,** New York :council on foreign relations.

Nageeb Essa,(1993) **proceeding of the centre for arab unity studies**, on Turkish-Arabic Relations , p385.

Seyfi Tashan,(1985), contemporary Turkish politicies in the middle East : prospects and constraints, **middle East Review**, 17,3, spring 1985, p.p .12-13

Shaw.s.(1977) **Ahistory of the ottoman empire and modern Turkey** .cambridge, , vol.I, p51.

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making**. The free press, glenoe.

Sylvia kedorie, f.d, (1999)seventy –riveyears of the Turkish, middle eastern studies, special edition, **frank cases publications**, volume 35, October 1999, p.p.132-133.

Transboundary Water Disbutes In The Middle East, prospects for regional cooperation, Ankara, Bilkent University, 2-3 september, 1,1992, p.15.

U.S Department of state, strobe Talbott, Deputy secretary Turgut ozal memorial lecture /**US-Turkish Relations in an age of interdependence**, Washington Near Fast policy .October .14/1998.

William Quantedt,(2006), **Saudi Arabs in the 1980s**: foreign policy Security, oil Washington. Tehran news, feb21.

المعلومات الشخصية

الاسم: أمل عبدالكريم عاشور

التخصص: ماجستير علاقات دولية

الكلية: علوم الاجتماعية

السنة: 2014

هاتف رقم: 0798207924